کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۴۱۸

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

کتاب

مؤلف

جلد (۴۱۸) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمدصادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب
۳۱۲۵
۱۳۹۶

مجاز بررسی شد

خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۴۱۸

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

کتاب

مؤلف

جلد (۴۱۸) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمدصادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

مجاز بررسی شد

۴۱۸

شرح المطالع سيدي

حاشية ميرزا بر شرح مطالع

من كتب العصر
احمد بن ابراهيم بن سليم
العصفوري مولدا
عفي عنهم وعن
اهلهم

قد وهبت هذا الكتاب لابنا و قرة عيني
محمد امين في ذي الحجة سنة ١١٦٥ وقضيت له ولوالديه
اللهم طول عمره وصحح جسمه واجعله من العلماء
الراسخين والاعيان الشاكرين وارزقه
اولادا برا لوالديه ولم يكونوا جبارا عصيا
آمين الوف مرح آمين يا معز يا ارحم الراحمين
يا مالك الملك تقبل دعائي في حقه وفي حق
اخته نعمة الله ان ربي لسميع الدعاء
وانا الفقير الى الله سبحانه وتعالى
احمد بن ابراهيم بن سليم عفي عنهم وعن والديه

لما سلف والعين الاولى بمعنى المختار ومنه اعيان الناس اي خيارها واشرافها والثانية بمعنى الذهب
وقوله لا يؤمن مقر لما تقدمه والاخالبط جمع اغلوطة وهي ما يغلط به من المسائل ونحوها
الاوهام اي تلبيساتها يقال موهت الاناء اي طليته بالذهب والفضة وتحته
نحاس او حديد وذلك ان الوهم يكسو الباطل لباس الحق ويروجه ولا يهتدي الى سواء
السبيل اي وسطه الذي يفضي سالكه الى مقصده اي لا باس احد من تغليط غيره اياه و
ولا من غلطه الناس من وهمه ولا تبيين له ايضا ما يوصله الى مراده الا بدرك مطالب هذا الفن
ورعايتها ولما كان نشر الغلط والتغليط الناس كل واحد من الخطا والصواب
اشار الى انه بين كلا منهما عن الاخر فقوله ولولاه ناظر الى قوله لا يؤمن كما ان قوله وانه ناظر
الى قوله لا يهتدي وقد عطف احد الناظرين على الاخر وعطف مجموعهما على مجموع المنظورين
فتدبر لمعيار الكيال يقدر به تحليل الانظار في المواد الجزئية من العلوم وكذا هو ميزان
يوزن به الافكار فيها وعطف الافكار على التامل من قبيل عطف التفسير تفسير اللمعة
في الاذهان وعطف الاعتبار وهو العبور من حال شيء الى حال شيء اخر على النظر من قبيل
نحل تفريع على ما ذكره من كونه معيارا او ميزانا وقوله لا يزن على صيغة المبني للمفعول من
اتزنه او اوزنه لنفسه والعيار الوزن يقال ذهب صحيح العيار اذا كان جيدا في نفسه
خالصا عن الغش وفاسد العيار اذا كان بخلافه والذي يقتضيه ظاهر العبارة ان يذكر
المعيار مع النظر والميزان مع الفكر لكنه عكس بينهما على ان المعيار يطلق على الميزان ايضا بل على
ان المقصود بالنظر والفكر شيء واحد يعتبر بهذا الفن بالقياس اليه تارة بكيالا وتارة
ميزانا فعطف قوله وكل فكر تقريب من العطف التفسيري المعالم جمع معلم وهو الموضع
الذي ينصب فيه العلامة على الشيء وحذف الباء من المصابيح رعاية للوزن او للمناسبة
للمعالم والصياقل جمع صيقل وهو الصانع الذي يزيل صدا السيوف اي فيه ما يزيل
كدورات الاذهان الماضية في الكفاح الصوارم المصقولة في مضروبانها ولما كان
المبالغة في مناقبه وصفات كماله مظنة للمجازفة دفعها بقوله ولا فخر اي ولا مر
عظيم بشرف خطير ومنقبة جليلة صار اولئك الفحول الاعلام يحكمون بوجوب

وجوب معرفته انا فرض عين لتوقف معرفة الشيء عليه كما ذهب اليه جماعة وانا فرض كفاية لان افاده
تسفايه الذين يحفظ افاده لا يتم الا به كما ذهب اليه الاخرون والراسخ في العلم من ثبت قدمه
فيه نزلا اليه اي الى والقرائح الطبائع جمع قريحة وهي اول ما يستنبط من البئر يقرح ويعب
ثم اطلقت على ما يستخرج من العلوم بدقة النظر ثم على محلها الذي هو الطبيعة والوقادة
المرتفعة الذهب كالنار الملتهبة والخواطر جمع خاطرة وهي النكتة التي تخطر بالبال والمراد بها هنا
محلها والنقادة اي التي تنقد المحاسن الزيوف والافراط مجاوزة الحد والاطراء المبالغة
في الوصف بالكمال ثم الرتفق بالذكر الشخص وما نقل عنها من مدائح هذا الفن لان البوم بالمعنى
معترفون بتقدمها مطبقون على التمسك بمقالتها وقدمها اما على ولم يعرفه بنا على اشتهار امره
واستغنائه الناس بكلامه وافتقار الكثير ثم بتصانيفه والنقل عنها حاول اي قصد ولجلالة
العظمة قال المنطق ثم العون على ادراك العلوم كلها اذ هو الة عاصمة عن الخطا وكان يستبه
خادم العلوم اذ ليس مقصودا في نفسه بل هو وسيلة اليها فهو عاصم خادم وكان يستبه
رئيس العلوم الاخر باسرها النفاذ حكمه فيها فيكون رئيسا حاكما عليها وكلا النظرين صحيح كما يرى
والفيلسوف مركب من فيلا وهو محب وسوفا وهو العلم والمراد بالمقاصد وبالمبادي
هو الدليل والمسيد الرفع والاحكام ما خوذ من التسيد وهو الجحش راه حيز الابنصر ومما
مقطوعان على اسم ان وخبره والعلق بكسر العين وسكون اللام هو النفيس من كل شيء
فوصفه بالنفيس تاكيد ومبالغة والازهار جمع زهر بفتح الزاء وسكونها وهو النور بفتح النون
زهرت اي اضاءت واشرقت والاعراف جمع عرف بفتح العين وسكون الراء وهو الطيب
والانوار جمع نور بضم النون بهرت اي غلبت من بهر القمر اضاء حتى غلب نوره
نور الكواكب والى كنت فرغت عن مضائق الفن المرتبة فيه عما لا مزيد عليه ثم شرع
في بيان انه قد اغتنى ذروة سنامه في تحقيقه واتقانه فذكر ما افضى به الى ذلك
الاعتلاء من صرفه فيه مدة مديده من عنفوان شبابه ومن كونه منعوفا شديد الحرص
بتحصيله واكتسابه فان هذا الحرص هو العمدة في الوصول الى كل مطلوب ومن كونه
مفتشا باحثا عن مجمله ومفصله ومن كونه شاطا اي مبعدا مجاوزا الحد في التوسط اي

كتابخانه سواري علي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال وبه ثقتي رحمه الله تعالى الحمد لله فياض ذوارف العوارف الفياض الوهاب من
فاض الماء فيضا وفيضوضة اذا كثر حتى سال عن جانب الوادي فكان الوهاب ما زاد على
فنال عن جوابه او هو وصف له بنعت مواهبه والفيض في الاصطلاح انما يطلق على فعل فاعل
بفعل ذاته لا للعوض ولا للغرض ومنه قولهم المبدا الفياض اما على قياس ما عرفت واما بمعنى
ذو الفيض والذوارف من ذرف اي سال والعوارف جمع عارفة وهي العطية واراد بالعطايا
السائلة الوجودات الخاصة وما تبعها من الكمالات فانها على التوالي فايضة على الممكنات بذلك
لجناب المنزه افعاله عن العلل الغائية والاغراض وان كانت مشتملة على حكم ومصالح لا تخفى
وسمى غايات وبها اول الاحاديث والآثار المتعسرة منبوت الغرض في افعاله واحكامه
ثم انه للاشارة الى براعة الاستهلال خص بالذكر من تلك العوارف الهام خفايق
المعارف واراد به فاضة العلوم بحقيقة اي الثابتة المطابقة للاشياء في انفسها سواء كانت
تصورية او تصديقية ضرورية او نظرية فانها باسرها فايضة من تلك الحضرة اما باستفاضة
او بدونها وعقبه بما يتوقف عليه ذلك الالهام اعني موهبة الحيوة ثم بما يتوقف هو عليه
اعني فتح الدرجات المذكورة فهاتان الغريضتان القتان عطفت احدهما على الاخرى لتوكيد
الغرضية الثانية وتقريرها مع ان الثانية تناسب الاولى في مطلق العلوم حيث عمت الاكرة
والتفكيل كما ان الاولى عمت الكل والرابعة تناسب الثانية في الخصوص من حيث انها حصلت
بعض العقلاء منها نوع تفصيل وتاكيد للاولين معا والصلوة حمد الله تعالى اولا على نعمه العامة
وخاتمة يرتبط به العبيد ويستجلب المزيد ثم صلى على خير الورى وسيد الانبياء وعلى
اتباعه ليتوسل بهم الى الفوز بتلك المقصود والمبتغى وبتبديل بالبعد التابيد عرفا
وجعل التعبد شاملا للتحميد ايضا غير بعيد والآل ما يرى في طرفي النهار وخطور المعنى
بالبال اختلاجه وتحركه فيه وبعد فان العلوم بدء الفا اما على توجيه اما او على تقدير
في نظم الكلام وقد صرح منها بما اشار اليه اولا فرغبت في العلوم مطلقا بانها ارفع المطالب

المطالب الكمالية واسناها وانفع المآرب لتحقيقه من الدنية والدنياوية واجدرها وانما قابل على
تشعب فنونها اي انواعها اي ظرفها من التجنس بالتكبير وهو الطريق في الوادي
رفعا لما تقرر في الاوهام من ان الشيء اذا كثر بان وقعه واشتهر خطره واذا قل عظم نفعه وارتفع
قدره وتحقيقا لما ارتكز في العقول من ان العلوم وان كثرت فانها موصوفة بما ذكرت واسفل
منه الى الترتيب الفن الذي هو بصدده وفي قوله من منها تصريح بانه علم خاص من جملة العلوم المدونة
وما قيل من انه انه لها فلا يكون منها لاستحالة كون الشيء آلة لنفسه مردود بانه ليس آلة لكلها
بل لما عداه من اقسامها فلا محذور نعم ان حمل لفظ العلم بما يبحث فيه عن المعقولات الاولى لم يكن
شاملا له اذ بحثه عن المعقولات الثانية كما ستعرفه الآن من التخصيص نعم واذا ارتكبه
صار الراجح لفظيا كالاختلاف في انه راجع تحت الحكمة على ما يجي قوله ابينها تبيانا واحسنها
شانا من قبيل المبالغة في المدحة كما جوت به العادة في الترغيبات وذلك لان
اقوى العلوم برهانا واجلاها تبيانا هو الهندسة والحساب وما ينتمي اليهما ثم المنطق ثم
الطبيعي والالهي وما سرع عليهما كما ان اضعفها حجة واخفاها بالحجة علوم العربية وما يبتني
عليها بالمآل كالسبق والنداء للتعجب والمنادى المحذوف والمنقبة الفضيلة تخلت تكشفت
وهو ضد التستر والبهاء الحسن اللطيف الفايق حلت بالتخفيف اي كشفت والتاء الدخيلة بالله
وقوله فيه شفا توضيح لما قدمه من كونه ابين واحسن وتفصيل لما اجمله من مناقبه ومراتبه و
لقد اعجبت حيث الى في بيان اوصافه بذكر اسماء كتب المشهورة على وجه لا يخرج حول شابه
تكلف والاسقام لهما فان كل جهل يشفي جهل النفس الناطقة على استعداد ادراكه بتعلم وخاتمة
لها والآلام من الجهالات المترتبة على تلك الجهالة عند الانتباه وتفقد الآلات وكنوز الحقايق
ما في العلوم من المسائل التي دونت فيها وتخرج منها مجرى حقايقها وهي اصولها وفروعها
ورموز التدقيق بامر البهام مباحثها التي هي تلكها ودقايقها والاسرار ما احتجبت
منها وراء الاستار والعويصات المشكلات ولا يخفى على ذي فطنة حسن الاضراب
الذي في قوله بل انوار الهداية لان المقصود الاصلي من جميع ما سبق هو الابتداء
الى المقاصد الحقيقية والمطالب اليقينية بهدايته والتوسل بها الى درايتها من رام تقرير

اي العدد لاقتناص سواردة راكبا في ذلك على قطوف التامل وهو بقية انعاف الفرس المتعارف
تخطوه وانما اختاره بينها على انه لم يكن يتامل على سبيل الطفرة في اجزاء تاملاته بل كان يطا
كلا منها باقدام تامله ومن كونه ناصلا اي راميا على طريق المبالغة في اصطياد حقايقه
بنبال التهمي سهام الولوع والاغراء به عن نفوس الفرط اي السبق يقال فرط القوم
فرطا فهو فارط اذا سبقوهم الى الماء ومن كونه واثقا في استنانه اي جعل تابنا رانجا
بصدق همته اي عزمه صادقة خالصة لا تشوبها فتور تلفظ تلك الرهبة مرابيها بفتح الميم
الاول وتخفيف الياء جمع مرباة بكسر الميم وهي السهم الصغير المدور نفلا الى المطلب الذي
توجهت اليه وفي اختيار تلفظ السفار بقوة الهمة وتمكنها في شانها فهذه الامور الاربعة
متفرعة على ذلك الحرص البليغ وجوده اي واثقا ايضا في استنانه بجودة قرحه حاديها اي
اي سابقها او من يحدوها فهذه الجودة محض فضل الهي لا مدخل فيها للعبد واختياره
ولا شبهة في انه اذا اجتمعت هذه الاوصاف في طالب فارشتبغاه على ابلغ وجه واكده لم ار
بيان وتاكيد لما تقدم واورد فيه طرق استفادة العلوم واقنابها احدها الاصل وهو
الاخذ من افواه الرجال وقد بالغ فيه بانه طلب من كل عالم مشهور في زمانه بالبيان للحقايق
والدقايق اطلاعه على بدايع اشكاله وغرايبها وهذه اللفظة بفتح الهمزة والاخرى بسرها
يقال استطلعت راي فلان والطلع بكسر الاسم من الاطلاع والثاني مطالعة الكتب
وقد بالغ فيه ايضا بانه لم يبق كتاب يعتد به او يلتفت اليه اذى التفات من كتب
هذا الفن الا وقد نضح سنيه وشنيه اي سايله الخالية عن الدلايل والخالية بها ويعرف
عنه وسنيه اي رديه وجيده ثم خص بالذكر من بينها كتاب الشفاء لاختصاصه
بما وصفه به والانهاج سلوك الطريق والسنن الطريقة والميدان واحد الميادين
وقوله لا يطلع ولا يهتدي مع ما في تخرجه مما ناظرا الى ما ذكره الرئيس في آخر مقامات
العارفين حيث قال جل جنابه لحق عن ان يكون شريعة لكل وارد ومطلع
عليه ان واحد بعد واحد فلك صعد اي تحرك الى علو وصوب اي نزل الى اسفل ولم
نفرغ عن معضلاته اي بحث عن مشكلاته التي تعسر حلها يقال ذاء عضال اذا اعيى

اذا اعيى الاطباء عن معالجته وتعب اي ذلك المعضلات فوصل الى اقاصيها حتى وجدت اي ال
امري في التصعيد والتنقير ولما نقله صاحب الكشف عنه فراجعت اليه فانكشف لي انه عنه
له فتمرت بعد ذلك المراجعة فيما نقله الناظرون عن الشفا حتى يتبين لي حلية الحال وكبر ذلك
الزيل واختلال ما قدر والاستيناف وتاكيد لما تقدم وانواع النكر افنيا حمها وازالة
بكارتها ولما طالت عبارته مطلبه جزا متينة احتجبت المعاني بها فلا يقدر على كشف
استارها عنها الا الاوحدي المداوم على استكشافها والفتق الشق والزيق صدره
والمراد بها بيانه الفاظ المتعانقة المتشاكلة كانها ربق بعضها ببعض رتقا اما والازاهير
جمع ازهار جمع زهر والكمام جمع كم بالكسر وهو غلاف النور زاهرة اي مستقرة منظورة مدركة
بالبصر يعني انه لا قصور في الكتاب بل فيهم حيث لم يصلوا الى ان يرفعوا تلك الحجب عن وجوه
المخدرات ويكشفوا ذلك الزيق والاكمام عن الازاهير ولذلك استشهد بالبيت
فانه لا نقصان في اسفار القبيح عن ابصار العين لا غرو اي لا عجب فجالح قلبي اي صار
ما تقرر من منافع هذا الفن وارتفاع قدره ومن رسوخ قدمي في تحقيقه واتقانه ومن
عثوري على زلات اوليك النقلة من كلام قدوتهم سببا لان جالح قلبي اي خالطه
وتحرك فيه التقدير الافكار فامتد بين التصحيح بها وبين الفاسد العيار واوضح الاسرار
لئلا احتجبت عن الاغيار وقولا حقق توضيح وتقرير لما ذكره وعقل بالتشديد اي
غفلهم يعني المتاخرين سواء الفهم رداءة فهمهم عن تحقيقه كاشفا حال من فاعل ابين
والتهى كوكب غاية الصغير يخبت من كواكب بنات النعش الكبرى فانه ملتصق به
بمخن به حدة الابصار وهو مثل لشدة الخفا كالشمس لغاية الجلاء قولا اي لا اكتفى
بما ذكرته من دفع المفاسد بل نظرت الى الفن بل شيد مع ذلك قواعد الكلام
فيه بما يسطع اي يدلايل به يلمع ويعلو من سطع القبح والغبار اذا علا وازين معاقد
الايام اي اعتنا فيها التي هي مواضع عقايد الفلايد بما ينتظم اي بما يلي ينتظمها التقرير
المحرر الى الواضح الخالص وقوله من لالي تبيانه اي تبيان ذلك التقرير بيان لما ينتظم
اذا تعليل للتعاقب والتاخر درست تلبيت والتخصصت والمعالم مواضع

العلوم ومدارسها وعفت المحنت والجاهل بذو المعالم اعنى مواضع الجهالات ومرابطها مطرح
على الطرق مهان غير ملتفت اليه مجهول على تحدق تكرم غاية الاكرام عجبت اعين الزمان
حيث لم يحزن الاسداد واختامها فكيف ما كان يجب عليه من الزام العلماء واماتة الجهال
او عنيت بالعين المهملة على صيغة الجهالة عن تمنيت الصواب متعلق بقوله ما نجبت
بالجيم وامثال هذه الشكوة مما جرت به العادة فيما بين الجمهور ولكنى استدراك عما ذكره
من مساوى الزمان ومثالبه سندت كذا وراء ظهرى اى نسيته ولم اعتد به
حسنة بكسر الحاء تنسانها حسنات لا تحصى واية عظمى حيث يهتدى بها الى مقاصد
شتى مظانها بمنزلتها ورتبتها لا تكترث لا تبالى وما هى اى تلك الحسنة لجامعة
بين كونها حسنة كبرى واية عظمى والاقبال توجه السعادة والمجد الشرف والكرم الشجاعة
والاصالة بل الجودة فى كل شئ وهو مسد اللوم اعنى وناة الاصل وشح النفس
والدستور بضم الدال فارسى معرب وهو الوزير الكبير الذى يرجع فى احوال الناس
الى مايرتبه واصل الدفتر الذى جمع فيه قوانين الملك وضوابطه والناظورة مبالغة
فى المنظور بمعنى الحاصل على النظر اليه والديوان صاحب الدفتر المذكور يقال اجتمعت
الدواوين فى موضع كذا واصلى ذلك الدفتر من دونت الكتاب اى جمعته فوقرت
بعضه من بعض يعنى ان الوزراء ينظرون اليه وابا مترقبين لما يأمره وقد يقال هو مبالغة
فى الناظر بمعنى الحافظ فيكون الديوان بمعنى الكتاب عين اعيان الامارة اى مختار
اشرف الامراء والمقصود انه جامع بين القلم السيف والجاه وقدوة للطائفتين
معا والفلج المعلى هو السابع من قداح الميسر وله النصيب الاعلى فى المعارف اى
العلوم كلها والصاب السهم الذى قيد ولم يجد وفى المثل مع الحواطى سهم صايب
والشعب الاشراف والمحاسد الفضائل التى تحسد عليها والحجة الكبرة المشار بذلك
الى مرجع التسمية بالعلم الماخوذ من باب التفعيل الدال على الكثرة والصاحب مطلقا
الوزير لانه يصاحب السلطان والمفصال لكثير الفصل واللوى سبهما مبصور وهو
الراية والقرم سيد القوم وقوله فى غد تشبيه الى ان راية لطامرية فى الاشراق

من فى البدر لانه يريك فى الذهن ما لم يوجد بعد وقوله ما ان يدحث نضيد حسن ما مدح به النبى صلعم
والاياله السياسة آل الملك رعيته اى ساسها واحسن رعايتها والسرادق معرب سرابره
وازبه الشجر اذا اظهر نوره والحدايق جمع حديقة وهى الروضة ذات الشجر والبستان
الذى عليه الحايط والابيه الممتنعة من الانقياد فعيله من ابى والابادى جمع الايادى من
اليد بمعنى النعمة والغدق الماء الكثير يقال عدقت عين الماء واغدقت اى صارت
كثيرة الماء لو شبهت بهذه المبالغة البليغة فى وصف الممدوح ماخوذ من قول الشاعر
فى وصف الحبيبة

ما انت ماء وجها بالشمس وبالبدر لا بل انت ما احرها
من ابن للشمس حال فوق وخنزها ومضحك نظام الدرى فيها من ابن للبدر احضان ملحقة
بالشجر والصبح بحر لا فى حواشيها والمطيب بفتح الميم الخيرة المطيب والجلابيل يقال لكل جليل وجليلة
والثياب الخالص والمدى الغاية يقال قطعه ارض قدر مدى البصر وقدر مد البصر ولما
قصدت عطف على قوله ولكنى عطف قصة على قصة بظاهر ان يتعاون بنظرى من طرق
فلان اذا جاء بالليل اسهرت اقرضت واغتنمت والنهزة الفرصة والوسن النعاس
وقيل هو الفتور الذى يسبق النوم والنسا بالقصر الضوء والدنا جيز جمع دنجوز وهو الظلام
الشديد يقال ليلة دنجوز اى مظلمة عوج على الشئ اذا اقام عليه يهتمون من الاسحام والسنابر
جمع سنارة بمعنى السترة وهى ما يستتر به كانها ما كان بخلاف الستر فانه الغطاء لذلك
والسريرة الستر يقال افترج عليه كذا اذا اسال بلا روية وهو دليل على الضعف البليغ و
الشوافع جمع شافعة من شفعت الشئ اذا كان وترا جعلته زوجا يعنى انهم افترحوا على
مرة بعد اخرى والنقاب ما يستدة المرة على وجهها وذلل اى سخر وجعل ذلولا والنقاب
هى الطرق بين الجبال جمع نقب بالكسر والصعاب جمع صعب وهو خلاف الذلول ولم اقتنع
مع ما فى حيزه وصف للشرح بكونه مكتوبا بالكتاب الذى فاتح قلبه ان يرتبه يقال افصح
عن كذا اى ظهره والنكتة من الدقيقة التى يستمرح بدقة النظر او يقال غالبا نكت
الارض باصبع ونحوها واساليب الكلام فنونه وطرقه جمع اسلوب بمعنى اى ظهره والاحكام
الاحكام نعم تصديقا لما سبقه وتقريرا لما تحفه وفرايد الجواهر كبارها الغالية الايمان و

والسمط الخيط ما دام فيه الخرز والزواهر جمع زاهرة وهى المشرقة فقد وصف الشرح
بنهاية معانيه وبلاغة عباراته معا واللوامع جمع لامعة من لمع اذا برق وحصرة الرجل قربه
ونساده والشدة باب الدار النسبة المرتفعة ومدين قرية شعيب عليه من مدن بالمكان
اقام به والمراد ههنا المجمع والمانه جمع مانه وهى ما يدور من المفاخر وفاكه الشئ اوله
ينفرس بشق يقال نفرس النبل عن صحة وبيل بهم مظلم شديد لا يخالطه شئ اصلا صار فا
حلى من الشئ ملا فى الظرف عادية الزمان حادثة العاتية والحوان الكثير الخانة منشطا
من النشاط لجل جلالة فشعشعة اى شعاعة وذكا بالضم على الشمس تبعدا ان تبعد وتزيل
والادهم الاسود ولحانية الشارح بان الشعشعة لم ترد بهذا المعنى عبر بالشعاعة فزال
ازاد واجهاب بسنته وهى الخلق والطبيعة وبذه مثل قصد به ان ذكره عادة قديمة من آبائه
الكرام الا ان المجالسة بين المغرب والمورد عبر مرعيه ههنا فان الاحرم قد خاتم طى
او حد جده وكان لابن يقال له احرم وهو الذكر من لحية فمات وترك سن فوبنوا
يوما فى مكان واحد على حديم فاذاموه فقال ان بنى رملوفى بالدم سننته انوفهما
من احرم كان عاقا لوالده وههنا وما انا افيض فى شرح الكتاب توهم ان لحلبه كانت
متقدمة على الشرح مع ان ما سبق دل على تاخرها وقد يقال اراد افيض فى عرضه او
حكى ما مضى بعبارة كمال تصوبه الا اقدم عليه لحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم
والتبجيل لما كان الجميل متناولا للانعام وغيره من مكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال
ولم يتعين ايضا الوصف المذكور بكونه فى مقابلة النعمة ظهر ان الحمد قد يكون واقعا بازاء
النعمة وقد لا يكون واما الشرط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ظاهرا وباطنا
لانه اذا عرى عن مطابقة الاعتقاد او حالفه افعال الجوارح لم يكن حمدا حقيقة بل شهد
او سخرية لا يقال فقد اعتبر فى الجملة فعل الجنان والاركان ايضا لانا نقول كل واحد
منهما كما اشرنا اليه شرط لكون فعل اللسان حمدا وليس شئ منهما جزءا منه ولا جزءا له
ثم يجب ان يتناول الاختيارى وغيره كالقدرة مثلا كان لحمد مرادفا للمدح وانحة عليه
ان يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها على ذلك وان حقق الاختيارى

بالاختيارى وحده لزم ان لا يكون وصفه بصفاته الذاتية حمدا لو قد يجاب بانه متناول لها
معا لكنه محمود به ولا بد ههنا من اعتبار قيد زايد وهو ان يكون ذلك الوصف بازاء امر
اختيارى هو المحمود عليه من نعمة او غيرها فتخصيص الحمد بالفاعل المختار دون المدح اذ يجوز
فيه ان يكون الممدوح عليه كالممدوح به فاليس اختياريا فان قيل اذا وصف المتكلم
بالشجاعة والقدرة الكاملة مثلا لاجل انعامه كانت الشجاعة محمودا بها والانعام
محمودا عليه واما اذا وصف الشجاعة بشجاعته لم يكن هناك محمودا عليه قلنا تلك
الشجاعة من حيث انها كان الوصف بها كانت محمودا بها وحيث قيامها بمحلها
كانت محمودا عليها فهما متغايران ههنا بالاعتبار ولهذا يقال وصفته بالشجاعة كما يقال
كونه شجاعا ومنهم من منع صحة المدح بما ليس اختياريا وجعل مثال اللؤلؤ مصنوعا لا غيره
به واما الوصف بصباحة الخد ورشاقة القد فقد قيل هو حظ من الجمهور وقيل
ماول بدلالته على الافعال الجميلة وهو باللسان وحده هذا التقريح بما فهم من لفظ الوصف
ضمنا فانك اذا قلت وصفت فلانا بكذا لم يتبادر منه الا فعل اللسان واعلم
ان القول المخصوص بسبب حمد المخصوص بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن
ثم قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية وذلك
قد يكون بالقول كما عرفت وقد يكون بالفعل وهذا اقوى لان الافعال الشنع
هى آثار السجاية تدل عليها دلالة عقلية قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف الاقوال
فان دلالتها عليها وضعية قد يتخلف عنها مدلولها ومن هذا القبيل حمد الله وثناؤه
على ذاته وذلك انه حين بسط بساط الوجود على ممكنات لا تحصى ووضع عليه موايد
كرمه التى لا تتناهى فقد كشف عن صفات كماله واظهر بها بدلالة قطعية تفصيلية
غير متناهية فان كل ذره من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور فى العبارات
مثل هذه الدلالات ومن ثمة قال حمدا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
والشكر على النعمة خاصة فقد ظهر مما ذكره فى تعريف الحمد ان متعلقه عام ومورده
خاص واما الشكر فهو على عكس ذلك اذ متعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر ومورده

تلك الثلاثة المذكورة والمشترك بينها الفعل فحاله قبيل الشكر فعل شيء عن تعظيم المنعم
بسبب انعامه وانما لم يصح بذلك ولم يقتصر اعتماداً على ما ذكره في تعريف الحمد الاصطلاحي
ولما كان تعاكس الموردين والمتعلقين ظاهر الدلالة على النسبة بين الحمد والشكر فرع
عليه قوله فبينهما عموم وخصوص من وجه لكن وجود الشكر بدون الحمد ظاهر في افعال
القلب والجوارح وكذا اجتماعهما في فعل اللسان بازاء الانعام واما وجود الحمد بدون
الشكر فغير نوع خفاء فلذلك ترك الاولين وتعرض للثالث بقوله لان الحمد قد يترتب
على الفضائل وهي المزايا التي لا يتعدى والشكر يختص بالفواضل وهي المزايا المتعدية
اعني المواهب والعطايا والالاء بمد والنعماء مقصوراً وقال بحسب اللغة الا ان
سياق كلام المص يقتضي تخصيص كل منهما بمعنى على حدة فانه لما خص الحمد الى قيده
وعده من الالاء ولا شك ان موارده اعني الالاء نعمة ظاهرة اقتضى ذلك تفسيرها بالنعم
الظاهرة وكذا لما خص الشكر وعده من النعماء وكان اشرف موارده اعني القلب
نعمة باطنة ناسب ان يفسر بالنعم الباطنة رعاية للمقابلة وانما كان اشرف لان فعله و
ان كان خفياً يستقل بكونه شكراً من غير ان ينضم اليه فعل غيره بخلاف الموردين الاخرين
اذ لا يكون فعل شيء منهما شكراً حقيقة ما لم ينضم اليه فعل القلب وقوله فالجوارح
اي الظاهرة والباطنة فهو تعليل لما وانما خص بهما لانهما نعم جليلة في انفسهما مع كونهما
وسائل الى نعم اخرى هي الادراكات واعلم ان قوله لحمدك اما اخبار كما هو اصله
وعلى التقديرين يدل اجمالاً على الاتصاف بالكمال فيكون حمداً وكذا الشكر يدل
على كونه منعماً كذلك فيكون شكراً ولا يخفى عليك انه اذا كان نفس الحمد والشكر
من النعم ايضاً لم يمكن لاحد الاتيان بهما على التمام والكمال لاستلزامه تسلسل الافعال
الى ما لا يتناهى وتحقيق ما سبقهما ما مر كان معنى لغوياً للحمد والشكر وما يذكره الا
معنى عرفي لهما واللفظ عند اهل العرف حقيقة في معناه العرفي مجاز في معناه اللغوي
والمعنى الحقيقي بمنزلة ماهية الشيء اللازمة له والمعنى المجازي كعوارضه التي تفارقه
فكذلك اي ليس ماهية هذا القول قال وتحقيق ما بينهما ان معناهما تحقيق ليس عبارة

عبارة عن قول القائل الحمد لله فلا ينافي كونه فرداً من افراد تلك الماهية كما تحققه وانما
خص هذا الفرد بالنفي لان الاوهام العامة تسبق الى ان الحمد ما يشتمل على لفظ الحمد و
يسبق منها والمراد بصفات الجلال المنزه عن سمات النقصان وجمل الفضل
قوله عليه للاعتقاد دون الاتصاف كما بينهما اولى وكذا الحال في جملة مشاراً
اليه بقوله ذلك والشكر كذلك ليس قول القائل الشكر لله اي ليس ماهيته
ذلك القول المخصوص كما سبق الى تلك الاوهام ولا القول المطلق الدال على تعظيم
الله سبحانه ايضاً وهذا لا ينافي كون الشكر جزءاً منه وكون الاول فرداً من جزئه الى
مطالعة مصنوعاته يعني والاطلاع على ما فيها من دقائق الصنع العجيبة والحكمة اللطيفة
ثم صرفه القلب الى التامل فيها والاستدلال بها على وجود الصانع وصفاته والتمتع
اي وصرفه التمتع الى ما يلقي ما يبين عن مرضاته من الاقوال وما يبين عن الاجتناب
عن ساخطه ونهياته من النواهي ثم استعمال الالات في امثالها وقس على ما ذكرنا سائر
النعم الظاهرة والباطنة لعموم النعم الموصلة الى الحامد وغيره وذلك لان النعم المذكورة في تعريف
الحمد العرفي مطلق لم يقيد بكونه منعماً على الحامد او على غيره فيتناول كلا خلاف الشكر او قد اعتبر
فيه منعم مخصوص هو الله سبحانه ونعمه واصلة الى منه الى عبده الشاكر ويكون الحمد اعم من
الشكر وجه ثان وهو ان فعل القلب او اللسان وحده مثلاً قد يكون حمداً وليس شكراً
اصلاً اذ قد اعتبر فيه شمول الالات ووجه ثالث وهو ان الشكر بهذا المعنى لا يتعلق
بغيره تعالى بخلاف الحمد وما يقال من ان النسبة بالعموم المطلق بين العرفين انما يصح بحسب
الوجود دون الكمال الذي لا منافيه لان الحمد كصرف القلب مثلاً فيما خلق لاجله جزء من
صرف الجميع غير محمول عليه لامتيازه في الوجود عن سائر اخواته فغلط من باب
اشتباه مفهوم الشيء بما صدق عليه لامتيازه في الوجود عن سائر فان ما ليس محمولاً
على ذلك الصرف هو ما صدق عليه الحمد اعني صرف القلب وحده لا مفهومه المذكور
لا يقال صرف الجميع افعال متعددة فلا يصدق عليه انه فعل واحد لانا نقول هو فعل
واحد فرد متعلقه فلا ينافي وصفه بالوحدة كما يقال صدر عن زيد فعل واحد
هو ضرب القوم مثلاً وتحقيقه ان المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية كبدن واحد

والاعتبارية كعسكر واحد وصرف الجميع من قبيل الثاني كما لا يذهب على
من سلكه هذا والنسبة بين الحمد من عموم وخصوص من وجه وبين الشكر من عموم مطلق
وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي ايضاً لما اخذت
النعمة في اللغوي بوصولها الى الشاكر كما مر واذا لم تقيد كانا متحدين وكل ذلك
ظاهر بادنى تامل اوعلم ان الامام فسر الحمد في سورة الانعام بهذا
المعنى وتفسير الشكر بما ذكر من الطرف مذكور بعض كتب الاصول وقيل
وبهذا المعنى ورد قوله تعالى وقليل من عبادي الشكور وسمعت بعض
تلامذة الشارح ان تحقيقه هذا منقول عن كلام امام الحرمين والهداية الدلالة
على ما يتوصل الى المطلوب عرفها بعضهم بانها الدلالة الموصلة الى البغية ونقض
بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى وبناسب هذا المقام
ايضاً لاستلزامه ان يكون العود مستدركاً واما تعريفها بواحد ان ما يوصل
الى المطلوب فباطل قطعاً لان ذلك الوجدان هو الاسناد ولا الهداية الا ترى
ان من وجد المطالب الكلية ولم يدل غيره عليها يقال هو مهتد ولا يقال هادٍ
وكذا تعريف الغزالي بفقد ان ما يوصل الى المطلوب ايضاً لان من تقاعد عن
تحصيل المطالب بالمرة ولم يسلك طريقاً اصلاً فقد لا يوصله اليها وليس
بضال قطعاً والفطنة من الفهم بطريق الفيض اي بلا اكتساب واستفاضة
كما هو المشهور والاعلام اعم من الالهام اذ قد يكون بطريق الاستعلام ايضاً
حال القول والصدق مثلاً كان في المورد اذ يوصف كل منهما القول المطابق
للواقع او العقد المطابق والفرق بينهما ان المطابقة بين شيئين تقتضي نسبة الواقع
فان نسب الواقع الى الاعتقاد كان الواقع مطابقاً بكسر الباء والاعتقاد مطابقاً بفتحها
فهذه المطابقة القائم بالاعتقاد يسمى حقاً بالمعنى المصدري ويقال هذا اعتقاد حق
على انه صفة مشبهة وانما سميت بذلك لان المنظور اليه اولاً في هذا الاعتبار
هو الواقع الموصوف بكونه حقاً ثانياً متحققاً وان نسب الاعتقاد الى الواقع
كان الاعتقاد مطابقاً بكسر الباء والواقع مطابقاً بفتحها فهذه المطابقة القائمة
بالاعتقاد

القائمة بالاعتقاد يسمى حقاً بالمعنى المصدري ويقال هذا اعتقاد حق على انه صفة
مشبهة وانما سميت بذلك لان المنظور اليه اولاً في هذا الاعتبار هو الواقع
الموصوف بكونه حقاً ثانياً متحققاً وان نسب الاعتقاد الى الواقع كان الاعتقاد
مطابقاً بكسر الباء والواقع مطابقاً بفتحها فهذه المطابقة القائمة
بالاعتقاد يسمى حقاً بالمعنى المصدري ويقال هذا اعتقاد حق على انه صفة
مشبهة وانما سميت بذلك لان المنظور اليه اولاً في هذا الاعتبار
هو الواقع الموصوف بكونه حقاً ثانياً متحققاً وان نسب الاعتقاد الى الواقع
كان الاعتقاد

بقوله تشبيها لها اى للنفس بالهيولى وانما قال الخالية فى نفسها لان الهيولى الاولى تسمى خلوا عن الصور كلها الا انها فى حد ذاتها خالية عنها اى ليس المشابهة ماخوذة مع شئ منها بخلاف النفس الناطقة فانها تخلو عن الصور العلمية بالسر وانما قيدنا الهيولى بالاولى لانها قد يطلق على الجسم اذا تركب منه جسم اجو كالبسر المركب من قطع الخشب ولا يتصور خلوه فى نفسه عن الصورة الكونه ماخوذا معها وقوله القابلة صفة ثانية للهيولى فلا يجب ابراز الضمير حصل لها علوم اولية اى ضرورية فان الضروريات اوايل العلوم والنظريات تواليها وكيفية انها اذا استعملت تلك الالات وادركت الجزئيات وتنبهت لما بينها من المشاركات والمباينات استعدت لان تفيض عليها من المبدا الفياض صور كلية يجرم بسبب بعضها الى بعض ايجابا او سلبا اما بمجرد توجه العقل اليها واما بالحدس او التجربة الى غير ذلك مما يتوقف عليه العلوم الضرورية وح فقد حصل التصورات والتصديقات البديهية التى هى مبادى للعلوم الكسبية وستعدت لاكتسابها استعدادا اكمل من الهيولانى ملكة الانتقال اى صفة لاتلو راسخة يتمكن بها من الانتقال الى النظريات ومن جعل الاضافة بيانية وجعل الملكة مقابلا للعدم دون الحال وزعم ان الانتقال ح موجود فالا فقد تكلف مالا حاجة اليه فللنفس فى هذه المرتبة قوة ملحوظة بفعل لاستفادتها اى لاستفادة هذه المرتبة او استفادة النفس هذه المرتبة من العقل الفعال المفيض للجواد فى عالمنا هذا واذا صارت اى النظريات مخزونة عندها ولكن انما يكون بمشاهدتها مرة بعد اخرى وحصلت لها صفة راسخة فيها يتمكن بها من استحضارها النظريات على سبيل المشاهدة متى شاءت من غير حاجة الى كسب جديد فهى العقل بالفعل وانما سميت بذلك لان النظريات وان كانت ح بالقوة الا انها قريبة من الفعل جدا فكانها حاصلة لها بالفعل ووجه الضبط فى هذه المراتب الاربع ان القوة النظرية لاستكمال الناطقة بالادراكات الا ان البديهيات ليست كمالا لها مقيدا بها المشاركة لحيوانات العجم لها فيها بل تحل كانها المقدمة الادراكات الكسبية من مراتب النفس فى الاستكمال

فى الاستكمال بهذا الكمال منحصر فى نفس الكمال واستعداده لان الخارج عنهما لا تعلق له بذلك الاستكمال ومراتب قوته فالكمال هو العقل المستفاد اعنى مشاهدة النظريات والاستعداد اما قريب وهو العقل او بعيد وهو الهيولانى او متوسط وهو العقل بالملكة فان قيل مشاهدة النظريات مرة بعد اخرى متقدمة على صيرورتها مخزونة بلا شبهة فكيف يكون العقل بالفعل استعدادا للمستفاد مع تاخره عنه قلنا هو استعداد لاستحضار الكمال واستراحة بعد غيبته و هو متقدم عليه لا لاستحضاره ابتداء كالاستعداد بين السابقين فلا محذور ومن ثم قيل المستفاد متقدم فى الحدوث على العقل بالفعل ومتاخر عنه فى البقاء وللنظر الى الامرين الجهتين جاز تقديم كل منهما على الاخر فى الذكر كما ورد فى الكتب واعلم ان هذه المراتب تغير بالقياس الى كل نظرى فتختلف الحال اوقد يكون النفس بالنسبة الى بعض النظريات فى مرتبة العقل الهيولانى وفى بعضها فى مرتبة العقل بالملكة وفى بعضها فى مرتبة المستفاد وفى بعضها فى مرتبة العقل بالفعل ومن قال العقل المستفاد ان يصير النفس مشاهدة بجميع النظريات المختزنة ادركها بحيث غيبت عنها شئ منها لزم ان لا يوجد المستفاد لاحد فى هذه الدار بل فى دار القرار اللهم الا لبعض المجردين عن جلباب البدن وعلائقه اذ قد يوجد لهم لمعات من ذلك كروح حاطفة قوله ولما كان شروع فى تطبيق القرائن على مراتب القوة النظرية وانما جعل مجموع القرينتين مقالا لان الاستعداد الهيولانى بقوة باطنة فلا تنتاولها الالاء والات تحصيل المرتبة الثانية اعنى الشاهدة بقوة ظاهرة وباطنة فلا يمكن تخصيص القرينة الاولى ولا الثانية بالثانية بل الاولى فى القرينة الثانية والثانية ينوزع على القرينتين حمد الله تعالى اى حمده وشكره على اعطائه اياها مما يعنى الهيولانى والشاعر فان قيل الهيولانى عبارة عن قابلية العلوم وهى من لوازم ماهية الناطقة من حيث هى نفس تصور اعطاؤها اياه قلنا سر فى حد ذاتها بحيث اذا وجدت

فى الخارج كانت قابلة لها فهذه الحيثية من لوازمها واما كونها صالحة لها بالفعل قابلة للاتصاف بها موقوف على ايجاد الفاعل فيكون من عطاياه بل لا بد معهما من ارتفاع الموانع كالغباوة وهى البلادة المتناهية فان جميعها وان راعى جميع القوابين المنطقية وعرض افكاره عليها احتاج فى الانتقال الى المطالب لعدم تفطنه للانزاح كالسيالى والغوابة فان الذى سدى الى سواء الطريق قد يجوز عنه كالفكر اذا لم يراع تلك القوابين فتاخر الغوابة رعاية لاردياد مجانستها الهداية اعلام الحق والهام الصدق الوجه فى هذا التخصيص ان الاعلام يتعلق بالامر الخارجى اولا لانه اذا حصل فى ذهنك صورة شئ يقال ان ذلك الشئ متعلم به ومعلوم لك وما فى ذهنك من صورته الا للاحظة ولا يعتبر تلك الصورة ملحوظة مطلوبة الا ثانيا وقد عرفت ان الحق صفة لوحظ عن الكشف فى القلب كان متعلقا بالصورة اولا لانها الفاه فيه حقيقة واذا قيل للشئ انه ملقى اريد انه ملقى صورته وقد مر ان الصدق صفة لوحظ فيها الصورة الذهنية اولا فاقتضت المناسبة ايقاع الالهام على الصدق واما تناول الاعلامات وتوالى الالهامات على ما ذكره فمن حيث ان اعلام الحق والهام الصدق متغايران فى المعنى بل الهما واحد كما لا يخفى فقصد بذكرهما معا تكرار ذلك المال وفيه اى فى عدم حصول ملكة الاستحضار الابعد اعلامات متتالية والهامات متوالية اشعار بان البداء الفياض للصورة العقلية خوانه حافظة لها وذلك لانه لا توقف تلك الملكة على تكرار الاعلام والالهام تلك الصور فيما بين تلك الاعلامات المتكررة منطبقة فى النفس والا لم يتصور اعلام اصلا بل فى حوالتها والا احتاجت الى تجشم كسب جديد و لا يكون تلك الخزانة الا جوهرا مجردا ينعكس منها اشعة الى مرآة الناطقة

الناطقة بحسب استعداداتها المتفاوتة على ما تقرر فى محله لان استعداد العلوم ليس الا من حضرتك اشارة الى ان قوله لا علم الا ما علمت معناه لا استعداد علم الا بما فاضتك لان دراية العلوم الاولية اى البديهية فان دراية بطريق الالهام دون الاستفاضة بالاكتساب النظرى لانحصار العلم والحكمة فيك ان تعلم الاشياء على ما هى عليها وتفعل الافعال على ما ينبغى فالهداية الحقيقية فى تحصيل النظريات لا تتصور الا منك واعلام الحق وانما سالك اعلام الحق والهام الصدق مرة بعد اخرى لانك الجواد الحق والكريم المطلق فلا ينطق فتورا فى مواهبك وعطاياك بتكرارها باستعمال الشرايع النبوية الاحكام المتعلقة بالاعمال الظاهرة من حيث انها كوارد الشارية تسمى شرايع وتنسب الى الشرع حكم لانه مظهرها ومن حيث انها اوضاع كلية واسرار حكمية اوحاها الله تعالى الى الانبياء تسمى نواميس الهية فان الملك الذى ياتى بالوحى يسمى ناموسا فاطلق اسمه على ما يتجلى من الوحى وجمع بقال نمست السر ان كتمته وناموس الرجل حسب سره الذى يظهر له من باطن امره ما يستره عن غيره على طبايع على كلها كان الاول نظر الى معنى الحمد والثانى الى معنى الشكر حسب ما حققناه من ههنا ظهر غاية ايراده لذلك التحقيق فى معنى الحمد والشكر عن الملكات الروحية كالتجمل والحمد ونظايرها شواغله عن عالم الغيب كتعلقاته بالامور الدنيوية الدنية فالهداية الله تعالى بعض الى طريق تهذيب الباطن عن تلك الملكات وتفيض آثار تلك الشواغل ومعرفة النفس اى عن الغباوة المقتضية للكسالة فى ازالتها وعن الغواية بسلوك طريق الضلالة فى تلك الازالة ما يحصل بعد الاتصال شريدان النفس اذا تهذبت ظاهرا وباطنها عن رذايل الاعمال والاخلاق وقطعت

عوائقها عن التوجه الى مركزها الاصلي بمقتضى طباعها اتصلت
بعالم الغيب للحتمية اتصالا مضمونا فينعكس اليها ما تمازجت فيه
من النقوش العلمية فيتجلى النفس ح بالصور الادراكية القدسية
اى الخالصة عن شوائب الشكوك والاوهام وهو ملاحظة جمال الذات
اى صفاته الثبوتية وجلاله اى صفاته السلبية وقصر النظر على كماله
في ذاته وصفاته وافعاله بل كل وجود بل يرى كل وجود
ثم ان حصر العلم فيه اشارة الى استغراق كل علم في علمه كما
ان حصر الحكم اى الاتيان بالافعال على ما ينبغي اشارة الى
اضمحلال كل قدرة في جنب قدرته وحصر الوجود الى ان
كل وجود وكمال انما هو فايض منه وهذه العبارة المذكورة في
المرتبة الرابعة اختصار لطيف لما ذكره في شرح مقامات
العارفين واعلم ان السعادة العظمى والمرتبة العليا للنفس الناطقة
هي معرفة الصانع بما له من صفات الكمال والتنزه عن النقصان
وما صدر عنه من الآثار والافعال في النشاة
الاولى والآخرة وبالجملة معرفة المبدا والمعاد والطريق
الى هذه المعرفة من وجهين احدهما طريقة اهل
النظر والاستدلال وثانيهما طريقة اهل الرياضة والمجاهدات
والسالكون للطريقة الاولى ان المتواطئة من ملل الانبياء
فهم المتكلمون والا فهم الحكماء المشاؤن والسالكون
للطريقة الثانية ان اتفقوا في رياضاتهم اصحاب
الشريعة فهم الصوفية المتشرعون والا فهم الحكماء
الاشراقيون فلكل طريقة طائفتان وحاصل الطريقة الاولى

الاستكمال

الكلام

السكر مع العقل والعقل اى عقل الهيولى الواهبة الى السكر وصول الفيض الى جاهز ح الامام الرازي في لكن
يصح وجود العقول الا لان الجواهر ان تكون في جهاتها او لا تكون وعلى التقدير الاول ان تكون واحدة او لا تكون
الاشكال الامور العلمية والشرق في ورجاتها وفي آخر درجاتها الثالثة من هذه الطريق ينفتح على النفس صور
المعلومات على سبيل المشاهدة من كل العقل المستفاد ومن هذه الدرجة الكل والحوض من المستفاد من وجهين
احدهما ان الاصل في المستفاد الواقع عن الشيء بالاستفادة الوهم له استفادة او طرح بالمكتسبة بالكلف
لكن الصور المدركة لها وكرنا فان القوى الخيالية ربما كانت عند تجرد مشاركة لبعض العقل فلا تنافي
فما ذكره بها وثانيهما ان الفاعل على النفس في الدرجة الثالثة يكون صور كثيرة المستفاد النفس
بعضها عن الكدورات او صفاتها عن الاوساخ العقل لان تنكشف على الصور عليها بكراهة منقلبة
وهو ذوق بها فيه صور كثيرة فانه يتنزل مهيأة بنوع من الصور والفاعل عليها بكراهة والعقل
المستفاد ومن العلوم الى مناسبة لك المناسبة لمن رتبت معا الشاهد الى المجهول بكراهة منقلبة
بسبب عنها فلا ترتسم فيها الاشياء على سبيل من الانسان الى ذوقه لها من النفس الا ان المدة هذه المدة المذكورة
وبرا من العلوم المتعددة لا تنفع بعد الملل والاوهام الى السعادة العاقل من المدة المذكورة
على ما سبق منها هذه العصمة وهو وان وقع فيها لعرض ما تعدى الى الاذهان القاصرة ازلة وكل
بالتنبيه على بعض الامثلة وكثرة استعمالها الكلي في كتبهم ويبينون علمها ان حقا صدر منها اى من كل
المواضع الكثيرة ما ذكروه في المراج فانهم قالوا ان العناصر الاربعة اذا تصورت وامتزجت
بحسب تعاملها على ان فعل صورة كل منها بواسطة كيفياتها وما الا الحرارة الكيفية ان تقرب عن مزاجها
كيفياتها الصناعية والتنوع على كيفية تنبئ بها وهي الحرارة المتوسطة بين ملك الكيفيات بسبب ما
وحدانه اما بان كل ملك العناصر كيفيات بها المعدة ما وتبقى معه واحدة حتى واما بان تنكسر ملك الكيفية
عن صورتها وتقارب بحسب تغيير كيفية مواحدة متقدمة ملك الصدات المكسرة على اصلاح مذهبي الحكماء والا
لا طباء وهو بصير وكل الحرارة المعدودة في نفسها واحدا مصنفا بكيفية واحدة وكل نوع بيان الحصول

لكل العناصر المركبة في الوجود الى مدة ثبات الواحد بسبب استعداد ان يصير على الحرارة صورة كما في المعادن
او يصير كما في النبات والحيوانات وكلما كان المزاج اعدل وكان الوجود الحقيقة بعيدا كانت النفس الناطقة عليه
بعدا ثابتة وصدورا لآثار اكثر غنا وتنازعا على الاحوال ان مزاج المعدن بعيد عن الاعتدال فالصورة
العناصر عليه فاظهر لهم كيف العناصر المتداخلة الى الافتراق ينتفع طباعها ومزاج النبات قريب اليه
قريبا فالنفس الى تفيض عليه بعدا ثم ذلك الخلط والاغذاء والنشو والنماء وتولد النبات ومزاج الحيوانات
اقرب منه فالنفس الناطقة اقرب منه الا وكرفي الساسة الاحساس والحواس الآثار وهو ولا
كان هذا مزاج الاستكمال اقرب الحيوانات الى الاعتدال الحقيقي كانت نفسه بعد ذلك الاثار كلما تاتي
الخطا لتفعلات وتمازجها ومركبات المواضع الصناعية لهم ان التسوية الحيوانات الطبيعية بينها
الى مزاجها الاكمل كانت نفوسنا الى الاثار اسرع وكلما تاتي الحملة الاوضاع الحكمة الى اجزاء
الفن الى العقل الحصول لها بواسطة وكل الاسواء مناسبا متعاورى كونها منفعة بالفعل
على وجوه متعددة الى المبادي العالية له من الفعل من جميع الوجوه بعض علما بواسطة لكن الاساسات
من كل المبادي الكلية التي لها الاعلى بها الى عرف ذلك من الحواجز الامر جعلنا انهم قالوا ان الروح
الذي في الروح الفقاري بعد مناسبة الى الطاقة للسبب الى تتعلق به اولا وتنفعل منه على
سائر العوارض متعلق بالاعضاء وكيف يكون اليها بسبب تلك القوى وتمكن الحال هو لهم ان حصل الكمال
فرحت بسبب ما سر اما الوجود وكالانها بحسب الانا بحسب وجوه كثيرة الا ان بعض الكل الوجوه ابلغ
واحسن اسطاما الكل فرحت بكل جزء جسمه فيجد لها سائل الوجوه الاكمل اشد مناسبة للبدن الكامل
من جميع الكيفيات ما سحوات بعض علما وكل الوجوه الاعلى الاحسن اعني النظام المناسب العارض فيها وتمامها
اى ولكل العصمة مثل اى اصلي المواد طرائه لا تكاد تحصى بعدد كما علم والمنع ما كلما كان ما تناسبه
بها اعوز كانت استعداد العلم اكثر وكالنار والطبيعة فلما كان الطف اسبب كان اقبل
الاقرب وهما النار بسبب المناسبة في السوسة وكالاذن لطافة فانه اسد باشراق الاذان المتحدة للتنبيه

هذا الفائدة في عبارة السماء انها حصلت على كما اذا كان الراسم يعطي به مسلم صناعة والدهن كما يا رأيا
ما لا يسلم النبط العالي عليه لمصدر رجع فيه كما اعلى لهذا والمثال يشبه فيصل اذا ادراكا لكرسات الماء سواء كانت بعد ماء
فيصل المصور كادراكا لمورد او ادراكا لكرسات الحر الماء سواء كانت بعد ماء
ادراكا كمن موضع المصور الى المصدر بين الياء موادكرسات الماء لمرى وهو لمن وكل ياء ومن وكل الياء المذكور
هذا لكرسات الماء الاسائر ثم يصل الى ادراكه مصور بعد ان كنت مصورة واما ادراكه من اسائر فلا حسن
كون مصورا الى تشبيه ولقد عرفت في غير المصدر بين عين المصور عند اصحابنا فما ادراكا المصور من مصل حد لمعنى
السماء من مولانا كل ما خرج من تقدير ان كل شيء وعلى صورة هذا السائر اي السائر الذي من
وصورة ما دون كالسامر والعرض هذا المصور مصل على مصور اعلى المصدر ثم الذي ما دونه موان يحصل
قال الدهن لسبب هذا المصور اي صورة السائر والسبب الى الاسماء انها ما مطابقها والكرسات
وهذا ان يحصل مع الدهن لسبب هذا الصورة الى الاسماء انها اما لست مطابقها فان كمل على هذا لكون
العلم حسب الى اسام بلد مصور ساذج ومصور موجد ومصور مركب فيما الارادة لكي يكتسب
السماء الاسامي وهو ايضا المصدر بين السبب صدر رجع وطلوع المصدر بين اسامي ما يوجد ولا هذا ان يحصل
والدهن لسبب هذا الصورة على ان هذه السبب لست من اقوال الدهن لان الدهن الاشتمال ما مطابقها في
فلا حال الغرض حصل في نفس على حال حصل لزيد وانما ينسب الى المصدر الى العامل فقال السواد حصل في
الجسم الصورة حصلت مخالفة من طبيعة كما ينسب الى الاول كان هذا الصورة الى المنفعة الاورا كسبه مطابقها
انها او لست مطابقها للاشياء واما ولكن نسبت هذه الصورة الى الاسماء بحسب الالفاظ الدهن ان قولك
التفت بين الكلي على والكلي موجود انما ان كل على ولسبب ما كان الادراكا لسبب المرض هو لا الكاذب والسلب
وادراكا مطابقتها للطرف وهو هو ما ذكرنا ان العلم مسلم الى مصدر ساذج ومصور موجد ومصدر بين الى المصدر بين
على عام على مقتضى نوعه وهو قولنا ان كحصل الدهن لسبب هذا الصورة الى آخر وفي شيء متقدم ان المصدر بين صورة

هذا اسامي تعالى الصور وهو جعله والكسر كلمة يكسب الشيء فالسكل الاول مع حصول الاسباب او اسوق
على الشرط ما فيه اذا كانت الاسباب من العناصر الاربعة فيما يمكن الحمل ما صاد فاعل الموضوع صدق الكل
على جرسانه كالسد والصور هنا لست مطابقا لان محل لها عين موضوعها والاصل فيها الاكتساب
والعبارة حصلت اي سلسلة انها شيء ان ساعل ان الكلي في الكلي ليس مصور على جرسانه موجود كما ليس
معنى فيه اعلى كلو موجد جاء وان كان مردودا كما يستكشف عليك حقيقة اذا قلت هذا الكلي موجد ساذج
الذي هو موجود والصيغة الاسم الموصول الكسر في الكسر مصدر الكلي الذي كان كلية الاسم كلي ان يكون لها نظر
الى شيء ان تتصف صفات مماثلة لكل وكل بالنظر الى كلها بالنظر الى كلها وادا مصدر منتقض ما يوجد
مساعدة فاذا حصل جرسين وتسمى العلم بالنظر لطلبه لعلم حاصل حينه بالنظر الصادر فاذا حصل في هذا
كان حصول طبيعة في ضمنه موجودة على كل النظر لطلبه لعلم موجود ما الفوز في ضمن افراد ما انتقضه جاء وكذا
الحال في طبيعة الحيوان جاء في ضمن افراد الناطقة موجود ما يطلق وفي ضمن افراد هو موجود بعد ما تكثيره
الكلمة اذا حسب يقتضي مناسبة كانت سامعة لكل الاقسام معارفه في كل قسم يتبعه من كل الصور الساذجة فان
كان فلما اذا كانت طبيعة العلم صفة الصورة والطرف كما ذكرنا لم يصدق سوى المصدر بين حقيقة والمعرفة
حلت فاذا كان انتفاء ما عدها في موجود والاخرى في موجود اخر بالانفعال الحيثي في كل ما في
الطبيعة في حسب محل واحد وهذا صحيح الوصفان قد انما تعول الى اعلى الطبيعة محلا واحدا
لم يصدق الكسر حقيقة فالمعرفة وصفان الصدور داخلة وكلية عام مستقيم الاما هو الحاكم الكسر وما يحصل
هذا العام ان صاحب العلم ساس ورد هذا السؤال على وجه ما هو وكره ان العلم له مفهوم حصل مورد
النسبة وكل مفهوم اما خروج او نظر على معنى ان حصول العلم بدرك المفهوم اما كسب وما كسب فورد
الصورة بالنظر الى واحد مذهب الى صفة نظاهر مصدر ما لا هو حصر ما جاء
ان المراد بكون العلم موجودا ونظرها ان حصولها في النفس لا بنظر ولا ناظر لان حصول العلم

مقصود العلوم لانه الذي شرع لتحصيله وطلب اجل اكرا الآمر ان المستعمل والاداء لتحصيل
علم شرعي فانه مقصود ولو كان الناس لم يطلبه ويحصله ولا كما ج وقوله الى تصور العلم وان تعلم ان
المقصود تصور العلوم الى تصور المعلوم الحصولي حيث اصف المطلوب العلم الذي مقصوده تدوين وتحصيل
ولكن المقصود المقصود وقوع الشك بالبين في الوجه الاول لما بينه بطريقين حيث لا منع الاعراض على
هذه فضاط الوجه الثاني الاعراض حالا وتقرير جوابه ان مراد المنطق موضوع العلم بالطرق الكلية شرائط الاعلام
بمراعاته المعلوم بالواسطة الحصولية وهذا المعنى الذي جعل مسمى واداء المنطق كما ينبغي عليه لفظ المعلوم
الا ما وجد هذا السنا وكره الامام في المحصل ومعلوم بجملة الا وهو الغلط ظهر لنوع منها كما هو مثل
يوجد الغلط كاسا على حال من الاحوال الا ما كان الذي وجه عليه ج واداء روعيت العوارض
غلط اصلا والا وهو اكثر الامور وقيل ومعلوم بعوله ما صح الان معلوم بالاوسط يفسد المعنى وعلى هذا
يكون السنا في معنى الكلام كما رسل اصرح الناس كلهم الى ذكر العاقلون الا ما وراءهم وسوالو الذي
بالعدسو ومر علما ما لا يستغني المدرس الاصرار والعلم في والمعارف ضان الا ما تكسب العلوم و
المعارف بدون المنطق ولكن ان الوجه العقلان اي الوجه العوالي الا وان يعلمون الاسنا الجلية الا يوجد
مراد به ولكن المعلم المذكور ويوجد العوالي الا كتب بعلمه بعوله خاصيه مراد به معنى اصوره ما ذكر فلان تحصيل
العلوم انما حال تحصيل غلط مواضع من الاكسار وغيره فالمدار الذي لا يقع الغلط اصلا سواء العوده الذي
وان حاصل على التحصيل بدون الكسب لكن لا سواء العوالي ومع العوالي الذي يسمى ان نماذ كل العوالي
بالمكان الا يقع غلط وما كان كل ان نماذ نقصا فان نسبة الى سطح صح اطلاق المعنى عن
مطالبه كان السامع البلاده له وضراره قد وقف على صح معلوما بين الاكسار وعرض فكاده عليها
وطبقها عليها كما سمع اخطا واسلم ذهنه من ملكه لا فكاد الحاصل بصدر ركبه كلمة ما وما هذا اعتقده
اداء وعن العوالي بين المطلوب صح غلط اصلا مع معنى ساهر ملاوة وكل كان مقول ان البلد بعد
السفر ركبك العوالي وضبطها وسعيه في عرض فكاده عليها فاء جهد ورما اخطا العدم اصح

اصابته في التطبيق وذلك ايضا نادر وانما يكون الغلط اكثر ما اذا اعملت مراقبتنا او بدل الطريق
فيها وهذا اقرب لان الوجه الاول السلم كلف السعيد الحقيقي الغلط الصحيح وح مقدار ان الرد
برعاية العوائق العصد الساهر السعيد البليغ فيها كلام الا يقع الغلط معها سلم وعدم تقاها ورا كما
صورناه وان اردت حقيقة كتابه فلا عام اذا اعدمت كان الغلط اكثر اجوا ما يكون كذلك اذا ما
صاحب العوائق وعنايتها هم السيئة غلطا فيها وما في هذا العدد ح صح المنطق فاذا فاسا
من اتقن ما ذكرناه من العوائق وراعى عقد الاساس شرائطها وهي موانعها وكرر على نفسه ذكر
عرض له الغلط فهو جدير بان يعرف كلكم مسبب ما خلق له وهذا الذي ذكره اصحاب المنطق
الذي ح اجوا المنطق من اشارة لغلط الى عنه ما يتعلق فيها الغلط كالطبيعيات والالهيات وغيرها من العلوم
المدونة والمسبب من سابقا ذلك وهو العلوم الذي يسمى الى الساهر الى الاذهان ما لكلفة لو السبب
فيان المبادي كالاول لسبب العلوم لذي يعطا مبرهنا الى السبب المطابق لو تبعه منها فلا يقع فيها غلط وصحت
المصدق بها لبداهتها بل لا دليلها والامر فيه كونها حاصل لكل الطالب وكما كان في مسائل يكون العلوم
اذا صادر المسائل اخرى فانها تبنيه ما به وهما سببا لكل الا الامر الذي منها واحد وصلا الى الطالب
الطالب لبعده من المبادي الاولى وان الذي يسلم العلوم في مبادي تلك العلوم ح سهل ح بعيده
لذي بالاسباح في حصول الاخطار الصحيح فيها الا يكون خاصه في الا يكون خاصه في عاصم مواد ما ولا صورة ولا
اصح مبادي وصور الكتاب الاخطا صالي تنبيه سالم عن الخطا اصح اذا تنبه عليها عرف تلك الغلط وتزيد كل بيانا
متقول عدم ان الخطا لسلطنة صحيحة مما تحاي مواد معينة وطبق عرضه وان العلم بعد المواد والطرق و
شرائطها صح وما يا لسبه الصحيح على الطالب الكلية كون ان يكون ضروريا بالتمام الى الغرض حتى يكون الاحتياج
الحاجة الى العوائق المنطقية وهو به نيز ما الان عن يكتسب مصدر آخر مصدر الكتاب فكان صحيح لكن يكتشف
كل حتى في والمعارف لما تبعها لبعد تساوي ساء مبدا القبيل ولذلك لا يحتاج سالك الا والى يبتدون بها
ما تقاسمه وهذا سار الى ذلك العاقدة العاملة ما ح العلوم المنطقية بان يقع عدد الغلط افسنغ عن

المنطق ح يجيء السؤال الاول الى المعارف صالا ولو صدق قال كان قسم المنطق لكونه مطرا موضوع عن الغلط
وجوابه ان كانت نظر موضوع كما ج الى نظر ثم قصد وضع مقدمة ما الى كسب نظر به وهو ما حال النظر
وهذا صحيح انما الشراح وجوابه قلا سكن ان تحصيل العوائد وتمرينها كما جان لكل العوائق المنطقية لانه ان اراد
به انما كان اليها في السعة الكل وط نظر في مجموعها ما عرف من ان العلم بالمعارف المحصولية والطرق الرائية
قد يكون ضروريا وهي المطالب الخاصة الى الجاهل مسلم ح صوره وان اراد انها كما كان اليها فلا
صحيح لكنه لا كذب منفعة والصحيح الذي لا يفيد ما اصلا الا ان ح ما يكون بحيث لا تكون موافقة لكل العوائق
يحرز اعرضت عليها ان ثبت من مدرجه كمنها وعلى منطقه عليها وما كونها مستفاد مما اسواء اصحابها فيها
ثم ان الاسدل بعدم موضوع العلوم وعلى العلوم على المستفاد فانه صحيح ان المنطق المذكور حتى يعلم ان عدم
ووجود ما قد يكون لان السؤال اصابها والصورة الواقعة فيها كل العوائق بين المدكورة بالتطبيق فلا
يقع فيه غلط اصلا بل تحدد عدم وجود الغلط فيها اسباب لان العلم تمامه او الطرق الواقعة فيها ضرورية كل صدق وسبه
عليه لم يسقط المنطق والسنغنت عن العوائق صدقه وتنبيه لم يقع فيه غلط قال من ارباب الصناعة لكنه العقلية
واجح وقوعها لا يمكن انكاره وقد ذكر الاول واصل الى اللفظ كان لا يخلو الناس اراد به معنى عرفا اراده والطرق واذا
الاول وهذا السلم الدور حاصل
السلم اصر عليه كل تلك الكلية وهي ان كان كل عالم فقد ربما ان السلم اما ان نقول اذا وضع على سبب
وت على كان اصلا موضوع عليه وهذا ان كان مع كتبه كيف على بعد الدور وان سكوا الموقوف
عليه هو موضوع صحيح لا ما اصلا شان او وضع وعدم وضع الاول واعلى الكتاب ولكن مقدمة صادق وهو ان يعين في
السلم او ح موضوع يعين على ت وت على يعين صح وقف يعين على نفسه ما على يعين آخر فتقابل
لا ما لم تعلم ان يعين يعين السلم الا اصلا لم ان يتوقف على ت وت على يعين او مكلف انسوف السلام
ح تنبه عرض عن مساهمة وكل ما جانبي العدو وقد يكون كان هذا الدور وعلى عاير الموقوف
وان كان صادقا في يعين ان مرتبة قصد وعلى بعد الدور ولسلم اذا بطل الح تنبيه السلام بكونه نافعا

الكلام بكونه الواقع على السلم انه اصلا ان سلم صدقه على بعد الدور ولا يمكن ان يسلم
موقوفا نفسه آخر لا ملا كامع صدق في صدق في يعين السلم الا آخرا لا ولى ان حال السفن
ذكر السلم الدور هذا الشكل عن ذكره لا وجه تنبيه عليه بعد الدور ولا يمكن انا كان اصل ما اولا
ملزوم ايضا على العادة المطلوب فيها وانا ساما فلا عليه لا ينال العدم
والنتيجة الواردة عليها كما يجيء والا رابعا فلا وقوف فانه ان الكسب لنظر ما الدور ما يكون
عدم الغلط منكر ان حال المنطق العدم بطرائق ح الى ما يكون اعرفا لتقييد موضوع الغلط
واما خامسا فلانه اوجب الاسعاد الاصدق يعتد عدم العلم والمعارف يكون ما موضوع الغلط
واما سادسا فلانه انسب لجواب المذكور ح الكسب ملزوما الى التام ح ط والاسعال لا ما وجه
صدر ح عدم ما يسبب الساد ح لطالب لان كون الساد الاول ضروريا في موضوع الغلط في المعدوم
ما لا في ما يسبب ما لا يثبت على ما اراد الاسباب اذا يكون ضروريا الى الاحسن سؤال واحد واذا
اورد على يوم المصر كان سؤالين فيقال الامر موضوع السلم لجواز الاسباب اذا يكون ضروريا
نظرا لا موضوع الغلط بل يعدم ضروريا وبعضه نظرا في سعاد ح العدم وكل عدم نظر ضروريا العدم
المطلوب بعضا ضروريا كما قلنا السلم الاول صح والعاصي الاسباب لا يشتغل لا سوف حرم العدم
الاعلى بعض الطرق فيها الذي يكتفيها التنبيه على موضوع اصطلاحه وكان العاقد بين الدور بان كذلك الاحكام
لو بيا المدرس كتبها كان اط وقفت على ما سر بعض على سلم السلم الاول وصلا وقوف معين الاشارة
جوز ساد منع للاخبار وبعضها نظر به كما يسلم السلم الساد او الباب مسلما صح وكذلك الاحكام لا
الى كتبها نظر به اصح فاط اردنا الكسب النظر ح العاقد المطلوب خذ ما العوائد الضرورية اما وحدة او
حصا ما اخرى ضروري عن مطلوب وتنبيها ما ربيه ما ح لا ساء الدور كون ساحبها الدعا تحصيل ما العلم
بالعوائد النظر به ولا كما ج في تحصيلها الى فانون اخرى كان تلك الكل الضرورة سواء كان مطلوبه او غير

کتابخانه مجلس شورای ملی

لا وضع في الحاز شخصا ولا نوعا اذ لا نوعية في التوليد الشخصي او النوعي والمعتبر عند الجمهور هو هذا
المعنى الثاني لا الاول اذ لا يلزم من كون الجامد موضوعا سواء اخذ بالمدلول لا بالدال او بالمعنى
انه لا يكون للفظ مدلول لا قاصد عليه مدلول مطابقي لا اخصار الدلالة في الدلالة المطابقية مع
جواز اجتماع دلالتين من جهتين فالمدلول الصريح من حيث هو جزء المعنى الموضوع له اللفظ يكون دلالة لفظية
ومن حيث انه موضوع له يكون دلالة عليه مطابقة وكذا الحال في الالتزام والمانعة لكون اللفظ ولست كذلك
والالفاظ مسموعة وسقوط البعض وان سلم كونها جزءا من المركب منع كونها جزءا معنويا او التركيب الساقي
من ان المعنى من مركبات اللفظ مخالف لما ترتب في السبق فان قلت هو المعلوم من ان الهيئة التركيبية اللفظية
دالة على الهيئة التركيبية المعنوية وليست دالة الشيء وضعيا اذا اعتبرت من حيث المفردين فان الجزء دلالة اصلا
مالوضع فدلالته لوضعه ميزا اي الدلالات من ملك عليه وهيئة التركيب على شيء يدل الدال على
الهيئة المعنوية سواء الاعراب سواء كان لفظيا او تقديريا او محليا كنسبة شيء مركب لا اعراب فيه اصلا
كعلما قد ضرب وان سلم دلالته فان لم يكن جزءا من المركب كانت دلالة الجزء من حيث هو وضعية غير
لفظية وان كانت وضعية ومنها ان كانت مسموعة وجب ان يعد دلالة وضعية لفظية مدرجة في الدلالات الى المباشر
وما ذكره فيما لنسبة ترتبه مع سائر الاجزاء في السبق على غير مسموعة منها لا ترتب فليس بقادح في كون دلالة
الجزء وضعية لفظية عامة ما في الباب ان دلالة هذا الاخر المركب لا توجب تركيبه كما سبق او على اي
السبق من الدلالات السابقة بالعموم وعدم تحقق ستة صلة من مقابلة كل واحدة من المدلول الخاص اخراج
عن التابع الاعم كما ذكر فانه ربما يوجد بدون المسموع الا حقيقة كما اذا لم يكن مقصودا لكنه لا يكون مقصودا لبيان
مسموعا لم يهم لذا من اللفظ ولا يسمع فهم الكل منه فكان ان فهم لفظا مطابقا سائر على فهم الكل منه مطابقا كون لكل فهم
لفظا من اللفظ وهو النص معلوم على فهم الكل منه وهو المطابقة وسائر ان حصول الدلالة لكل من الاجزاء عند الاطلاق
اللفظ المسموع انها موجودة على العلم بالوضع والحاظ المعنى والمعنى اذا اطلقوا اللفظ فلا يكون لكل من الاجزاء
المعنى المركب منه حصة على مذكر لذا اولا ولا معنى له مذكر لذا منفصلا ولا لبيان على مذكره فلا في حين النطق والعلم

والعلم بمذكره على مذكر الكل ضرورة فيكون المطابقة بالنسبة للمعنى لا الحال هذا التابع في ذكر الكل بالكلية
لا في ذكره بوجه ما كما عند اطلاق اللفظ لا ما هو الكلام في الوضع الكل بالمركب الذي وضع اللفظ بازائه من حيث
حصوله وفهم الكل بعينه وعلم وضع اللفظ له ونوع من شيء عند النفس فاذا اطلق اللفظ لذكره وكل الكل
بعينه وح فلا يمكن ان يذكره مستقلا على مذكره حينئذ اما لا في وضع مركب وضع اللفظ بازائه وح وح
وذكره وكل الجزء عند اطلاق ولا يذكر من حيث اجزاء المركب ان اللفظ الموضوع له على عند السعد من سوى الوجه
لا المعنى المركب فان كان ذلك الجزء المقصود اصلا مركبا كان يذكره مستقلا يذكره فيه فان قلت الاصغر
فهم الجزء المطلق لم من حيث هو جزء من اللفظ من هذه الهيئة بازاء لهم الكل ومنا حرفه قلت الاصغر
فهم ما صدق وعلمه لم من حيث هو لا من حيث انه موضوع بازائه كان الطابقة فهم ما صدق على الكل من
حيث هو لو وضع ما ذكره فان كان المطابقة فهم الكل من حيث هو كل فيكون فهم الكل من اللفظ معا لان الكلية
ولو لم يكن اصلا فان لا يعلم احدهما الاخر اي لا يذكر بعض اللوازم اي لا من التبعية لكن يذكر
الاخر اي كذلك لا يذكر بعض اللوازم كما في الاعدام والملكات فان فهم الملكة مستلزم لفهم العدم لما اخوذ
من حيث هو معناه والا فيكون الطابقة هذه الصورة بالنسبة للاسم فان الكبرى ان قدر بالمسلم يكون
الوسط لان محمول الصغرى هو التابع مطلقا وموضوع الكبرى هو التابع مقيدا ملكة الجنية وان لم يقيد
كانت صغرى لان التابع الاعم هو حد وسط مسوغ الاصح على السعد من الاتباع فان قيل فح يفيد
الصورة الجنية ايضا قلنا ان موكم النص مطلقا تابع من حيث انه تابع ان اردتم ان النص مفهوم التابع
مطلقا لانه اظهر من ان يخفى وان اردتم مفهوم خاص لا يدل عليه بما سلموا السكوت في
حاشية الكشاف وحين هو ان موكم من حيث كذا حد مراده بيان الاتباع وانه احد سائر كما في قولنا الانسان
من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود وحد مراده بقيد كما في قولنا الانسان من حيث هو يتولد
عن النحو موضوع للطبع حد مراده بالتعليل كما في قولنا الماء من حيث هو حار يسخن الماء وهو كذلك
التابع من حيث هو تابع لا الموجود بدون المسموع ليس من قبيل الاول والا كان معناه ان مفهوم التابع

من حيث هو هو لا موجود بدون ذات المسموع وهذا على تقدير صحته لا يعلم كبرى للشكل الاول ولا من قبيل
الثالث والا كان معناه ان صحة السعة عليه لعدم وجدان التابع مطلقا بدون المسموع وهو في
الف وتعين المتبع الثاني اي التابع ما وجد من صحة السعة لا موجود بدون وهذا المعنى لا ثاني في وجود
الصورة لان المادة معلوم التابع لا ذاته حتى يقيد بمفهومه كما في موضوع الكبرى ثم يبين ان قوله
لحيثية هذا المعنى الذي صورة وجوده واحد بالحيثية الى الجزء الكبرى لا موجود التابع موصوفا مكونا ما لا يفيد
المسموع حتى الوسط الا ان الاعم من الدليل مع تغيره وان كل واحد من النص والالتزام لا يوجد
بدون المطابقة موصوفا بالسعة والمقصود انها لا توجد بدونها اصلا وما قيل من ان التبعية
لا ذاته لهما من حيث ذاتهما كان اردتم انها من الوجود وعدمها نظلانه وان اردتم انهما مقصودان
معا صرون ان المقصود لا يحمل من حيث الالتزام لدلالته على جزئه او على لازمه فخصوصا
بالسعة ورد عليه ان المقصود بالتبع قد يوجد بدون المقصود بالذات كما في وقطع الاس والتبع
بالذات فلا يصح ان يكون ما يتبع لحاق لما سلم فلا الدليل ومن ان الاعم موصوف فحقه كذا وكل
ما يتوهم موصوف بملكة الجنية من حيث هو موصوف بها لا يوجد بدون ما هو موصوف بها اصلا فهذا واما
ان ملكة الجنية من التابعة لا بالسعة فلا مدخل له في بيان المقصود وهو انه من حيث هو جزء من الشيء
اي المقصود فلا اللفظ على جزء المسمى لسبب كونه جزءا وكذا الالتزام دلالته على لازم الاعم لسبب كونه لازما
لا ما فلا يصح ان يوجد بدون دلالة اللفظ على المسمى وسقوط واحد منهما بان كون اللفظ موضوعا و
ذلك سلم من دلالته على الطابقة وهذا ان ما ذكره من جواز ان لا يكون للمسمى لازم بين لازم فيه من فهم
المسمى لما لعدم العلم بالاسلام وليس بطلانه العلم بعدم الاسلام الذي هو الظاهر وهذا المسلم لعدم
على عدم السلام المطابقي لا التزام ما سلموا السنة لكان الكل الشيء لازم لكن الاعم الشيء وانما فكيف
له لازم اخر وهكذا لازم من ذلك تصور اخر غير ما سلمه وهو صحة خلو الخارج لا انتفاء اللازم يكون لا
بعض ملزومه لا لعدم ان لم يبين بسقوط المنع وان انتفى كان الاصل معدوما وهو شيء لا لازم لا لازم

لا لازم لا يقول ليس لازم من هو سلم لا انتفاء لصورة ولا لزمه ما ذكره وهذا والمعنى ان التزام هو المعنى
الاخص وهو ما لزم من تصور الملزوم تصور الملزوم لا من ان سقوط التزام هو الالتزام الذي ليس كغير
الاعم لذي من حيث يحصل في الذهن من حصول النسبة بعد الاعم والاعم وهذا ما يكون تصور مع تصور
ملزومه كما في لازم الالتزام هو الالتزام منها الا لما في المقصود هذا السؤال ان الالتزام ما يتبع الاخص ليس بعضه في
ان التزام وذلك لان الاعم دم طارح صغرى الاخص خلو الامر موضوع الاخص لكان اللزوم طارح
سقط التزام وحد من مطلقا والدليل على انتفاء اللزوم طارح في الاخص لا لزوم لعدم معه لم يكن
اخص من المعنى الاعم لان اللزوم طارح صغرى الاعم فانه ربما يكون تصور مع تصور ملزومه
كما في لازم الالتزام منها كما مر انفا فاللزوم المعتبر فيه هو ما لا التزام لا اللزوم لا اذ لا يلزم
اللزوم الذهني فان كان ما يتبع الاول الذي هو الاخص كان العام عين الخاص او نقيضه معا فح
ما يكون تصور مع ملزومه كما هنا في لازم ما لا تصور الملزوم مستلزم تصور الالتزام بعد اخذ الاخص
نوعا معلوم الاعم بكلية لكان لان ما يتبع الاخص لا الاعم لان ما يتبع الاخص فان لم يكن تصور
اللزوم كان فح في تصور الالتزام ان يكون تصور ما صغرى كما في لازم باللزوم كان العام عين الخاص
كسبب الباب وان تعاير كسبب العموم وان لم يلزم ذلك كان العام اخص من الخاص وكلاما بط وان كان
اللزوم الذهني المعتبر في الاعم ما يتبع الكلي الذي هو الاعم لزم معرفة الشيء بنفسه اي اخذه في ذاته وما لم
يكن يكون اللزوم المعتبر في الاعم لزوما ذهنيا وحينئذ ان يكون لازما وما ولو اخذ عنه اما ولا حاجة لبعض لان
صحيح ما ذكره وسلم من لا معتبر في التزام اللزوم لمن اصلا لا ما يتبع الاخص ولا ما يتبع الاعم وهو غلط
اعاقا حاما ما حاما فلا وسوان المعتبر في المعنى الكلي مطلق اللزوم لا عم من يكون ذهنيا او خارجيا كما
المعتبر في تعليل الاول وهو هو انما ان يكون الالتزام بحيث يلزم من فهم الملزوم فهمه كان الزام ويلزم
من المطلق الا اذا قيد بقيد وحاصل والمقيد هو عدم اللزوم الذهني وما لم يعد اللزوم في المعنى الكلي
بقيد يدل على اطلاقه وشاملا لما سلمه وحينئذ سمى ان اطلاق اللزوم الذهني على المعنى الاول

جنسه وعلى المعنى الثاني باعتبار ان له نوعا اختصاصيا له دون غيره حيث كان تصوره وحده كافيا في الحكم
به عليه فان العقد وحده لو كان اللزوم ثابتا للعقد الاول والثاني يحتاج الى عقد ثم الى ان لا يحتاج اذا حصل
لنا شعور وحده منع ان كون السبق لغيره مرجوحا وما البينة بالمعنى الاخص فيكون ما ذا والعلل اما ان يعتبر
الم فالسلم لا على ان مطلق العقد لازم بين ما الوجه الاخص لكن يكون معلوم وان كان سلب الاعتبار الخصوصية
من مسئلة البيع بالمعنى الاعم مطلقا بل عنه ان كان معلوم رتبة وان كان موجودا في الدين متيقنا في نفسه عن
غيره لكن ذلك السلم اذا وجد الى الاحسان عن غيره اعني سلب العقد عنه والالزام من كل تصور بعد ذلك
بطلانه لا يكون الا وجا بينا بالنقيض في الالزام واما اعلمها المعنى الاختصاصي ما ذكره في الطائفة فكما ان
الطائفة الاسلام الالزام فوان لا يكون للسبق الالزام بين لازم من جهة فيهما والعلم الضروري بانا نعلم ضرورة
معنى الاسلام وجه الدعوى عن جميع اعتبار كذلك لنقض الاسلام فوان لا يكون للسبق الالزام كذلك
او للعلم بانا نعلم كثيرا من المعاني الذهنية مع الغفلة عن الامور الخارجية وكان الطائفة الاسلام المصير
لقد يكون السبق شاكا كذلك الالزام الاسلام وقد يكون المبيع بسط مرتوما بالمرجع فرقه فيه
حلس فسار قد عسكر بعظيم يدل على ان العقد يسلم الالزام فرقا بانه مناط طبيعي يكون مسببا على
ما مر سدر كي لان الحرية والتكلم بقضايا ان حاذ كان عن المسبق والعاقل بعد جسده وجا زيد كان سطرين
لحسبه ونظر الى الحال لان الحسد والى درجات الاحاد دون الاستعمال الى الاستعمال والى الموضوع لسبب
طرفه نوذ الى حصول الحسد وفي هذه طرفين يؤدي الى حصول الى ذوله فان الفظ انه مستعمل في معنى
الا اذا كان المقصود الاصلي ولا له علته فاذا حصر الفظ معنى فالموضوع لكان مستعملا فيه فيعتبر
جزئه ولا دمع كونه معلوما من معه وكذا في الطرف والالزام واما قد وان العلوم لانها تم في الكل و راب
على هذا حسن الكلام فقد العلم على المعاني الى ما دل الى اكثر ما مدلولا له الالزام واما العلوم فانها
دوست للعلم بحيث يحتمل فاكل بالنهم الالزام البين صحيح اللفظ فانها الطلق وجهم السبق وكل فهم
السبق جهة الدعوى البين بالمعنى الاخص حتى يكون الالزام معلوما قد اطلاق الفظ وسلوم دلالة عليه وما

وما لا شبهة عليكم ان المتبادر من هذه الدلالة الاعم انه عدم السبق الى الفظ في المدلول الالتزامي
وان جعل منه على عدم ما بعيد جدا وكذلك والعموم فقد اسلم الدلالة الوضعية وتنبيه الى الا
الاقسام السلمية وعدا ان ذلك الالزام مجموع فان مرتبة العجم من هذين المعنيين فانه
عسكر بالعزل في مجموعها كالسبق عليه وان جعل اهمالا كونها علة مع صنعتها وجعل الجمع على علة
اخرى على المنع وعلى الامر ان كونها علة مع صنعتها موجبة وجوبا كذا في ذلك العقد يسلك
نسبة العقد العاقلين كونها شاكا العقل بوجه منه وان كان جعلها على حصول نقض الدليل
على عدم ان ذلك يكون عاما جاشا كذا العقل بهما اجاز الالزام منع اطلاقه لا العاقل كيف نفيها و
من عدم ان سلب العقد من اللزوم العجز في الالزام وجد نفيه ان هذا الالزام عرضا لان
معنى ان العقد عنده هو سلب العقد الطلق والذي يثبت لا ما سلب الالزام المعينة كما شاكر
الى عقله لان من ذلك ما ليس كذلك وما عداه ما فاقه وهو سبق عرضا وليس لزم من الالزام
اعتبار الثاني فان جعل اعتبار العقد من الالزام لو كان جميع الالزام مطلقا فقط سبق مع اللازم
وان كان اللزوم البينة فقد السبق لا ما اصلا عرضا سابقه لو وجد من الا ولي ان الفظ مع لا ذاتيا
اوله سلب العقد المطلق عنه ودكل الالزام شيئا عاما اصلا الالزام بين وسكذا الى الا ما له والثاني ان
لكل شيء ولا ذاتا لعدم وقوع عدد كل الالزام ما فرد اي لا واحد الطرفا او عدد وجه كيف اسماه وه لنا الرؤس
والا كان بينه وبين لزومه وسائط عرضا سابقه فالفظ ليس الالزام وبين وجد ذلك الجنس الالزام اصلا
لالزام وجه سلم جزا وكل الالزام وجه وبين كل اسباب فالفظ معلوم لوالزام بينه قريب عرضا سابقه
فان قال الامام فانه ما جاء الناس ان في السبق لكم ما عدم ساعين اللوازم البينة بالمعنى الاعم فان الا
الذي يعني عدد العقد وان الفظ الاخص الذي هو العقد في الالزام حلسا لا العقد عنه عدد كل سبق الفظ الاعم
علم لزم عرضا سابقه كيف سلب العقد وهو لا سكل ان بين ما يعني الاعم وسط ولما ما ان معنى انما عرضا سابقا على
معنى انه بين ما يعني الاخص ولو على عدد على اعتبار الاعم لكن ما في اسباب الساعين اللوازم البينة تقدم

من ان الفظ يسبق لزمه ان يسبق كل واحد من اعتبار الوالاعمين كالصواب في جواز ان تعاقل الالزام وسب
يعني عدده ما يعني الاخص الى سبق اختي جهة طوار عدد ما بلا دم الثابتين من الطرفين بواسطة او بعد كل طرف
لا سبقه في جواز عدد سلسلة الالزام في اللوازم الوضعية ايضا ذكرنا في الدليل الثاني وان الالزام البينة المذكورة
في الدليل الاول وهو ان آصلا حرم لسلب مطلق الحرية وهذا السلب بعينه ما لزم لسلب ذلك المطلق
عنه وهكذا فلسبق حجة ذهنا عدد السلب لان السلب الاول لا يعطي قبله آتوا السلب الثاني يدخل قبله
آتوا اصعاب ان وان السلب الثاني يدخل على قبله آتوا السلب الاول وهو معاير لكل واحد من السلب الثاني يتغير
وما طلب كل سلب يعتبر في قبله وهو معاير لكل واحد من ما بعدم من يلزم بانه فلا يصور بعينه عدد اصلا
فالحاصل السلسلة وجوده يكون الالزام البين الالزام البين الشيء لا كذا ان يكون الا ما سالم كل السبق فلا
الالزام الاول موسط بينها وسلاط في الدين ما يعني الاعم فاذا ان تصور آتوا تصور بسكا فيان
الزام الالزام منها وكان تصور سبق مع تصور آتوا كما في الزام ما للزوم بينهما لزام ان يكون تصور
اتوا تصور ذرة كما في الزام بالالزام منها بل بينهما كما في هذا الزام الى الحاصل لزوم سب لا تولزوم ذرة
ليست في معلول ما كان الالزام الثاني لا ما حاصلا الاول ولا يكون الا ما للوجه كما في السلوك الحرية هذا
المذكور على طاهر تبيت بطلانه ذاتا مثل واما البين ما يعني الاخص حتى ان يكون الالزام البين السبق
لا ما بينا لذلك الشيء اولا معنى الالزام هنا الا ما لزم نفسه من تصور لزمه وهو واذا تصور لسبق تصور
لا زمه ولا ان تصور الالزام تصور لا زمه ويكون وجه نفسا لا ذاتا فيه وذلك الشيء ويمكن ان يعلل ان
تصور السبق السلم تصور لا زمه سواء حلسنا لا عقد السلم المعتبر الثاني تصور الالزام الا ما وتعقدوا
ملوحا في سبق الالزام مع تصور السبق الاول تصور السبق والالزام علوم ما حاصل الالزام البينة بالسبق واحد
الكلام فيه على ان السبق لو جعله هذا المعنى احتمالي ما سكن بالعزل فان حتى يسلم اسعاد الدليل لا لزم البينة
.. لو كشف لكان الفظ واحد مدلولا عرضا سابقه والثاني فالبطلان والالزام بينة لبين ما ذكره على
تعول لزوم ما سكن بالالزام لكن حتى يسبق الاسباب لان المدلول الالزام ما يكون وجها لا لعدم السبق فظ

والمطابق عند سعد وهو في قوله بل هم وعن سند الدعوى عند وزن تام من ان المعدوم لا يساوي
من حيث الدلالة بل كان اصلها والسؤال لها لا عدمها في نفسه حلبي علامهم هذا الطلاق والدلالة وهو اراده
السؤال لها بما وسند العدم اي السؤال اللفظ هو الوضعية لا يحصل لمدلول الالزام على هو وارادة
اللوازم التي ليست بينة بالمعنى الاخص وهي المعاني المقصودة عرفا من المعاني المطابقية لئلا يكون اللفظ
بينها اذ لا يكون استعمال اللفظ في مسمى هذه الامور المذكورة الا مع قرينة معينة لها او بدونها
في حواشي سعد وما ذكروا الدلالة الالزامية في حواشي مطولها وان كان معناها قرينة معينة لهم او بدلالة
على مراد اصطلاحهم حيث لا يكون نفوذ مقصود السامع فان الوضع عند علمه مع ان اللفظ في
نفسه يستقل بمعناه الدعوى الى عرفها ولا دل عليها الالزام او الى عرفها اذا دل عليها وتركيب الا
الدلالة التضمنية بعض لطيف اسناد ذكرناه في الالزام معينة دون اخراجه لانه ناسبه مراده في ضمن
فلا اخلال في فهمها اذ يدل اللفظ فيكون الالزام مجرد لكا وتضمنا اي في ظرف لوازم تضمنه والتضمن
مجرد في كله دون تضمنه والمطابقة معنى فيه معاوسندكم عليك بهذا الذي ذكرنه في مباحث الطلاق
حيث بين المراد بالمعول في حواشي سعد ومن معاصر كنه مع المقصود اما الدلالة في المعول الشارع و
عليه من اللفظ المركب معنا المركب المستقل والبعض بالواسطة كالخلع والدال على جزء المعنى الجزء على النفس
المقصود معنا المركب الظرف هو وعن الالفاظ اي عن معنى الالفاظ الموضوعة الدالة على اجزاء المعول
السارع واجزاء الطلاق اي اجزاء المقصودة لا بعض هذا المفرد بالالفاظ العام الدالة على معنى كالمهمات
المسوق من الشاهد على وجه لا يدهم منها معنى واصلة وما الالفاظ الدالة على معنى لها بالطبع او بالمعاني من
وان لم يستقل شرح منها حدا المركب او ورد عليه بعض اصل النظر السعد الالفاظ الموضوعة الموضوعة
على معنى كعبد الله على فانا واحد وحد المركب كما ذكره عن حد الموضوع بعض كل منها وقال وجه بان فرادة
فيها وتعالى المركب كما دل جزءه على معنى هو جزء معنى الكل والموضوع ليس كذلك بالنسبة الى السؤال
ما ذكره هذا الفاضل سعد منه فان كل ارباع الاكثر الها التقيم على السدهم فان اللفظ لا يدل بنفسه على الا

ولا الكان لكل لفظ معنى جزء المعنى الاجتماع وانه ملزم لا يعد الا اجزاء اللفظ فان اريد بلفظ المعنى
مثلا الشيء وعلى عليه وان اريد به الدينار دل عليه ولو بلا معنى الاراده لم يكن والاعلى يسمى على الكسر
لفظا عند كثير من اهل اللغة فان الوضع والصوت ما لحق له لا يكون لكن السعد وعند كثير من المطلق
لفظا ما لم يستعمل على دلالة ولا يمكن ان جزء هذا عند علم لم يرد به حالة كونه جزء معنى لا يكون والاعلى يسمى
اصلا وهذا الكلام ضعيف لما يسمى من الدلالة على معنى وقصده فلذلك غير المعنى الموضوع
الى ذكره التعريف واحد صاحب الكشف في بعد عن جواب قوله هذا اللفظ الذي يقصد بالجزء منه دلالة على
معنى يقصد به وهو معنى ما ذكره في السامع ان المركب هذا الذي يوجد له جزء الدال على معنى وهو جزء من
المعنى المقصود على الكل لا يكون في اللفظ والدلالة الدال اسار دلالة المقصود ملخص كلامه العبد الاخر
الذي ذكره المحقق عن قول حين ما يقصد به كانها اراد اما اسناد من عبارة فلا حاجة الى التصريح به
والدلالة ما ذكر اي المراد بالدلالة هو الدلالة الوضعية لفظ وبامر مراد العلم المعنى اهل هذا اسم المركب كما يوجد
عليه كلمة الله فيعني ان الحسن من الخوض كما ذكر من مثل عبد الله علما مركبا وجزء نه عن حد الكلمة بذكر
اللفظ انواحد حده لان مقصودهم ان صلها بان اجزاء الالفاظ وحد جزء على جملة على الكلام المركب
حيث يعرف ما ذكر ان مجملين كما لفظ احد الكل واحد جزء جزء على حده واما المطلق بعبارة الالفاظ
على السؤال التبعية المعاني فاذا كان المعنى واحدا بان لا يدل جزء من اللفظ على جزء منه عند المطلق مفردا
واذا كان كثيرا بان يدل بما احد جزء على احد اجزاء عدم كما في الشاء او لا الفاظ وحدة الصلاة الى التركيب
بحسب المسمى على اذا بما يدل جزء منه على جزء من المعنى كعبد شمس اذا اريد به الملقب وعن عبد الشمس فانا ولكن
وامثاله لا يعد من الالفاظ المركبة على من الالفاظ الموضوعة المراد بالدلالة في موضوع المركب على الدلالة والجملة وعدم
الدلالة في المفرد اسعاد من سائر الوجوه وذلك لان الكلام في جزء الاسناد لا يقصد وما لكل على جزء
اجزاء لا يعينه وهو في جزء المعنى وعنده فيضع جميع اجزاء وجملة جزء ربما يقصد في المعنى مطلوبه لان
المركب من الاجزاء انما الاسس الى المعنى المقصود من اللفظ حالة كونه مقصودا منه لجزء على المركب مثل عبد الله

والجزء الناطق على الاناسل الى معنى المعاني هو اجزاء كان مقصودا او لا فالمعنى المذكور الخاص
اذا كان مثل الجزء الناطق مسؤولا في لفظ البسط البعض والالزام اذا لم يقصد بالجزء منه دلالة بوجه من الوجوه
على جزء معناه المقصود اذا لا دلالة هذا مدفوع بان جزءه يدل على جزء معناه الناطق الذي ليس مقصودا او اعاد
بعد جزء به اذا اورد على حد المركب فاذا جزء على جزء من جزء معانيه فان قيل اذا لم يكن المعنى البسيط
مقصودا فالجزء الناطق جزء بعض كما ذكرت وان كان مقصودا فلم لا يجوز ان يكون كل مركب مفردا بما
لا يدل له وان كان مركبا اذا قصد به معناه المطابق فيما علم من ان يكون كل مركب مفردا وله ما عبارة
خلا ما تراه الاس من اصلا فعند مورد البسيط المطابقة حيث قال والدال بالمطابقة ان قصد بجزء الدلالة
على جزء معناه فهو المركب والا فهو المفرد وعلة البسيط المركب الخارجة معا والا اي وجب عليه المركب
عن جزء له المركب على كل ما معا وحد فهو المفرد وعلم يكن ما متى مثلا اذا ملت على بقدره اورد
نظر المشترق عما نه كسر ج ولا بقصد بجزء الدلالة على جزء معناه المطابق وليس هو مقصودا منه
لا جزء من جزء واصلا الدلالة فهم المعنى من اطلق اللفظ كما مر والمطابق بالنسبة الى المعنى الخارجي ليس كل كل الا اذا
كان من الدوام البينة المعاني المذكور ليس من هذا القبيل فان علم من البسيط الدال بالمطابقة لا يساوي
لكن المركب هو مفرد بعينه فيكون خارجه عنه معا فلت كون اللفظ الا بالمطابقة لا يوجب على ارادة معناه
المطابق ما حقيقة من الوجوه من الدلالة واذا اخذ المعنى واصلا مع جزء صاحبه عنها مطلقا الخصاد الالفاظ فيها
لم يكن ان العالم مراد ان الدال بالمطابقة ان قصد بجزء الدلالة على جزء معناه المطابق على بعد مركب غير مقصود
فهو المركب فان لم يقصد بجزء ذلك الدلالة على جزء الجزء من فهو المفرد وعلى هذا المركب الذي يكون في حد المركب
بشرح عن ذلك الوجه من حال السارح ووجه لما وشبه على ان هذا المعنى وارد على الاول وهو
ان لا بعد مورد البسيط المطابقة كما هو وارد على الثاني عن ان تقدمها الا ان في ورود عليها فرق
من حيث ان اذا كان اجزاء الالفاظ وكل المركب في ما ورد المعنى على الثاني اعم فيه
يكون المركب جزء قصد به جزء معناه المطابق واذا كان اجزاء الالفاظ في ما لم يقصد بالمركب معناه المطابق والا

ولا يرد على الاول لان دلالة جزء من اللفظ على جزء معناه المقصود كما قصد في المركب وما سمى ان المعنى يملك
المركب ما يرد على الثاني جزء جزئين من جزء لفظ المطابق وجزء منه الدلالة كما لسؤال ولا يرد على الاول الا جزء منه
الدلالة على ولو اعتبر ان الكلام لفظ المركب من اجزاء اللفظ الدال على الاسئلة الاول الا لانا لا يدل على جزء الا
الجزء المقصود وكما ليس لفظا فلا يكون جزء منه ولو كانت لا يدل لم يكن جزء معتبرا في المركب مع لو جزء ما الا
الدلالة على الموضوع فلما المركب من مقصود بعض المقصود من ما مقصود له ثم فان اللفظ اذا السعد
يكون لجزء مقصودا فلما فان قصد به جزء معناه المقصود وحين ما يكون مقصودا فهو مركب الا فهو
مفرد وجزء المعلوم ان المقصود بجزء اللفظ الدال على جزء المعنى لا دلالة على ذلك المقصود بالمطابقة الا الجزء لا دلالة عليه
فحين جزء
فلا يدل بقول يرد على هذا الموضوع البعض الجزء الناطق مسؤولا في معناه البيطي بعضنا او الزمر
كما ورد به فلا كان ما ما ونحصل الكلام من سند المعاني ان المركب في الاجزاء فيما الى جزء من المعاني
مطلقا فان لم يقصد وحده او الدلالة وحده او سامي حال المركب ما يقصد بجزء جزء من جزء معانيه
او ما دل جزء على جزء ذا ما يقصد به الدلالة على جزء له وعلى المقصود به البعض ان علام المسمى ان
المركب على ما ذكر ان الناطق مسؤولا ومعناه ولا المركب ما لم اذا نه وان قيد الى المعنى المقصود فان المعنى
ما يقصد اذ جزء البعض بالعلام ولا المركب ما لم اذا نه وجزء الجزء الناطق كما هو فان الكنوز بالدلالة
اعرب مع المقصود ورد البعض الجزء الناطق ولكن المركب ما لم اذا نه كانت اجزاء كما هي فانت
جزء معانيه لست لوازم بينة لست وهو الالزام وان قيد الى المعنى الخارجي الطابق وان الكنوز بالدلالة
لم يبعض المقصود الا لا الالزام المذكور وان الكنوز بكونه مقصودا لزم الاسقاط المركب ما لم اذا نه جزء مقصودا
واحد جزء من الالفاظ المعنى بعض قصودها وان اعم المقصود والدلالة من كان الاسقاط من ما مر بعض كما السبق
فان على المركب ما يقصد به الدلالة لجزء معناه الطابق على بعد مركب سند المعنى مقصودا منه كما مر في قوله
كلام مصنفه ورد البعض يملك بالعلام ولا فالحاصل الا ان معانيه المركب ما لم اذا نه جزء جزء معانيه بحسب
وضعه المعتبر في معناه المقصود منه من المركب العوام والمؤلف الناطق مراد وكسب الاصطلاح بالمعنى ورد على جزء

سداد الدين بعلم المصنف وهو صاحب الكشف لا يكون العين المشتقة ظاهرة بحروفه مثل الحيوان الناطق على الصفة
او الدال على الوجود الموجود على ان الدين بحروفه على سبيل الاصلية والا في المولف لانه الدين بعضه بحروفه الدال على الوجود ما يعضد
به حتى ما يعضد به ولا في الكرك لانه الدين بدل حروفه الاعلى حروفه ما والرباعي ويوجد الدين كسان الحاء الموجود على
ما يدل حروفه الاعلى حروفه ما ولانه مقصود فيما اولى ما يدل الاعلى حروفه ما ويدل على حروفه ما لكن الاسم
دالة عليه مقصود فيما كالطويل الناطق فيما والنطق مرتبة المولف ان الحال ما يدل حروفه على حروفه ما
مطلقا سواء كانت الدلالة مقصودة او لا وعلى الحيوان الناطق وجه لهم واعتبار ان عدم ان مقصود ما لكن مقصود
المولف عدم ظهر لك عدم مرتبة على مرتبة المولف وما لا وان المولف داعي ما صدق ومقصود عليه حرفا صدق وعليه الكشف
وان سكن الاسم والاضمار ما يعتبر الدلالة على المعنى لو الدال العدم والسر وعلى كان مرتبة على الاخبار بالاسم
وحده وعدم ذلك عدم ذلك واحد منها فان كان لكن حتى يسمى مثلا ما يعتبر على بين اصادة على ما يعتبر لو
واحد منا على احوا وعلى اعتبار الصام الى المسكن والمعنى للمراد الدلالة لا لاسماء على الرمان كحو
كرة اي صفة الشمس مستعملا بالدلالة عليه على ما وتقاما مدعلى تنا سواء كان مدلولها الزمان وحده اما
مطلقا كلمة الزمان او مقدار اتنى معين كالنوم والاسن والزمان مشترك الحو وسوء يستعمل الى كون زمانا واحد
الارض الملحة لا يكون كذلك كالنصف والصوم والمتاخر اذا وصف بها والزمان والاول كما
كما سماه الزمان الاعلى والدسل على ان الكلمة انما تدل على الزمان نصفه او حده اي لا مشاركة مما دون الزمان
الحصول السماء مكتوبة اذا سر صفة الحد وجود اسد الدرشت لا كما في حذف وهذا اعلم كما
وجدت دار مصاحبا كذلك كحو مرت سفر في وجب نزعت اعتبار ما لا على الدلالة عليه الصفة
مستعملا سواء بغير الظرف انتفوا على ان الصفة من الجهة الاصلية بالمعاريز بدلا وحو كلاما وسكنا تاما
اما ان مراد ما لا الى من مجملا ما سادة منها اي مجموع الحروف الاصلية والزائدة مثلهم انما محمود في كحو مرت
بعد سلا من مجملا اصلا والصفة عند بعض ان الزمان كمثل بعد والصفة مبدا اي والماضي واما ان مراد من
الحروف الاصلية فيما سماه على تجوزا في مقدار الكلمة باسرها ويكون الصفة على هذا التقدير من اسماء الزمان حيث يقوم الى المولف

المدلول الزمان في مجموع ما اي والصفة بل ما سماه الماضي والصفة معا والزمان مختلف بكل حكم يكلم في معا
معا حكم زمان لو وقف الاصول وسنا مجموع زمان سماه الى المضارع والماضي اذ لا يعبر ما له واتبعوا ولا يجوز
الا حروف الزمان مختلف فيها وعلى الصفة ان هذا الاسد لا يصح على عدد مسمى احد بعد ان اصلا الصفة
سلام احد في الزمان وان الحدث الماضي وسنا ذنه مطلقا كان اصلا للماضي مبنية للفاعل والمفعول
مرتبا حتى واحد محملة الصفة مع اي والزمان فيها مكتملا الحال في اصلا المضارع وغيره واصلا الامر و
النهي محملتان صفة لا زمانا والسماء اي والصفة سلام اي والزمان وان اصلت لا حده وبين
اصلا ما طلة لان المضارع حدث في سنة ما في الحال والاستمرار على المدة الاخرى فان قبل الزمان
متصف في الماضي والمستقبل والحال الحال حاضرا هم الظرفان وحدا استوبا لفظ الوجوب وحدا سمع الدلالة على
الزمان بالصفة واحدة فيعود اصلا الزمان سلام اصلا والصفة فيكون اي والصفة مبدا لا اي
الزمان وسداد الدين بكيفا الاسد لا لانه فانه ما صدق وكلما اصلت الصفة اصلت الزمان وان الحدث
الماضي في حرب سكان الدار على الزمان سوا الصفة وحدها فلما زمان الحال وان كان
حدوثها لكن زمان معين على حده عند اسلا الله فيما لكون اي والصفة مبدا لا اي والزمان ولو سلم
السلام اباه لم يكن مدلولا الصفة وحدها بل يكون ان تكون الحدث عن الصفة مع الحدث واحدة في المولد
الى فان تنتاط حد الدلالة فانه في هذا الاطلاق بعد الماضي مع وحده المدلول وهو ما زمان فلا يكفي
دخوله احد وهو سوان اي والملاك وكحو مرت سفر اغا يصح اذا اكتفى المولف في الاصول في ربه بلزم
اي والصفة في ما قال معا مال كما في مع اصلا والزمان فلا يكفي ان يتفق عند بيان الماضي المولف في
الاصول وحدها لا مع والصفة بعد جمع المولف بل يقول ان الطرف والسر والمدة في مولاه الصفة لا مدخل
لها في الماضي الا يرى ان ما انعقد على النحاة وحكم في ان الماضي والمضارع غير مصدر واحد صفتان مختلفتان
مع اي اذا ما ولا يسكن وان هذا الاعتبار اغا يصح اطلاق على ما ذكرناه ولا يسكن في ان كل حكم يتعلق بمصدر
وذلك مختلفان صفة ومجموعان ما على ان الله وجه وكل الورى وذكر غيره من اي اذا الزمان ما في الصفة وظلاله

ما صلا فيها فانما لكون في المولد الوسط دون سائر اللغات اذ ما نوحد وما يدل على الزمان ما
الماضي دون الصفة كما في قولنا اتمد وايد ويكون ان تعدد عيسى ان نظر المطلق وان كان ما ما الا الاعتبار
بالمولود دون سائر الكثرة زان تعدد فيه بعض الاوصاف المحصلة بما على ظاهر واما قد وحده في تلك صلة
هذا العدد بالاخبار الى الاخبار لا اقرار الا اذا اذا لا يصح ان يخبرها اصلا لا وحدها ولا مع صحة اخرى والاخبار
ويخبر خبرا اما مع معنى انما كحو حاصل او تحصيل خلط الى الاعام اسم معنى غير الا اذا ه وسوم ورود بيان
الحدوث وصل ردى الدار ليس مطلق الحصول الى العدد بل ردى الدار والمقصود لا قام انبا الا القيام لا الدار
معاني لا قام لا يكون اسى بلا اراده وحصول الكلمة الدالة على زمان ويكون ملك الدلالة بالصفة وطلوب الا
الاداء عدم الدلالة على الزمان بالصفة وعدم كون المعنى تاما وحصول الاسم عدم الدلالة على الزمان وغير
المعنى تاما وهو السدر الى لا عسا الصفة في معدوم الاسد ودلك لان الدرس ليس عمان اي المعنى مطلقا و
الا كان معنى جدا وتاما لكلمات الوجود ذا وعلى الدرس عند كل الدرس معنى تسميه الى الاعلام
بالزمان مكون مشتق على السلام هو حرفان ان الى المعنى الكلمة لحشتها صدق وعلى الحدث كالعرض مثلا لا
لا معدوم مثلا السدر الى لا مدلول ليس كلما مما في مدلول الكلمة على في مدلولها الذي ذكر فيه لفظ الدرس وحيا
مثلا في على معنى منسوب الى الفاعل وعلى لسبة الى الفاعل ولا اصلا في وان وصف ذلك المعنى بالنسبة
معدوم لفظ الدرس مصدر الى صلوا الدال بلفظ المعنى او الام او الشيء ذا الاسد را الى على ما على سبيل
ليس مدلولها الى موضوع كلا في الحدث ليس فانما الدال على ليس شيء مدلولها الى موضوع فانما كام
حرمتا في حرب وهذا الذي ذكرناه حرف لا التنا على ثبوت ليس اخاذ حرف حد لولها الى موضوع سوى معنى
ما صلا مسرا ما وصف لسوء العاقل على صفة فانما لا الحاكم مع صوى لذلك السوء ذلك الطاعة عليه فقط
وكانت الصفة ما حد عنها كان العاقل على الزمان اي الدال على ليس شيء او غيرها كان لكن السبب كان فاذا لا لا
على الكون مطلقا الا على الحدث في ووجوه في غير الاكان فهو اما ما حرم الكلمة للصفة بل على الكون ليس شيء
لم يذكر بعد الى لم يذكر ما دام يذكر كان فلا يكون داخلا في مدلوله وهذا السبب منظم لانه الصفة والطرفي

ما جوا الى الالفاظ وحرفه الشيء في كلامهم دون الا ولين الاسم لفظ موضوع على معنى وعلى
الزمان هذا العلم بحسب المعنى على الزمان السماء وكذا الاسم لفظ دال موضوع على الزمان وليس
واحد مرا جوا ما والا على الحدث لا انواع وحد علمت معنى القواطع وانما معنى فيها حرف على الزمان وهو
لا الدال على الزمان لذلك المعنى من الا رضا اصلا المحصلة والمناسب بهذه العبارة ان نوع ذو مرة وما
على انه صوت لفظ كما الدال على المعنى بل الا رضا وكحو زان الواجب وجوبا على انه صوت معنى وان اراد بلفظ
مفرد ما الدال جزء على الانواع حسا والمشهور جزء الدال ما لفظ او العلم ولو اراد به المفرد والصفة
لذكر في معدوم الوضع عدم شبه ما يدم ما لا السدر الى في موضع الكلمة لحشتها والكلمة لفظ مفرد هذا العلم
ما يصح او غيرها من ان الكلمة لفظ دال والسواد فهذا مدلوله ما الدال عليه على زمان وليس على واحد مرا جوا ثنا الدال على الزمان
وحده اسدا وليس على ما لا يطلق عرفه ولو على مدة الدال بقصد الزمان ما حدا لا ومدة الدلالة لا انه صريح المذكور
في حد الاسم بعدم الدلالة على الزمان فيه ما حد على المراد ما الدلالة على الزمان مما الدلالة على الزمان اقرانه ولا حد مرتبة
الدلالة والاسد وعدم مرا قران المعنى بالزمان اعتبار كونه ظرفا ولا حد ذكر حال قيد ذلك المعنى مرا لا رضا الدلالة وحولها للفظ
حتى يصير لفظ الكلمة وما سر على حد الاسم على الدال عدم والماضي والمضارع والسدر اذا حد على الزمان
دلت على اقران معاني مصادر ما لا زمان فكشف بحرفه مدة قيد ذكر المعنى فلما مرحد انما تحول عليه بالدلالة على
طرفه لها ما على ما مادة وهو يكون اي الاسماء التي ضربت مع حد الكلمة بعدها الكلمة لفظ دال واحد
الاسم فانه اذا لم يدل على الزمان المعنى مرا لا رضا الدلالة فاما الدال على الزمان اصلا كالطرف والدال على الزمان لا يكون
زمان المعنى كالزمان واحدا او الدال على الزمان لا يكون مرا لا رضا الثلاثة كالصوم والصوم حرفان
انه ما لكن لسلم لكن زمان السلام ان الصفة من حيث معدوم الحدث بحد بدون الصفات والنهو والاسكن الى المرا
للمعنى معدوم الكلمة مصادر والمسائل اعتبار الظرف فيه فالكلمة الى السدر اخرجه منها الى ما انما تحمد الدال وما في حد الظرف
الاولى وهو حيث ان تعالى الدال الدال اشارة ان حرف المعنى بالكلمة على السدر الى هو اعتبار المعنى الدال بعد
كان صاحب الكلمة الظاهر بالسلام فساد في حد الدواء اذ يكون ما سلم من ذلك الفكر للذب عن موضوع الاسم ومنكا

لان الكلام في الوجود وتحريره عن حد الاداة بعد ما وضعه وهو عدم الدلالة على الزمان فان اراد صاحب الكشف
ما ذكره السيد في حد الاسم والكلمة بعد ان لا يكون الاداة قسما لهما بل اسما مرادا الاسم فاذا اريد خروجه كلمة بها يشترط في
الاسم الدلالة على معنى تام فيه الكلمة ان يصدق ووجوده وفاجان سطح في الكلمة يكون الدلالة ما خرجت عنها الكلمة
الوجود به وكلمة اداة واه فالنطق الوجود ما ظاهر في معنى تام فان دل على زمان الصادق الكلمة والا فالاسم
ما ظاهر في معنى تام وهو الاداة فاندرج الكلمات الوجود به والاداة وان لم يشترط في الكلمة ذكر فليس
على التعميم ان اللفظ المؤدي ان دل على معنى مفرد وزمان هو الكلمة وان لا فان دل على زمان اسما وذكر
فان على تام هو الاداة حطه مرتبا ان اندراجها لما لم يرد اجمالها لم يرد اذا الكلمة في الاداة ما لا دلالة على معنى تام وذلك
الاسم اذا ما دل على بعد اجزاء الوجود بل على الكلمة بعد تمام الفعل وعلى بعد عدم الصحة اجزاء اجزاء عنه بان
سرى ذكر العبد فان محاذاة في حد الاداة ما في اعتبار عدم الدلالة على الزمان طرفا الفعل فان الكلمة في الاداة لا
على معنى تام مطلقا لما الكلمة الوجود بلا يمكن تصحيح كلام كلامه على ما اراده كان حد السيد الاسم مساوي
الاداة ممكن ان يرد عليه منع الاسم كما ذكر على حد الاداة اذا صدق الحيث في الكلمة الوجود به
كما هو الظاهر فان صاحب الكشف اذا فصلها انه يصح تسليم للفظ المؤدي فصدق ما اعتبار الدلالة وعدمها
حد على الاداة في الاسم والوجود في الكلمة والى ما اسما ما ان تعريف الاسم المعنى التام فيصير الاداة فيما بالنسبة
حرفا ان اعم وكل انما يكون المعنى ما في الكلمة مطلقا الوجود في الاداة فيصل الى ما به وفي ما به وان كانت
داخلة في الكلمة ما فيه على انها ما الاداة وانه نسبة الى الاسماء مستقلا ما الوجود بل الاصل في ما الاسماء
ان المدرج الاداة في الاسم كما ادرج الوجود في الفعل فيكون التعبير بشيء او تحريره الوجود بل الاحوال
كما اخرجه الاداة عن الاسماء فيكون التعبير بعد ما الا انهم ظ والى الم الوجود به بشيء ذكر الاحوال في تعاريف
والدلالة على الزمان ما فاخرجوه فيها والى ان اداة الاسناد كالاسماء ان وعدم الدلالة على الاداة مقصودا
مما على وجه صار التعبير بلا مرد ما لا لاطلاق اسناد كما الوجود بلا الاداة في عدم تمام المعنى فيصير ما منها كا
يستلزم الظاهر فان يصح ان عدم الدلالة على المعنى التام عما لدل على معنى غير تام وان كان في كل واحد منها ما

ما دل على الزمان في معانيه حصر صاحب الكشف ما كان ما هو في جملة اسباب راجعة بمثل استنتج في جواب السؤال في
انما قال كبعض المعاريف المصنفة واراد به الصريح والمفصل كما ذكره او المفصوص كما في وجه بان
المصرح لان المصرح المفصل عدم صحة ان كذلك وبه والمفصل بكذا كما في مرتبا وجه او المفصوص
المفصل عدم صحة غير الكافي حد كان الضارب انما في حد ما ظاهر في معنى تام فان دل على زمان الكلمة والا فالاسم
بعض اسم استوا والا الخلط وتشتمل على احوال الماهية وحدها والعقيدة الصحيح لان بعض حروف من الاحوال الماهية
والعقيدة الكافية في هذا النقض كلمة وسعوا الا الخلط الى الثبات تامة وبعضها لا يصح لذلك وهو الا الخلط الى دلالة
غير تامة ووجدوا في العلم الى اول ما من شانه ان يكون لكل واحد من حرف من الاحوال الماهية الكلمة وعلمه والكلام وهو
ما لا دلالة على زمان معناه وما لا من شانه ذكر ما هو دلالة على زمان الفعل ووجدوا في العلم الى ما يساوي
احد حسي لا دلالة على عدم الدلالة على الزمان وما لا من شانه الا حرف الدلالة عليه فاراد وا غير بعده الاقسام بعد القسمة
المتقدمة فقد ذكر فيه اسم شيء لا اولها اسما والثاني كلمة والثالث اداة والرابع كلمة ووجوه ما ذكرناها انما
عداه لا يلزم خالي الاصطلاح عند معانيه حيث المطرين والمراد ما المصاريع العارف مع الكلام واحد لان اذ متقدما
والى خط مطلقا وشاركه في هذا الكلام الخاص للكلمة والى الخط بعض الرسل المذكور كما حرفه في السماء ووجد فيه
في حرفه وكلمة على الصدق والكذب وكما يكون لو صح لان لو صح لا خط موجودا ما لا يسامه جزء كما ذكر وجوه بعض حركة
نام فان حرفه كما وان علما في السماء ما كان من الخطين الحد معا لا دلالة على العدم والا حرف على العلم او العالم المحلول
معناه حركة حد دلالة على لفظ موجود لا خط ما على ذكر كما يكون بسبب دلالة على معناه لو دو وجوه واذا جاز
دلالة على جزء مسلم في الكسر السامة وجود عالي لو ذكر كما في جهات وكذا حد كما الخطب تجاوزا وبعد الاثم لم يترك ان
عدا في صيغة تعتبر اوكسر وعلى فساد هذا الزعم وبالنا التاء على العامل الخاطر في الموجود الخاطب المذكر وجود عطاء حرفه
وما كيف يعرفان ما وجود يون وتصريف معنى ما يزيد معناه والدلالة على الخاطب على حد الساء ودلالة على الخاطب
على الخاطب وكيف ان الخاطب الساء وجود الدلالة على العامل في الخطب وكذلك الصامت فروع عدد الاعلى احوال وجود بعض الرسل
الاقوال حرف السلم الصوري بالمصاريع التامة مطلقا واذا لم يبينه من حرف الاسمين الموضوع وعدمه ولا الرد في شمال
الصدق والكذب عدم وكذلك عدم مرتبه وحرف مطلق واخاف عن نظرين المعاني عند في المعدوم ارجاء وان

واعلم ان الصاريع العارف كما في الصدق والكذب في الجملة بعض الكلمة معانيه دلالة على عدم احتمالها وما لا يكون ان يكون
معناه الاسماء معنى في حد الصدر اذ لو كان معناه في الصدر اذ لو صدق وجود الصدر لا يكون تحت حكم على
زيد عدد بحيث ان العالم زيد فيكون لان ما وضع لمعنى الاشياء اطلاق اجمالية على ما يساوي والا لزم صدق واحد العنا بالكلمة
الاوجود نظر ذلك في الاذهان لمعنى معنا ما اعتبر فيه عدم المعنى صريحا في المعنى لو لم تعرف المعنى وعدم
اعني الخطاب الذي صدق على المعنى ولو صح ذلك سوان ما وضع لمعنى الاكلمة على المعنى ثم الدلالة على المعنى
العامة بانه الصدق والوجود الصدر ليس كان في العام مسدرك في الاسان ولكن وضع المرجع الاسند راكان تعالى
لكان معناه ان يساوي مطلقا وحد الصدر اسم جملة على ان الاستناد الصدر اذ موضوع مطلق وجود عدم
الحصار صدق في الموضوع المعنى كما يريد مثلا الاطلاق صدقه ووجود الصدر لمعنى الوجود الاستناد الى المعنى يوجب
الحصار صدقه عند ولا يكون ان الاحصار الذي ذكره منا فان كذلك لو ما مقارع الاستناد وين قلا يجيء في واو
كمن معناه ذكر فان معناه ان يساوي ما معينا في حد لعامل محمد والعدد الساعة وحد الصدر فلم يحمل الصدق
والكذب عالم بصيرة لذلك لخلل موضوع لا يحمل ما مع حاصله الذي ذكر معه احدا ان عشر لو كان دالا على
يساوي معنا في حد العامل محمد لا العدد الساعة عشر هكذا الطلق ثلاثة ان نعم هذا الفعل معه فان نسب اليهم
ذكر وا ان عشر في الاطلق لكل ما لو امعناه وذكر الصدر مع حركة معناه ولا نعم عليه كما في الاوجاء لا الاذن معناه
ولم نعم معناه لم ذكر معلق على الاطلاق اطلاق موضوعا لفيه وجعل ان الذي يكلمه الا اذا فان معناه كمثل الاكثر تعلمه
الا نعم وكيف لم يرجع ما يسمه قصوصه ملحوظ حرفها اله الخلط طرفها ومراده لشاهده عالم بهم الا الاذن فيه
ذكر طرفا فان في يوم لكم سرت من العدم وما ذكر مرجع معنى حد مسيطرا لمفهومه موجب ان نعم منه لو وجود المقتضي
واسماء الطلاق وعسى ان ظاهر السوال بدل على ان الموضوع ما عسى ريد اللفهوم الكلي وسوار معنى في موضوع وعند
العامل محمول عند الساعة واطلق ومفهوم عشر وحد جوز لكم عليه ما لنا صحيح عليه الاسماء الا المذكورة ولكن الاصول
المعنى المعتبر وموضوع شيء عوا المعنى مطلق والا لهم الاستناد حصل الاعتبار المعنى هو انهم منه فان المعنى
موجب عند معنى في حد عسا زعم لساء المعاني وان كان ما يساوي صدق وعلى عدم الاوادة عدم معنى ما كرة
في الساعة في عدد الطعام حرية تعول لا يكون حل المعنى على ظاهره او لو على وجه وكل موضوع ما يساوي كل المفهوم

العدم الكلي كان معلوما للسامع عند اطلاق موجب المعنى لكل الاعتبار وان لم يعلن كيف تعمه كما قد يكون
بعينه عند العامل كذلك موضوع ان حال اذ يعلم السامع موجب ما وعلمه ان معناه الاستناد الصدر الى موضوع معين
وجه وان السعال الاطلاق وموضوعه الكلي وكل الموضوع يلحق اطلاق معلومه الا انه لم يعرفه لكل الجهل بالكلي في معلومه كما
وما وصل السامع معناه مصدق الاسطرلاب الا ولا ان الموضوع اذ ان خارجه عند الموضوع الكلي في معلومه كما
الصدق والكذب لا يوجد حواص الكلي وكذا الاسطرلاب الثاني لان الكلي موضوعه عليه في اصل الصدق معنى ما يساوي معلوم
كلي موجد بحيث السبب الله والعدد لكل عليه يكون الاسطرلاب الاذهار كيف معلومه لا يحتمل ما وكذلك ما يساوي الاعدم
احتمال انه ما يسل عدده وسوان قولنا مثل حصار في دلالة على موضوع عن معنى مطلق اما ان يكون معناه في اخر عشر
يحمل يكون في وجه قولنا لو ما عشر اي الاسطرلاب اذا اطلق يسمى عليه منه موضوع عن معنى ان موضوع اطلاق عن مقيد
بشرح العنصار السوجه عرفه او لو الدلالة الاذهار لمعنى كما ان يكون معنا الاطلاق حيث مطلق موضوع عشر
يحسب موضوعي ما موجه الى السبب الداخلة فيه وما ان لا يكون كما لكل يكون معنى موضوعه في مقيد شيء مع كل الاصناف
موضوعه حيث يكون السبب موضوعه الى ذلك المعنى حوالا الاطلاق مطلقا يكون موضوع الذي لو يوجد بسبب المعنى
عند اطلاق وجه بطه بوسط في الكلي وبعض معنى موضوع قولنا لو عشر ما عشر وما عشر ما كرة في المعنى معنى الماء في وجه
ان ما نوجد السبب معنى معينه وجه ما لو وجه والسبب في ما عشر معلوم في الفقه ما لا يكون معلوم مسمى على ارساط
السبب في العامل كيف علمه في الصدق والكذب كيف يكون موضوعه كمعلوم الكلي يحمل مشتملا في الى السبب الموضوع الى
معنى ما خاصة في ما كان في المعنى وما لم يذكر معلوم استفهام لكم علمه لا ما لكل المعنى المعبر في ملوم موضوع ما لم ان كون شخصيا
او عرفه كما حرفه في الاشياء معلوم حيث ان كان وكل الكلي موضوعا ما او موضوعا ان كان جاز فان الكلي العام وان
كان لا معنى في جزئيه في معنى في معنى رجال الامور وكل بعد الصور في عبد اطلاق ليس مفهوم موضوع ما كما اكثر
له موضوع الموضوع ما عام معنى في معنى يكون موضوع عشر معلوم عام حيث انه موضوع كيف هذا المعلوم
الكلي وان لم يعين كيف حيث يصدق لكن وظيفة الاصل لا ان يعلم المعنى عند اطلاق ليس ما حصل كلية الموضوع
في حيث معنى عند موجه والسؤال اعم المعنى ما كما سنا كلية وفرعه فان يعبر عنه بسائر للمعنى والعامل
معالي يسري ما يسع الا يكون موضوع حيث موضوعه معنى ما مطلقا وعم المعنى انه ليس كذلك في المعنى عن العالم

عشر صاد ما شبه سنا المشي لشرعا في وضع مرا الاوجه المستقبلا والحاله وكاذا سلمت المسمى من جميع الاسناد
ع ملكن الاوكا واما الان هذا لم يكن كذلك والمسمى ما عشر ليس بعدد ما حين يكون في وجه الوجود ويصح على زيد فيه
وذكر ان المسمى امر العالم الموصوف ما عشر اذا اريد عدد كان اسما لكلمة على سوم كمت فيه ملكن ان يدل عليه
ان وما لم ان شاء ما عشر فيصح حمله على زيد لطلب الحاله عما يعود اليه كما في موكت زيد عمر وعشر وكيف يعد العلة
ان المدصوع معين عدده انصا لان الكلام في اذا كان العامل عشر قاصد المعناه فلا بد مرا ان تعتبر اسناد
المسمى اذا امر معين عدده نوصه مرتين ولكن ولا اصلي في وصف كرا ان عام مرة احمال الصدق والكذب عند
العامل ما حقيقة هو ان الموضوع المعين المسمى اطلاق معلوم مرشي لا يكون في نوعه محمولا لمعا يوجد كل المعنى
الذي عند العامل يحمل الا انه ليس مسمى امر اللفظ بعد لولا له وسوام زايد على معلوم الكلمة فاذا لا يدل على معنى
الموضوع على معنى ان يسكن ان الكلمة موضوع ليس ما كان لم يكون موضوعا بل يسمى ان يسمى معين او لكن يسمى
مطلقا الا سبيل الى الثاني والا لكانت الكلمة صدقا لا يسمى لجاز ان اذا لا يسمى الا في السبب موضوع معين عن
نفس وانصا لو كان معنا ما شرعا له حدث لا اصلا الصدق والكذب مع حدثه ولا يمنع حمله على يسمى معين
كما مر في كلام السيد معين انما موضوع ليس الى معين لكن ذلك المعين لا يعلم منها لان العلم وجد بالاعلام منه
فاعلمه فلا يعلم موضوعه ولو بها الذي هو المسمى الى المعين كما يلفظ مرا اذا لم يكن موضوعا فحينئذ لم يفهم منها مدلولها
الذي معا لا بعد الناص فكما يجب في الوجود فمر مكر معلق التفهم معنا ما الى السبب موضوع معين عن
فاعلمن والعلما ذا لما دصيه بما كذلك في ذكر الفاعل لعدم مرا الاصالي المسمى المعرفة في معنوية تنا اما من احد عن
جهاد موضوع عن خارج عينا كما في الاصالي السامه واما من امرين خارجين عنها معا كما في الاصالي الذي حصله
لا يكون تطبيق كلما على كلام بان يحمل عليه واما موضوع حمله على زيد لعلا ما سا وكان الفعل اعا السعل الفاعل اذا اعد اذا بالنظر
حسب كلام في الوضع حمله على زيد الا انه عام الضرورة فيجب عند ما ان الاسمال الاول او مع كلام انفا ولسل دليل واحد
على السوم فانه مرة بها ما لا اسام في كلام وان الا علاه اي وجد في ان ما علاه مرا ان معناه وان اسناد جميعا في
نوع عند الفاعل كالمعمول اعتبار السامع وجد لما المصدر ليس على ما سبق فان في مرة بعد على ان الموضوع المعين
بالاعتبار المذكور داخل في معلومه وعدد مرة عليه لكم سوى المصدر له وسوى ساط الاسطا لا السامع بوجه كلام

وكذا مرا السبع من عين ذلك حصلا وصحيحا ما لكن ما ولم المسمول والاعتبار الاسكا لا معنى بالامر عليه واما على الاسلام
الثاني فجزا انما امر اصل السبع على الاسلام الثاني وهو يطلق على قوله وصدر عند السبع لفظ على الاول ولكن يكون الى المسمى
الثاني وهو اللفظ يدل على الثاني في المعنى وهو ذكر الثاني الذي كمت مما صم سالكة مبدا وما اشبه من ما ما ان لا يكون
لفظ سبب ان كان حما لما في مرا ان الساكن لا يكون الا مبدا وما ان يكون لفظ الا مطلق الا سبب الا يكون
وما ما كثيرة لكن لا يكون ذا الا معنى وليس موضوعا لفظ في الوجود بل يصلح من المعين ان الكثير مرا اللفظ
على الثاني مرا لفظ جان لا يدل على سبب شرح ذكان موضوع صدوعا ان مرا مشي وليس السبب وقوله اعلما اعمال فيهما
روما في اللفظ جوز لانه ما لو ان حاله الكرسي كلا حد ويكون اللفظ مركبا فلا يفرق وذكر على عام ولانه الحاصل
لحد ان اسعلى الموضوع له موضوعا له معه مرا الوجود الدال على الفاعل وهم يعني العالي العالم الحمله
عصدق والكذب وهو معنى الرسم مثلا من موقوفا الا اخص موضوعا كما ذكر المتكلم وليس صرح بضعفه عاطفا في
ان مسمى الدال على موضوع اصلا ولو دل عليه عما غير ليس معين وموضوعا وعلى مطلق صار الحال لان الذي ذكر
لو مدلولا لا يدل على موضوع الكلمة كلا وسيار الانا لا لفظ بالفاء واورد السبع على الحاصل لا مطلق الاسم
السبع اسم الفاعل والمعمول ولا السكان في حالة الاسما والسنة على موضوع معين كلا وقوله الا الاصلي الحاصل
عليه كما السبع لو مرة حمله على الاصول الماضي يدل على الزمان لكان اذ مرة الجمهور اراد مرة الا اعرا المعنى في
الكمت شبها في السبع بالعدم والماضي كان لكن مرة ما مسمى عاما على صحيح عاما واعداد او عدد او من نفسه
او عدد معين اخر والصول لست لكم على الحاصل سنة ما سا ولو على الحروف مرة كمت بعد منطقا ان اكثر
عدد ساكن ولا الا فلا يطلق في مها وهو صحيح ما وكمت الامر انه كسرا انما لست لعلما ولا مرا فاعلوم لكن مطلق لم
لكن ما لا ان السبع لو مرة كمت ودما ان السبع عند ذكره انصا مرا الا اعرا المعنى في الكمت مسمى كان موضوعا لكن
الاسم سبعا كان في اكثر او مطلقا او كمت كان صحيح لي اعرا مرة المسمى مرة عاما لفظ ملكه فكان الاول
ما لو حمل الذي ما سبب معناه العدد وعدد له عاما معين زايد وصف الكمت موضوع الكلام مرا عدد ولا ما
عاد ان لكمه مسمى مرا انما الاصلاح مرا ما سلم نوصد مع المعرفي او وجوه والمنا مرة الثاني الان لا كان الخاص في وصف

عشر صاد ما سبب المسمى لشرعا في وجه الاوجه المستقبلا والحاله وكاذا سلمت المسمى من جميع الاسناد وكذا الاوجه
ذا لكان هذا الكمت الى حولنا المسمى ما عشر ليس بعدد ما حين يكون في وجه الوجود ويصح حمله على زيد وذكر ان الاسمى امر العالم
الموصوف ما عشر اذا اريد عدد كان اسما لكلمة على سوم كمت فيه ملكن ان يدل عليه ان وما لم ان شاء ما عشر فيصح
حمله على زيد ويطلق على الصورة الذي هو كمت زيد عمر والمشي وكمت العامل كما الموضوع المعين عدده انصا لان الكلام
ما اذا كان العامل عشر قاصد المعناه فلا بد مرا ان تعتبر اسناد المشي الى امر معين عدده نوصه مرتين ولكن ولا يكون
الصورة يكون لطريق حمله كما عاد عن كونه كذلك لكن ان ما يلفظ عدد كمت فيه وما كون الذي موضوع عنه
حمله لا يعلمان عن طرق الكلمة ما عدا والطرق يعتبر موضوعا كما لفظ على الموضوع موضوعا وقع عليه كما لفظ به
الا ان تعالى اذا وضع عن موضوع فيه على اذا حاله مسمى عن صاحبه عليه على اذا حاله ولو الى غير لطرق لكن ولكن لفظ
احد اسم الجملة والسبع اذا ذلك الساحر الكلام في الكلام مرة هم لكم بان الاصح والصالح الى التعيين في اللغة
الغريبة كلم وما في الحاصل كلام لكن العض الساحرين حد لان وما لا لكمه والطرق لا كمه ولا طرق كمت من الاوجاز
لطريقا المعلوم لموضعه والوضع المصطلح لان تعالى اللفظ ان ان عرفه وشبه عرفا معناه حد وهم كمت ولا هو موضوع
معه الى ملك الاسماء الملة وما لا السكون وهو وما مطاق اللفظ والاستعاطة على معنى ذا ما له وسوم وهذا ملك الكلمة
واما انه على نوع كلمة وما لا لوسا ولا على الجمع العموم حد زطوا حد لسبعه جما سبعه ان الاسم يشمل ان كمت عنه
وان المعنى لطرق ولا يصلح الاسار عنها واعرض الامام عليهم في المعنى مرة ما لو ان موضوع المعنى لا يغير عنه فرد وليس
الحرية موضوعا انما فهو اما اسم او على وعلى العدد من سوكا في بعض الظرف له لكونه في مسمى الجملة المطلق ولا
كفى ان مشله واما على وجه لطرق الكلمة عنه وان اذا كان اذ وصلحه ان الاسار الى اللفظ وذكر كما مرة الكتاب
كلها سوا ذكر من الخاطب اما وحدها او مع غيرها او بغير عنها ما لا ظاهرا وان المعنى اما معه لا وحده او مع غيره
او معه لا عند لفظا وحالا ولو مرة اصل الاسم والا فيران مسمى بينه وبين اذ وجه فاذا اريد الاصاري عنه
ما مسمى الاسار عنه وجب ان يعبر عنه بعد لفظا او مع غيره صحيح عنه حد لا معه اما حد مدلول الوجه مسمى عاد صحيح لان الكلمة
معه الوجه ثالث في الاسما فيه في ذلك الحاصل مرة ان الكلمة الكلمة عنه لما سبب الكلام السوم الساكن مرة كمال وانا مرة الساكن

الى اخص ان لو لم صدر ما ولم يكن العمل كمت مسمى معرا مجرد لفظ لكنه يطرا في محصول ذلك المراد وهو
ان معنى الفعل لا كمت عنه معرا عند مجرد لفظه واما ان ما ذكر الكلام مرة حمله الامام فاذا عن ما لون
الوضعه لا يوجد للسد الاخص على العدد ثم الاشتراك الاسد ذا كمل العدد مرا حر ولمس مسمى منها لوجه
مرا العمل على ان ما ذكره لا ما لا السد يدل على وجه الساكن لا اذا كان عموم الكلام الاجار
عن المعنى ما له كمت عن معناه لم لزم الساكن كما لا لزم اذا اخبر اللفظ ما لا كمت عن معناه والصا هو
السنة لو حلو ظلمة الساكن ودون العلم لان حمله لس ولو حمله المراد موضوعا العمل لا كمت عنه ان
معنى العمل لا كمت معرا مجرد لفظه ولا انما اخص لان الا كمت عنه منها معنى العمل لكن معرا عنه بلفظ الاسم
اعني لفظ المعنى معدا ما مضا لا الى المعنى لم يوجد الا ما ولهذا العموم اصلا سبب عاد عنه الفائدة و
معنى ان الاسار عن اللفظ معنى كما في الحاصل في العمل على الاسم وما بعد المعنى الاخار مرة اذا ما لا اخار عن
لفظ العمل مجرد لفظه كان جوازه اذا اخبر عنه بلفظ الاسم لم لا ولا يجوز الا اخص اصلا لان على المعنى مثل
هو واحد ما لسبق ولا واحد بعد بعضهم لان معناه كلام كمت به موضوعا على كمت سبب موجب عنه لكن الذي هو
ان وجد فيه المعنى عند العلم على الكلمة لكنه مرة عاملة العلم وكان انا يكون لكن لو كان موضوعا على كمت
عنه واحد وليس كذلك فاذا كان اذا علت ما ولد وهو ذكر كمت لفظ موضوعا عنا عن خصوصية زيد وهو
واحد شخصي وكذا اذا علم مرة وهو موضوع كما سبب لفظ موضوعا عنا عن خصوصية عمرو لا ما لا فعل هذا
كان المعنى مسمى كما لا ان معنا عن محصول وموضوع انما وكمت لا ولا يمكن ان يتصور الا اصطلاحا كما كمت
مرة لخصوصية ان يطلق لفظ موضوعا على ما لا معنى ان ما لم لم الاسماء كما اذا كان لفظ موضوعا موضوعا عنه لكن الخصوص
ما وضع مسعدا ما وهو مرة موضوعا لها موضوع واحد وكمت ان الواضع اذا تصور معنى كما ولا لفظ
له حرنا انا لا وعين هذه اللفظ الا الحاله لعلما واحد لكل واحد مرة كل الاسما كان مسمى وضع واحد
عام لكان معدد مصطلح هذا الوجه وكل اللفظ على كل واحد مرة كل واحد ذكر المعنى الكل جمعه لا
مطلق كذلك عمل وكل الكلام اذا لم نوضعه كما اذا ما لفظ ان الكل مسمى واحد ولفظ اسم لكل مرة كلمة مع

حاشيه صبات

مذكوره لفظ هو لفظ عام مع ومذكور يكون لكل واحد دليل الا الفاظ موضوعة لوضع واحد لمعان
متعددة ولا يكون كلها ولا يكون لكل لفظ الوضع العام لمعنى خاص وهو الموضوع له خاصا وهذا التقسيم
اعني الوضع بالوضع العام اسما الاشارة فان لفظ هذا موضوع لكل مشار اليه موجود مذكور ومنه
الموجود والمعنى فان لفظ من مثلا وضعت لكل انسان خاص وضع واحد وكذا الا فعال بالنظر الى النسب
الموضوعة الذاتية معنوية فانها موضوعة لمعان كلية الا ان الواضع شرط ان لا يتصور الا في ضمن كل الكلمات وقال في
الموجود ان لفظ من موضوع لمعنى الا انسان الا ان الواضع شرط في دلالتها عليه ذكره متعلقا ولم يشترط
ذكر لفظ الانسان حتى لو قال الناطق والاستفهام ان استفهم رجل فان علت ما ذكره يكون معنى المفهوم واحدا انا
بالنسبة الى من هو المتكلم والمخاطب لا يقال انا وانت يراد متكلم او مخاطب مطلق او قوم المخاطب عبارة
عن ادراك كل شيء من غير تصور ان المخاطب عن ادراك معدوم كما يساعد لهم فلا يعدم في الشيء والمعنى والظاهر
الفائت معدوما الى الكل انتهاء ولفظ هذا حد مشار به الى الجنس كما في قوله عم كفصوص هذا السواد
ظلمة الظلمان كلها موضوعة لكل مشار اليه المدرك وقولنا كل عام مع ومذكر سواء كان في نسب غريب
حسية او خاصة والاشارة الى الجنس بينه على حد كسر الرجل المحسوس ليشاهده وعلى عموم الوضع
عامة لفظ وتسمى وضعا فانه كما مر فلا ادراك الموضوع ارادة الموضوع المتصورة سواء كان لنسب
مرتسمة في النفس انها ظهور في الانسان وذهب الى ان الكل الادراك الكلي انما صار تسمى والعود العاقل لو
مرتسمة حقيقة فان كان محسوسا فهو ذكره ما في الحس كالمحفوظ في الخيال وان كانت معقولة ما محسوسات
فادراكها بالوهم وخزانتها حفظها كما قرانه وان لم يكن محسوسة ولا معقولة بما وهم مسمى انها في العاقلة
وسانا ان الامكان مثلا معقول حرف عن ذات لا انه كذا في العلم عن اذا ادراكنا الامكان ذاتيا مثلا
واسرعا الى اشارة عقلية بذلك الامكان كان حرفا حصيصا ومعقولا حرفا لا عدم ذاتا لا ان المتعقل
لطريقا الحسية في معقولا لا يعقل ولا يكون معلوم بالضرورة انا ندرك السماء الشمس حسا كما لا موراتها وقد ما
لا ندرك الا المعقول فاصل من ان الصور العقلية كلها ليس معناها لا ان الصور الشرعية من الحس انتهى الى حصله

الحاصلة في العقل كلها لا مسلم حصول صور الاشياء في العاقلة او لم من انعامها كما كلاف حصول الوجود
الموجود كما ذكرنا موجود حسا الماء والا لما ادركنا ما اذا ادركنا مشتمل على الماهية في جواز المدركة و
لا محيط لانه ملكة الناطق اذا مر المدركة اوجد المواطن ومن لم يعاد معصوم حصل في ان كان العاقل شاهدا
معدوم الفظ كان مدركا وان كان عارضا كما معلوم الفظ وسواء الصلة الموجودة حاصلا في الظرف على السواء اذ
ان اعتبار ذكر الاثر وجمعا مواطنا واحد عليه فان الماء وسفارج عن معدومه الا انه داخل في موضوعه على وجه
وحصوله فيها مر مشتمل على حد حصول الماء لمسر وجه هذا العاقل وحصول الوجود في الواجب فصل حصوله في المكثر
عليه بالذات وزمنه الماء عداه والا فرض للعدم الرباني كما في اذا الانسان لا وجود له الى اخر الزمان لا الى
حصول معدوم فيها في وان حوا الوجود في الواجب اعلاه معدوم له واثبت الاستواء والنظر الى الذات
واحدون كثرة اثار في الوجود معدوم عليه وعلى الكون بالمسكن مدين الوجود من وعد كعلم الاوجود واحد الى
الانام الانسب وكحل كثرة الاثار وكالها ولا الاعلى السدة كما في ما حاصل الكيفية فان نزلة للعدم اكثر وكلي مكثر
الوجود مشكلا بالوجود والبلية والوجود في الاحكام الكاملة وهي في الناس هذا الانسب الى الوجود مع الكثرة الفكر
المعدوم على اقتدار بالذات ومثال الكل حصوله على ما في معدوم الى النهار العصر لا ما اسلم الا ادراك الصدق
والكذب بحسب معدوم فاذا فرد النطق عن وجوه معدوم الكلام في بين الامام ولا وجود في حصول الكلي على
حصوله معدوما وطرد الى ماهيته وحصله فان كان محمولا الكلي واحد منها الا الاوجود ولا اقرره بعبير
احدهما كالمعدوم او الاوجود ما الا وجود والا كسب حالة المتكلم والا كسب حصوله معدوما في حولنا اجماع التقصير حتى
اوطه مواجهة الاوراد ما الا وما الا والقاسم حرف عليه لا معدوما في حال الاجماع فان صدق اكذ
كذب بنسبة خبرا واسماع موجود الصدق والكذب بلا دون الطريم ادعى ان حال الصدق ما لو الكلام للواقع و
الكذب عدم مطابقة للواقع اذا كان من شان الكلام وموضع الواقع الثاني ان الصدق والكذب من الاوصاف
العامة الغير موجود مع فنها اعلا موجود سواء اذا جاء الى موجود الحلا وانا وكمرا في موطنه الذي موجود لا يسمى وتعيين لمعنى
وذكر ان ما يدل الفرق نفسها ما هي عند العلم كسائر الممكنات العلمية الناقصة الا اذا الطلب لفظ الطرد اعلى ان المراد
ان تركيب من كل الواقع بها العلمية مجهولا في يعين مدلوله لما ذكرنا لينا ما الشبه بها عامة الطرفين فيه ايضا
فتدبر

مدلوله لفظ موجود عليها وموقوفها موجود على موجودها بينه وبين والادم معنا الموجود موجاته لطرا الاعتبار الاول
على موجودها الاعتبار الثاني فلا وجود نظيره ان ابوه الشيء ما في معقول مثلا اعتبار انا نعتبر بها في ابوين الاسباب
موقوفة لكن حق ولكن عام الا ان ابوين لطرفين بحسب الصدق والكذب الموجود على موجود بل ما جرت العادة في الناس
بالسؤال ما تبين اللفظ بين حده والاولى ان تقال الصدق ما لا يوجد للنسوة لا الافراد عن كل الاحاط ولا احراز ما لا يكون
خبرا وهذا عن طلب المعلم بواطن العين ما له هذا على طلب المعنى مطلق او خواصه الذي اذا كان معلوم عرفت وكذا الكل
ما الهداء وما في طلب الاعلام تادم لعنى كلمة وطلب الاعلام لعلى الاستفهام ومهم وعد المعنى والذي ما الاستفهام من اقسام
الطلب كالامر والنهي وهو يسم الكرس الهام الى الاخبار المسائل والطلب والتنبيه والمركب المعدي الاما من اصنف
اولها الى الستا او وصفت بها وما اسم معدوم ومعلى ما خرج وجوده اصله اذ لو عدم المعلوم او ما هو لم يكن معنى ولا اصلا
المركب منها كلا وما اعاد فان الان المفرد موصوف بالا لا السود والمنتهى في الكسب الصور وما ظهر الان عمل ما زلا معلما عنص
عدالة لدى الاصل الا محصل عيسا الاصل الدعوى بالمعلوم الجاد مع الدلالة لعلى وجه ومولى والسان طاعي العقول الطاهر
على ما سنا والى الى والنظر ما هي الحال الى المعلى العدوى والمدا وسواء دعوا انشاء الا اخبار لم يحصل الكذب بالعلم
كما طلب وهو المشاهد بيان اسم ما الدعاء ما يصلح اذا خاطب الى الامر ولا امره ولبس لي وليس لي وهذا الكذب
وكيا ما كانت عدا العقو ما كانت زاد ابو بان وكذا لطرفين ما متعلق على الكل الذي الماضي مع مسحي
ان لبس ما حصر لبس وهو كسب عدا العين الا لام نوضعا السود ما ، عدان ان معدوم حكم وعدوم الكل عام موضوع
يصدق على يصدق ما فان فصل الس وهو سعى وهذا العصل الا الى الى بما الاسباب على معينين وان الاسبوعا ما تعلم المطلق
وان احدهما سان الكل الا الاحاط مبتدئ وجه وكان كل عين الطرفين طلقا الى ما شيء معدوم من فصل الصور وذكر الاسبوعا الا
الاصطلاح عمار عن حلي شيء على اخر وما كان الكسب قد تنبه الدوبا الى انفصال الى المعدوم السدود من دار وهو وكسبها
بعضها الى العصر وهذا حال المعنى العصل الا ولى الى الكسب واحكام فصل اصلا والا كما الكل وهذا يوجد على الكشف بكذا في اصحابها
والكل من الكسب الى العدول على الكسب مقصود بالذات الا الكسب الكل على بين ما من صور ما الاثار تنبئ الا
الا ان فهو الا الكل الا في الصور الا ولا الصدق ولذا كان الصاحب بل الطرف في نسبا الى الاسبق الى الا تنبئ الا العصل العصر
بالذات مسئولة وهذا حال الى الى الساد ما الا تسعى على الاسبوعا الى السعد والعلوم الاسطلاح الى الكسب حرمت حصوصا بها الا انها
عرضا مسئلة على الكل حصرها وضبطها واصنا احوالها الا الكسب عدد ونسبة واحد بل سفر فهذه موقوفة كما هو مطابق
الواقع

الواقع ولبس علينا بما من حيث هي حرية بعيدا في الاحكام وهو اسم
التعقل الماهية الصورات الكاملة والتصديقات اليقينية وذلك ان صور الاثبات
اي تترسم في الاثبات لا حيثما فاذا انقطعت الاثبات زال عنها الاوراكات المتعلقة لطبع
ولا يات اوبلغنا اي ولبس علينا بما هو مكن الشبهة بلغنا الى ما نه كل حيث هي الى الكبرى الا حول
لا بد اعني اثباتها وجدا ابو جدا انما ذات متعينة عالمي لا ت لعني اعضاء واعلاما ما رتسم
من صور صفاتها الموجودة واحوال الماهية حيث بذلك الا رتسام كانت الموجود كلها فان
قلت البس بحث في الهيئة عن من فلك المخصوصة وعن الاسرى عن ذات الواجب تعالى
وعن العقل الفعال وذلك بحث عن احوال الطرائق المتعلقة قلت ما ذكر تكشف عن الكلمات
المتعلقة في اسمى من هيئة الابرين ان العلم الباحث مثلا انما تعلق عندنا معلوما كلية يتقيد
بعضها ببعض حيث ما محصور في واحد بالتشخص مع تعاونه وكل المتعلق كليا بحسب تصورات
ولو وضع موضعه جرم آخر فواقعة وضعه ومقداره وسائر احكامه وان كان في ماهيته
كانت الباحث لذكورة في العلم الباحث من منطقية تعلم سلسلة اياه وتفسير عارض كما عداه
لا تعلق عدم ثبات الاحوال وزوال الصور العلمية عن النفس العاقلة اعني بجريان في الاثبات
بلسانه واما الجواب عن المادة فانا وفعلا فيا بقيد فيها وقدر ان صورة ما رتسم
في النفس الناطقة علانية ولا عنا لمعاده الاثبات لا تعلق كما ذكره عم حاكان صنا الا
انه لا طريق لنا الى ادراك خصوصيات الاشخاص كلية فلا تصور الحيث عنها مصدر اياه
متشخصة بحسب ما معينة وما كان المنطقي باصناعه العلم الكاسب والمكتسب ما هم
ولم يكن العلم بالاشياء كسبا ولا مكتسب ملكا لا تسب طريق حصولها للوسيلة
الناطقة والباطنة لم يكن لو عرض يعلق به والحق من ما هي الاثبات وثبات احوال الهيئة
وكون العلم بها مقتدا وبلغ ما الذي يقتضي النظر في الكتاب والتصديق لا على مباحث
الصورة احوال المعاني موقعا ما نه مباحث الكتاب الدوم وهو حاصل

في العقل اي ما من شأنه ان يحصل فيه سواء حصل بالفعل او لا وهو ان الصلة
المعلومات الى الجزئيات اما هو في الاذهان وان مباحث ذلك الاتصال معلقة
لهذا وضعها الذهنية جلد كي اعتبر في تعميم المعلوم ما هو مبناه في الاذهان فقيل لمنع بعض
تصور اي ان المنع هو من حيث انه متصور من وقوع السرقة مثلا على كبيرة
اجماعا هو الطريق وان لم يمنع فهو الكلي والمانع المنع معقول لتصور بعض الكلي
الكلي عن تعريف الطريق اذ لو وصل الى هو ما امتنع فيه لكن يتبادر منه امتناع خبيث
بعض ان امر مصدر في معلوم واجب الوجود والكلمات الوضعية موجب يعتبر المنع
بالتصور وزيد لفظ النفس بناء على انه لكن لم يعلم من اسناده امتناع الى التصور
ان الامر حلاله اما بالاستقلال او بانضمام امر اخر اليه فيدخل فيه معلوم الواجب
الوجود فان العقل اذا تصور ولاحظ معه برهان التوحيد امتنع في السرقة فيه ولا
شبهة في وقوع هذا الامتناع على تصور علة متدخل طفا وسائل لهذه الزيادة فائدة
اخرى والمراد ما يتشعب ان يتاز بعضه عن بعض في انفصال الكل اصلا واحدا كالغصن
الشجر وما الشجري ان تفرق اغصانها بالكلية واما اعتبر واطلاقه لما حصل العقل بغير
وجه الطلاق مطلقا لان الصور العقلية اظلال للامور الخارجية بمعنى الارتباط بها كالمنافي
الصور الخارجية فانها مبدء من اصلها في الوجود ليست ظلا لشيء فان قيل الصورة
الحاصلة من زيد في عقل ذهن واحد من الطائفة الاولى تصور وما مطابقة لباقي الصور
الحاصلة في اذهان غيره ضرورة ان الاشياء المطابقة لشيء واحد متطابقة فلزم ان
يكون تلك الصورة كلية — اجيب بان الكلية مطابقة الصورة العقلية
لكثيرين من الامور الخارجية مفروضة او محققة وفيه نظر لانتفاضه بالكلية التي لا
يوجد افرادها الا في الذهن كمفهوم العلم والصورة العقلية مثلا فالصواب
ان يقال ان مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين هو ظل لها ومعنى الارتباط بها فان

فان الصور الادراكية تكون اظلالا اما للامور الخارجية او لصور اخرى ذهنية
ومن البين ان الصور الحاصلة في اذهان تلك الطائفة ليس بعضها فرعا لبعضها
بل كلها اظلال لامر واحد خارجي وهو زيد فان المشار في رسالة الحصني
الكلمات فيه مع مطابقة الصور الذهنية مناسبة مخصوصة لا تكون ليست الصورة
العقلية فالخط والعقلية وبدا اصلا حصل وعلى تلك اثر لسر وكل الاثر الذي يحصل
فيه اذا تعقلت فرسا معينا وعلى الطائفة الكثيرين انه لا يحصل من تعقل كل واحد
منها اثر مجرد وفانا اذا اذا لدا وجدناه عن مشخصاته حصل منه في اذهاننا
الصورة من اثر المواد عن العوارض فاذا اسا بعد ولكن خالدا وجدناه انعام يحصل
منه صورة اخرى في العقل ولو امكن الاخر في الوجود كان حصول تلك الصورة
من خالد وحده زيد والسنوح تخاشرنا الدمن قوام منتقد اسعاف واحدا
فاكل اذا اخرت واحدا منها على الشرط اسعف لذلك السعر ولا اسعف بعد ذلك
نعم اذا اخرت عنه لخوام الاخر ولو سوهرت الماخر كان منه لما حصل
منه ولكن النفس عنه فنسبت الى الخوام بسبب الكلي الى جزئياته ثم فان قلت الصورة
العقلية مرسومة في نفس موجودة ومشخصات ذهنية فكيف تكون كلية
قلت للصورة العقلية اعتبار ان احدهما لحرف انها ولا اسكن ابتداء الاعتبار جزئية
والثاني اعتبار انها صورة ومثال لامر اصل في الوجود على هو الكلي لامور فهي بهذا الاعتبار
مطابقة لها فمشخصيتها لا تنافي كليتها وتحقيقه نظر والحق في الجواب ان الصورة تطلق
على معنيين الاول كيفية حاصلة في العقل من الامور اه لتنافي الصورة والكتابة
هو العلوم الغير الواسطة لتلك الصورة في الذهن ولا اسكن ان الصورة بالمعنى الاول مشخصة
مشخصة نفس مشخصة الكلية ليست عارضة لها بل الصورة بالمعنى الثاني فان الكلية ليست عارضة

لصورة الحيوان التي هي عرض حالي في العقل بل الحيوان الجنس عند العقل يملك الصورة وكما
ان الصورة الحالية في العقل مطابقة لامور كثيرة كما ذكرنا كذلك الماهية التي بها مطابقة لتلك
الامور ومن لوازم هذه المطابقة ان الصورة اذا وجدت في الخارج وسجدت بتشخص
فرد من افرادها كانت عينه ولا اوجد فرد منها في الذهن وحدث عن مشخصاته كانت
عين الصورة الحالية وليس هذا اللازم بالصورة الحالية في العقل العاقل لانها موجودة
في الخارج وعرض سحيل ان تكون عين الافراد لجوهرية ولا اسكن لهم اصلاف اللوازم بل
على اصلاف الطرق وانت فالعنان المذكور لم يكن الصورة مشتمل بالماهية هذا ما قاله
وهو مبني على ان المرتسم في العقل من الماهية هل هو مثال صورة او اشباحها الى الذهن
في العقل فانها كما وجدت الى وجود وليس شيء الى فلزمه ان لا يكون الاسناد في وجود
ذهني لا بتاويل مجازي هو ان النار حصل قد قام بالذهن صورة من عرض موجود في
الخارج ولها ماهية محصورة الى ماهية النار بها صار مشتملا الصورة سببا لانكشاف
ماهية النار في العقل والدلائل الدكوت على الوجود الذهني لها اثبت ولست على ان الماهية
في الذهن ماهية الاسناد موجودة بوجود ظلي غير اصلي كما هو مذهب المحققين وهو تعالى
في جوابه عن السؤال ان الصورة الى صدق في العاقل لها اخذت مراة في الصحيح الخارجي
بل جعلوها في نفس موجودة كانت مطابقة لكثيرين كما لو وجدت في الخارج كانت عين
الافراد ولها حصلت الا لو لها في الذهن كانت عينا في الذهن على الوجه الذي
صورناه واما العلوم ان الصورة الحيوانية عرض فبطلان تلك الصورة ماهية للحيوان
فاذا وجدت في الخارج كانت فانه لو اتحاد ولا معنى للحيوان الادراكي ولا انافية فيما
شيء في وجود اخر وكيف ما كان لا لام ان الصورة العقلية كانت عين الحيوان على تقدير
الذي للكلي والخارج هو الذي لنا مطابقة وان سلمنا ولكن الى قولنا بكتبه القطع الى السكين

السكين واختلفوا في ان صورة الاشياء التي ترتسم فيها او في الانسان فذهب جماعة
الى الثاني وعلى هذا فالجواب ما ذكرنا ثانيا وهو ان الصور عندنا عبارة عن حصول
الصورة عند العقل كما مر وكذلك المفهوم ما حصل عند العقل اما حصل فيه وذهب
اخرون الى ان الصور كلها مرتسمة فيها لا انها على الدوكة للاسناد الا ان ادراك
الانسان الاشياء بواسطة الانطباع وكل الانسان ادراك الصورة فيها عاينا ما
الانسان انما يتم البصر لا ذلك الطريق البصر ثم يرتسم فيها صورة واذا فتحته
ارتسمت فيها صورة واذا كيف حصل وهذا هو المعنى لانا اذا ادركنا شيئا بالبصر
مثلا وراحصا الى عدولنا وجدنا انه حصل لانفسنا حالة من كيفية اذا كيف لو انطبعت
عنا ذلك السكين الحاس عند تاوهذا هو الجواب الاول فاصلاف الجواب بين
على اصلاف الذهن هو عاسين الى الوهم هذا بعيد جدا لان مرجع المنع
وعدم الذكورين في موضع الحس والكلي الى امتناع فرض السرقة وعدم امتناعه
كما شخصه ولا التباس في ان امكان الفرض بمانع امتناع المفروض كما بمانع
امكانه واما الصور الذهنية فالعقل اكثر الاحكام الامور الخارجية بنفي لنفي
الماهية وعلى تقدير لو اقتضاها فيما كشف بعض الصور اصلا فيها في عدم الامتناع
الذي هو الامكان الذي من لوازم الامتناع فالاولى الاقتصار على ذكر ما اولا وعلى
زيادة الايضاح والمراد بقوله بعض الامكان العام هو الامكان ما الامكان العام
يريد جواب والاسئلة الاولى ان مفهوم الامتناع والامكان العام صدقا
على الساذجة كثيرا كما مر مثلا فلو كان كان شيئا ممكنا عاما الا انه ليس بمفهوم الشيء
ولا مفهوم الامكان العام يصدق عليه سلبهما كما يصدق الانسان على الانسان

الامر لانا نقول وكل ذلك فرض صدق الانسان على السماء وفرض منع ما لا صادق
الوصف عليه والفرض ممتنع وهذا اي فرض صدق الانسان على السماء فرض ممتنع
بالوصف فالفرض هنا ممتنع كما ان الموصوف كذلك واعلم ان امر على الباري والعنقاء
هنا لان الكلي الذي لا يوجد افراده وما بعدها مثال ما وجد من الكلي الخارج اما واحد
او كثير فالاول هو الواحد الموجود الذي لا مفهومه الكلي وكذا الخارج والشمس
والقمر والكواكب السبعة اعداد للكواكب السيارة كما ان الشمس اسم لهذا الشيء على اعداد الشموس
الساطعة وكذا كل ما من العالم والامكان العام راجع الى الوصف مشترك الواجب
والممكن الخاص فقط كما راجع الى العدم مشترك الممتنع والممكن الخاص فقط واذا اطلق
مشترك الكلي ومن لم يلاحظ هذا التفصيل فكر ما يتبع في الغلط فلسان ما بين الفائدتين
احدهما ان العبرة على الكلي على جزئيات يحمل المواطاة وعلى الاستفاق والثانية ان
كلية الكلي انما هي بالنسبة الى امور يحمل عليها الكلي بالمواطاة لا بالاستفاق ولا تجب
عليك ان بيان الفائدة الاولى بيان للثانية وبالعكس فانه اذا اجبت ان العبرة حمله
على جزئياته بالمواطاة وعلى الاستفاق وشبه ان كليته بالقياس الى ما يحمل عليها
مواطاة لا اشتقاقا وكذا اذا اجبت ان كليته مفهوم الى ما فانه اجبت ان العبرة حمله اي
الكلي فلذلك قال فهم هذه المسئلة بالوجه وعلى التشبيه والمراد بتقريبها هذه عما على
المعنى لا بين وبيان السبب بين المفهومات التي اعني الجزئيات والكلية وهو سلامة واحد
تقسيم وتعويل بالحقيقة وما كان فوقها فيه لا الاشتقاق يحمل واحد يحمل الساحر على ان
الاشتقاق على الوجهين ومنهم من يبني الاول على تركيبه والثاني على الاشتقاق والاول
على الاول كلية وهو على الثاني الاشتقاق لا الشمال على معناه مشكلا قال الشيخ وفسر يعني
ابو علي في الشفاء ان حمل المواطاة هو ان يكون الشيء هو الحمل الموضوع بالحقيقة ولم يفسر فيه

فيه المحمول بالحقيقة ما يكون محمولا للاول واسطة كما ذكرناه مثل فيه ما يعطي موضوعه
اسم وحده كالطوفان فانه يعطي للانسان اسم هنا الانسان صحيح هو وان فيه عطيه حده
فعلا الانسان جسم نام حساس متحرك بالارادة وعلى هذا الفسر لا يجيء لما اعترض
ابو البركات ولما اتجه فانه يجاوز كره الشارح بقوله كالاكل على ذي حسه وكالماشي
الى ذي حس قال او لا يكذا قال السيد وآخرا واعتبر على ما قال الى اعتبر على قوله
لا يشبه الذي صرح به في الكتاب الذكور بل يتفرد آخر وغلط من باب ابهام
العكس فان الرابطة خارجة عن طرفيها اتفاقا وكل رابطة نسبة فهو ان كل نسبة رابطة
فيكون خارجة عن طرفيها وفي العصر فان قلت اذا قلنا زيد مشي او مشي فاي حمل هذا تكلف
معناه زيد ذو مشي في الحال او في الماضي وكذا اذا قلت مشي زيد او مشي فان
الحمل رابطة بل كما قال الامام في الملخص حمل الموصوف على الصفة كقولنا الجسم
جسم يسمى حمل المواطاة وحمل الصفة على الموصوف كقولنا الجسم متحرك يسمى حمل الاشتقاق
ولا فائدة في هذا الاصطلاح ولو لم يكن المعارف هو الاصطلاح الذي يسمى على كلام
الامام فان صرح العالمي الله آذى لشيء واحد عند النحاة فكل الكاتبين يشرح
الحمل الذاتي ما يعبر عنه باسم جامد كان الانسان والحيوان وما الصفة ما يعبر عنه
باسم مشتق كالناطق واما قول الشارح فاذا كان الحمل الاشتقاقي فلم يرد به ما صدق
عليه مفهومه كما جاء الموصوف بل ما ليس جاء جاء جعلوا الاول كلا نوعين الاول
حمل المواطاة الموصوف والحمول اي نوافقا كلا في الصفة فانها خارجة عنها في معارفه لها
فهما كثيرا مفهومات لا ثبات والكلي المشهور ان الكلي مفهوم واحد يعامل الحمل بالحقيقة
يعامل الوجود والعدم والممكن كما سلف يعامل الحمل الاضافي يعامل الصفات وحيث
ان كلية الكلي بالمعنى الذي سبق يحقق الجواز امكان فرض صدقه على كثيرين امتنع

صدقه عليها في نفس الامر كما في الكتاب انزعه وهو الاشارة معنى الى افراد وجوه الدين ان
الافراد الجزئية تكثر خارجات اضافية لا ذاتية وذكر انما لا نفع بالمدرج في نفس ما ذكر
فرض الدراجة كمه سواء كان ممكن وكل الدراج او اصح من نفرة ما يدرج يعني
كنت غره فيكون وكل الغرض صادقا عليه وفي نفس الامر وهذا هو الكلي الصناعي الجزئي
الاضافي فالكلي الصناعي ما احتمل والثاني اضافي والاول ايضا مراد الكتاب على
عكس الاشتقاق ثم الكلي المذكور يعرف الاضافي ان كان مانع الكتاب كان ربط كانه حمل
المدرج هذا هو الذي كنت مدرج فيه هذا اخذ المصنف تعين مرحبت مصادف
يعرف الاخر وان كان مانع الاول كما سواء الاشكال ولكان فيه لا يعين الاضافي
جنسا لعموم الجنس لم يكن امكن تصوره بكنه وهو الاشتمال على الاضافي والثاني لا يجوز
ان يتصور كون العموم ما تمامن وجه الشركة مع الغفلة عن الدراجة بحيث كل واحد
للاخر الجنس سواء ذلك المتصور والاضافي والكلي مع كونها متصادقين متصادقان
على الكتاب المتوسط مع جهتين مختلفتين واعم الكليات ما لا يكون كل اخر اعم منه
وان جاز ان يكون مساويا له كالشيء والممكن العام المساوي والمساوي من كون
الشيء مدرجا لا جواز ان يكون اخص منه وكذلك فصل الكلي خلافا لابن الاضافي مرادون
العام وقاض الا انه اشتهر في موضوعات القضايا عند احد الثلث وبين مرسا اضافيا
الاخر فمن ثم ترى بعضهم يقيد المدرج بحيث كان بالموضوع الكلي ويريد به انه يقع موضوعا
اي قضية موجبة كلية لا قضية مطلقا والا لكان الاعم مرسلا جزئيا له ولا فاضل به وعلى هذا
كل واحد من الشيء والممكن العام جزئيا لا اخر فيكون الاضافي اعم من الكلي مطلقا واما
بعده ما المدرج في نفس الى فلان بحل بالمدرج المذكور مشتمل بالمدرج لو ذكرت سر الاضافي
والمعنى فان الواجب الشيء جزئيا وليس مندرجا في نفس فانه في اصلا فتنقلت

فنقلت النسبة منها الى العموم من وجه وبين الاول للجنس والكلي جنسا كان او اضافيا
مباينة كلية وكذلك واما النسبة بين الجنس والاضافي فتقول لا شك ان الاضافي
والاكثر ما الامكان العام كلتا ان جنسان جنسان فان جزء الجنس لبيان وبين
وجه الاول الاضافي ما هو موضوع للكلي كان الاضافي اعم منه مطلقا والاخص وجه
على جانب ما هو من النسبة بين الاضافي كل موجود او انسب الى عدم اخر
سواء كان كليين او جزئيين او احدهما كليا والاخر جزئيا فالنسبة بينهما مجموعة وهي اربع
الى لا يكون خارجة عنها بل يكون احدهما والمباينة الكلية بين مفهومين ان لا يتصادقا
او المباينة الكلية بين واحد في الخارج والمباينة الكلية بين مفهومين ان لا يتصادقا
على شيء واحد اصلا سواء الكلي يتصادقا منها على اولا فرضا الى سابقين كلتا
واحدين وان اخذ بينهما ان يصدق كل منهما ما يعقل على كل ما يصدق عليه الاخر سواء وجب
وكل الصدق او لا فرجع ما الى موجبتين كلتا من مطلقتين عامتين وفي ملاذهما
الصدق اذا واحد صدقا على شيء في الجملة صدق عليه الاخر كذلك وفي السلام
الاخص للاعم على هذا العاشر فرجع الكلام المطلق الى موجبة كلية مطلقة عامة وسلب
درشه والمراد وعلى اصل ان السلام عبارة عن عدم الانعكاس من الجانبين والاستلزام
عن عدم من جانب واحد وعدم الاستلزام من الانس عبارة عن الانعكاس وان فسر الشيء
ما يشتق العقاد وكان موجبا الى سالبتين كليتين ضروريتين موجبتين ان يكفي
في الاستلزام عدم اشتراط الصدق وقد تقدم ان تقدير الشارح في الكتاب وفي مفهومان
لم يصادقا على شيء اصلا لكن يمكن صدق كل منهما على كل ما صدق الاخر مرة العموم
المطلق مفهومان يمكن ان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر ولا عكس

مع انهما لم يصادقا على شيء واحد في العموم من وجه مع ان كل
واحد منهما من الاخر اما لعدم الصدق او مع عدم الاستعمال وكل ذلك الفساد فما
يقال من ان سلب احد المباينين عن الاخر ضروري لا اثر له لكن ولا اصل يمنع
صدق احدهما على الاخر لانه الاصل المطلق المتداول للاصل والعرف ومن على
ذلك قولهم كم صدق احد المتساويين او الاعم على ما صدق عليه المساوي الاخر او
الاخص وفي هذا الخبر اشكال لان ان يقال الامور المطلقة الموجودات الاربعة و
لخارجية انه انما على هذا الفقر وعلى ان بعض المتساويين قد يكون وعلى ان بعض
الاعم مطلقا اخص مطلقا من بعض الاخص وعلى ما يطابق الوجه الكلية كسب يقابل
البعض كما ستقف عليه اواخر هذا اصول ان الاعم من ما لا مطلقا العام والا
للاسن معهودان وليس بينهما لسن من هذه النسب الاربع كما ذكره فان قلت هذا
لغير تردد بين النفي والاثبات ولا واسطة بينهما بالضرورة ولا يصدر موجود
لسن معه مطلقا فتحقق هذان المعهودان واجبان في العموم الاول وليسا مباينين
ورد المنع في صحة الثاني او يورد البعض بها على عرف الثاني واعلم ان هذه النسب
الاربع المذكورة كما تعتبر في الصدق على امر ما اعني انها وسواء الصدق فيما بين المفهومين
وما في حكمهما وحقيقة الحال وتستعمل بحسب معنى صدق تعدان على الاثنين مثلا لا ذكر
تعبير بالوجود والتحقق الصادقان لنسب المغيرة بين القضايا من هذا القبيل وعن الاول
اولا يصدق على القضايا على لسن واذا استعمل في الصدق يراد به التحقق وكان
مستعملا بكلمة في فيقال هذه القضية صادقة بين الامرين محققة فيما فرض انه الصدق
فيسا كلما صدق في بسا الصدق صدق كل في ب واما كان معناه كلما تحقق

تحقق في نفس الامر مفهوم الاولى تحقق فيها مفهوم الثانية وقد يستعمل الصدق في
القضايا ايضا اعني مطابقة حكمها للواقع وسيكشف لك الفرق بين هذا الصدق
وما يقابل الامر من نفس السنى والاصوليين ومعنى كون السنى موجودا في نفس
الامر انه موجود في حد ذاته اي لسن وجوده وتحققه وثبوته مستقلا موجودا في
او اعتبار معتبر مثلا الملازمة بين طلوع الشمس وصحة النهار محققة في حد ذاتها سواء
وجد عارض او لم يوجد اصلا او وجد ايضا او لم يوجد فيها قطعا ومعنى لا مع مطابق
مطابقا لكل موجود في الخارج موجود في نفس الامر لا عكس كلي ومن الذهن من وجه
لامكان اعتقاد الكواذب كذلك وجه لكن يكون موقوفة مع الذهن لا يتنافى الامر
ومثل وكل لسن فيتنافيا وضعا وتوجه الاثر بعد موجودة فيهما معا ومثلا يسمى
وضعيا فيتنافيا ثم يورد المنع العرفي ان يقال مدعاكم موجبة كلية مفهومها كلما صدق
بعض احد المتساويين صدق عليه بعض الاخر فاذا لم يصدق هذه القضية لعدم
صدق نقيضها وهو قولنا ليس كلما صدق عليه بعض احدهما صدق عليه بعض
الاخر وهو ينافي للسلام صدق قولنا بعض ما صدق عليه بعض احدهما صدق عليه بعض
الاخر لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة فلا يستلزمها وهذا القدر واف
بمقصوده الا انه زاد في عهده الكشف عنه لما ان كون المتساوي امرا مثلا يجتمع الو
المحققة والمقدرة خارجا او ذهنا فلا يصدق بعضه على لسن اصلا وح يصدق
بل لا يصدق موضوعا وفي الموجبة وهذا يقتضي الشك الى بعض اجاز
الى ولكم جاب في بعض المتساويين قد يتخلف عنه اولا تساوي ثم العلم
صدقها على لسن البتة ويمكن ان يحمل معارضة ويقال ان هذين بعضهما ان

لا من متساويين هذا ينفي عنهما التساوي فيبطل تلك الموجبة والوجه الاول
من تغير المدعى يتضح فان لا يرجع ما نفهم من المتساوي عند النصف الاجاب
وهو انه اذا صدق احدهما على لسن صدق الاخر عليه الامر الا ان ما ذكر يتطرق
نظره وفيه الاعتراض فحمل تساوي بعض المتساويين راجعا الى تلك النسبة
اذا لم يصدق صدق بعضها وهو قولنا بعض ما صدق عليه بعض احد المتساويين
المتساويين صدق عليه عين الاخر والعكس الى قولنا بعض ما صدق عليه غير
احد المتساويين صدق عليه بعض الاخر وتنتج وعلى هذا اعتراض المنع و
النقض جميعا لا يقال اعتبار لا لا يعكس مستدركا بالبيان اذ يحتمل ان
يصدق على بعض احد المتساويين عين الاخر لا يقول الذي ثبت عندنا هو
ان كلما صدق عليه احد المتساويين صدق عليه عين الاخر فلا يجوز ح ان يتخلف
عنه صدق عين الاخر بان يتحقق صدق بعضه عليه فلم يثبت عندنا بعد ان
ما صدق عليه بعض احد المتساويين يجب ان يصدق عليه بعض الاخر حتى
يكون صدق عين الاخر عليه اما لا بل هو المتنازع فيه في الفن معلوم
وح حال البعض في النفس الى هي بعض المدعى لا يدان لا يلاحظ صدق عين
احدهما على لسن الذي صدق عين الاخر عليه حتى نظر لطلب وتلك الملاحظة
اعتبار العكس بلا اقتضاء وح يتلازم السالبة المعدولة والموجبة المحصلة لوجود
الموضوع اما محققا او مقدرا صدق في المنع وجه نظر لان موضوع النقيضة
المحققة ان اخذ بحيث يدخل فيه المتساويات اي المتساويات الوجود او المتساويات
الاتصاف بالعنوان كذبت الكلية فيها موضوعا وشاملة وح يلزم الاول اما الموجبة

الموجبة فلان من حد افراد ما هو مصنف بعض المحمول واما السالبة فلان
بعض ما هو مندرج فيها متصف بالمحمول وقد يقال صدق الموجبة المحققة
موقوف على امكان ثبوت المحمول الموضوع في الخارج فلو صدقت موجبتنا
الكلية مع دخول المتساويات فيها لزم امكان وجودها في الخارج وهو وح وعلى
تقدير صدق المحققة في الخارج يمنع التخلف جواز صدق احد المتساويين على غير
الاخر ح اعني على تقدير دخول المتساويات غاية ما في الباب الزام صدق
احد المتساويين لدخول الاخر على تقدير وهو تقدير وجود المتساويات او
تقدير الاتصاف بالعنوان فاصبح الصادقة ومن الظاهر ان سلم الى المنع
وحد المنع يرد على جميع براهين التلف الواردة في المتساويات المثلثة للمتساويات
والا اي وان لم يوجد موضوعها بتلك الحيثية بل كيف ما امكن وجوده والصادق
فلا تلازم بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة لجواز ان يمنع صدق العموم
على تحقق او مقدر كعدم الاتصاف والامكان فلا يكون الموضوع موجودا
حتى ان الاستحالة يوارد على المتساوي سواء كان كسب الخارج او المحققة
او لعدم الامر فلا فائدة في نفي الخارج واثبات المحققة ولا فائدة في المنع
والنقض على الوجه الثالث واما ان هذا التحصيل لا يناسب قواعد الفن
فقد عاب عليه بان العلم انما هو كسب الحاجة وكلامنا في نقض المتساويين
من غير الامور الثلثة اولا اصبح الى احوال نقائضها ولا الى احوالها ايضا
اولا مستند في العلوم المحققة موضوعها الامر الشامل فان قلت الشيء
فيما عدا الامور العامة فلم يرد بها الامور الثلثة الموجودات الذهنية

والحق وجه معان لكن لا يجري فيها الا على اعتبار الوجوه ات ولا بد ان يكون
بعضها مساويا لان بعض الاثار يستلزم بعض الملزوم بدا انما يجيء المطالب
بحسب الوجوه لا بحسب الصدق وعلى كما ستقف عليه فيه الوجه الرابع
تنبيه وتنبيس لا يجدي نفعا ولا ترجيحا الطريق الثاني تفسير الدليل فهي ابتداء
المدعى على ما كان وافاده دليل اخر عليه واما مع تغير الدعوى فيه نبين الدليل
على حاله فوجد لا يتم والفرق بين الوجه الاول من هذه الوجوه وبين الدليل
السابق ظاهر لان بين الاستدلال بشيء على شيء وبين تفسير الشيء على
الشيء فرق بين احد المتساويين وبعضه وكيفما ذكره مع النظر الى اذا اعتبر
مفهوما ولم تعتبر معه صدقه على شيء وضميمة اليه كلمة التي حصل منها كما في مفهوم
اخر وفي غاية البعد عن المفهوم الاول وليس في شيء منهما اعتبار صدق
اولا صدق وعلى تقدير شيئين اصلا فاذا حملنا على ذات واحدة حصل قضيتان
موجبتان احدهما محمول والاخرى معدولة متناقضتان صدقا لا كذبا فان
اعتبر مفهوم الموضوع في نفسه وبسيطا وبعينه كان معناه انما مما علم
ما عدا الاستدلال وما سوا بلغ من فهم الموضوعات العشرة بلا ملاحظة صدق
على الشيء لا انها لا تكتفي بذات واحدة ولا تتفاوت عنها طوارئ الا يعلم
عنها عند عدمها واذا اعتبر صدقها على ذات كان تعلق كل منهما بالاعتبار
رفع صدقه لا صدق رفعه فلا ازدحام كما عرفت فقوله بسبب اشارة الى
ان بين احد المتساويين وبعضه ليس منهما تناقض بالمعنى الذي يوجب
امتناع اجتماعهما في ذات واحدة بل يجتمعان في ذات واحدة كما في الشبهتين

شبيهتان بالمتناقضتين المشهورتين ولو سلم ان بين احدهما بعض المنتفي
عنه كان ولكن يجب اخراجه عن بحث العموم وعن الصدق وما امتنع ان يكون
لزمان الفصلان متساويين لان لزمانا متساويان متساويان كلها وجب ان يكون المتساويان
كليهما كذا بعضهما فان رفع الكل كان قطعا وبعد النظر انه لا يرتفع صدق
الوجه الكلية من اتصاف الذات بالعنوان في بعض الامر اما بالعموم او بالامكان مع
فان الاكتفاء بمجرد فرض صدقه يوجب كذب الموجبات الكلية ويستلزم ان يكون
يمكن ان يصدق عليه في بعض الامر او بعض الامر الشامل ولا يصدق في الاكثر عليه
ولو قدر ان صدق الوجه لا يتعدى امكان الاتصاف بالعنوان بل يكفي فرض
صدقه مع امتناعه منفعا لزوم الخلف لان اللازم مع صدق احد المتساويين
على ما صدق صدق بعضهما الاخر عليه وليس مع وامتناع ان يصدق احدهما
على ما صدق عليه في بعض الامر بعض الاخر وليس بلازم على تقدير
الاولى ان بعض الشيء يستلزم وقد عرفت ان العموم المعتبر اذا اعتبر
مع تعلم بعض له بعض الامكان بعض الله معه كلية الشيء محصلين معلومين فان
التعدد ويستلزم رفع العموم في نفسه فاذا حملا على شيء كان اتصاف كل العموم
له محصلا واتصاف فرد له عدولا واذا اعتبر صدق المفهوم على شيء كان
كل واحد من المتساويين على تقدير اطراف العنوان ايضا صدق وكل المفهوم بعينه
الاعتبار سلبه اي سلب صدقه ورفعه عن اعتبر صدقه عليه لا اتصاف
بذلك الشيء وعلى هذا بعض الاشياء اذا اعتبر متساويان وانه متناقضين او وقوعه
في احد طرفي النقيض بوسلبه اعني رفع صدقه لا عدوله الذي هو ايجاب سلا

لا الانسان وهذا غير صاحب الكشف حيث قال في اطراف العنوان بعض
الثبات هو الاثبات يعني السلب بمعنى العدول الثانية ان الوجه السالبة الطرفين
لا تستدعي صدقها وجود الموضوع بل الوجه السالبة المحمول مطلقا لا تستدعيه
وانما قيض بالذكر بسلب الطرفين لان الكلام واقع فيه وقد تعالى كذب الوجه
لا بحصر وعدم الموضوع وصدق بعض المحمول عليه لان كذبها بعدم صدق
العنوان على افراد الموجودة في بعض الامر مع انه لم يصدق عليها بعض المحمول
كان اجعل بعض الامر الشامل موضوعا كموجود لكل لا شيء حكم بالامكان
العام فان افراده انما يفرض صدقه عليه موجودة وليست متصورة في نفس الامر
بعض المحمول بل بعينه مع ان القضية كاذبة وكاذبة بان الموضوع عليه حينئذ
لا يصدق صدق العنوان عليه في بعض الامر ولو بالامكان فاذا لم يكن
صادقا في بعض الامر على شيء كان الموضوع معدوما واما ملك الافراد
الموجودة التي فرض صدقه عليها مع انها مستلزمة فليس حكم القضية عليها كيف
ولو كان كذلك لكانت صادقة اذ لا فائدة للعنوان في غير العنوان الوصفية
سوى تعيين ما يوجه اليه الحكم بل يقول كذب الموجبة انما هو بانتفاء المحمول عن
الموضوع فقط وذلك لا يستلزم الامر وجهين احدهما ان عدم الموضوع فلا
يثبت له المحمول وثانيهما ان لو جد مصداقا يقتضي المحمول اذ لو وجد وكان
مصداقا صدق الايجاب قطعا وسلبه في موضع سالبة وجد حقيقة مباشرة
القول ان القضية السالبة المحمول تساوي السالبة فلا يستدعي صدقها
وجود الموضوع كالسالبة واذا كان الامر كذلك فيقول لا يستلزم تصدق قولنا

قولنا لا واحد مما ليس بممكن بالامكان العام بشيء وصدق انما مساويه
وسوجه لنا كل ما ليس بممكن بالامكان العام ليس بشيء اوادا وقفت هنا
على وكل المعنى اخل كل الحال كيف لا يتفق على سبيله في المثال والمذكورة بعينه
الاولى مرتبا بين الجزئين الاخرين مبين مما في الوجه الثالث من وجوه تغير الدعوى
الا ان الجمع هنا كما عبر المتساويين بالملازمين في الصدق كما هو المدعى والملازمة
في الوجوه كما في انما ومنها اقتصر على المتساويين ملازمان واذعى ان
بعض اللازم يستلزم بعض الملزوم فوجد عليه انه ان اراد لا يلزم ان كل ما صدق
عليه بعض اللازم صدق عليه بعض الملزوم فهو اول المسئلة او معناه ان كل ما
صدق عليه احد المتنافيين لكنا ولن صدق عليه بعض الاخر وهذا هو المدعى فكيف يتمسك
في اثباته والصانع وعليه البعض بعض الامور الملزومة او ان اراد انه كلما
يصدق بعض اللازم يصدق بعض الملزوم فهو ممنوع الا انه لا يجدي نفعا لان كلا من
المتساويين يحسب الصدق لا يحسب الوجود وهذا ما وعدنا كما في المتن ستقف
عليه وسواء ما ذكرناه من اصلاح بعض الخاص وعن العام ملزوم لصدق احد
المتساويين وهو بعض الخاص لزوم الاخر وهو بعض العام والعموم من وجه
كما بينه الكلية والسلام صدق كل من المتساويين لزوم الاخر فهو انما كالعموم
المطلق سلم خلاف المقدر وما ذكره في منع الصغرى الشيء الامام من ان الاشيء
واللاممكن بالامكان العام متنافيان وليس متناقضين من جهة النسب الاربع ولا
يستلزم به ووجه المنع الذكور منها وامكان وقد يبعد فيكون الاجوبة اما ورد
فان معان لا لم انه اذا لم يصدق كلما هو بعض الامر بعض الاخر صدق بعض ما هو بعض

لازم عين الاخص على اللازم على ذلك التقدير هو السالبة العدولة الى لا السلام الموجبة
المحصلة لجواز ان يكون اللازم امرا سلبيا لا السلب لخارجه والا لزمه فلا يصدق
نقيضه على سبيل اصلا فلا يصدق الموجبة لعدم موضوعها واما وفق نقيض الاخص
جهة ان مدعا ان ليس نقيضه خارجه بل نقيضه يعني ان كل ما لو وجد كان نقيض الاخص
فهو ليس لو وجد كان نقيض الاخص وح يلزم السالبة والموجبة لوجود الموضوع
والصادق نقيض الاخص فالشيء الامور السالبة فلا لزم ان يصدق نقيضه على موجود
خارجي او ذهني فيوجد الموضوع وتصدق المنفية وايضا نقيض الاخص والاخص الاعم
والملزوم مطلقا كان اللازم فالصدق او الوجود ونقيض اللازم يستلزم نقيض
الملزوم او يعول من الاخص نقيض لمنقيضه فكلما لم يصدق نقيضه على نقيض الاخص صدق
عليه عينه والا ارتفع النقيضان وايضا نقيض الاخص لا يكون الا كليا فلا افراد له فلا
نقيض السلب فلا يصدق السالبة العدولة لا احترام فما هو الفرق في كل السبب هو واما الثانية
فهو ذكره بيانا وجوابا سيتة مدار ارتفاعها وعلى الاول والثالث والرابع والسادس
على السلب واحد وهو اجتماع نقيض الخاص وعين العام في اولى العام الغايرة لذلك الخاص
بل لا تخالف بين الاول والرابع الذي انتاجه في ثالث الشكل الاول الا في العبارة
وهذا لا يستلزم ان ينتفي المتساويان ومدار الكل على انعكاس
الموجبة الكلية بعكس النقيض فيها على راي المصنف اما انعكاسها بوجهين
الاول بين على ان الممكن الخاص اخص من الممكن العام وسوظ ولو صحت بل القاعدة لا تنتظم
التناسب المركب منها مثل كل ما ليس بممكن عام ليس بممكن خاص وكل ما ليس بممكن خاص
فهو اما واجب او ممتنع لانحصار المعدولة في السلب وكل واحد منهما ممكن بالامكان العام

العام وكل ما ليس بممكن عام فهو ممكن عام وبنى الكل على ان الاعم ممكن بالامكان الخاص
اخص من الممكن بالامكان العام وهو ممنوع الى السان بان ما ليس بممكن خاص فهو
اما واجب او ممتنع والممكن العام يصدق عليهما وعلى الممكن الخاص ايضا فهو داخل الموجبة
على المقدمة القائلة بان ما ليس بممكن خاص فهو اما واجب او ممتنع وح يقول ان
العقيمة ان اخذت موجبة سالبة الموضوع ولا لم يصدق فيها لان العقيمة الموجبة اذا كان
موضوعها سالبا ومحمولها محصلا او معدولا لم يصدق كلية لا لزوم المتنافيين
موضوعها فان صلب خارجة لزم ثبوت المتنافيين في الخارج وان صلب صنفه
كاتب لا ذهنية لما عرفته مباحث بعض التساوي فان قلت قد ذهب الشارح
الى ان ملكة الموجبة الكلية تصدق خارجة لان المحمول المحصل او المعدول يخصص
الموضوع بالموجود اثنا الخارجة ويعلم منها انها تصدق صنفه ايضا اذا اختصه
المحمول بالممكن وح جعلت في الموسط في العكس كما سيتوضح وان اخذت
موجبة جزئية معدولة الموضوع كانت صادقة لكن الاشارة ح فان القضية الاذية مع
ملكة القاعدة سالبة الطرفين كما تحققت ملاحظة الوسط لان محمول الصغرى سالبة
محمول الكبرى معدول ولكن الفرق الوسط اذا اختص موضوع الكبرى بالموجودات
او بالممكنات على ما ذكره فان محمول الصغرى ليس مخصصا بشيء منها
بل شامل للممكنات ايضا وكل ما ليس بممكن عام ليس بممكن خاص وكل موجود
او ممكن ليس بممكن خاص فهو اما واجب او ممتنع وما فرضناه منتفي لطرائف الوجوه الاول
من وجهين للازمة واما تطبيقه على الوجه الثاني فان الحادث ملكة العقيمة موجبة سالبة
الموضوع الموضوع كانت كاذبة فلا تنتج الانحصار ما ليس بممكن خاص في الواجب والممتنع
حتى يكون اخص من الممكن العام ولو اخذت معدولة الموضوع كانت صادقة الا ان الاعم
الممكن

الخاص بمعنى المعدول بمعنى ما ليس بلا ممكن خاص وسواء من الممكن الخاص فالازم
على تقدير صحة القاعدة معدولتا كلما ليس بممكن عام فهو ليس بلا ممكن خاص لا قولنا
كلما ليس بممكن عام فهو ممكن خاص فلا اشكال وكذا الحال اذا اخذ الموضوع في السلب
تابعة الوجود او الممكن كان نقيضه ما ليس بموجود او ممكنا ليس بممكن خاص وسواء في الحكم
الخاص افكو ان يكون انتاجه وكل المجموع المنتج ما سبق الا الوجود او الامكان دون
سلب الممكن الخاص ثم الشبهة المذكورة ليست مختصة بالصورة التي اوردها بل جاريه
في كل امر شامل مع ما يورد في الامور التي هي اخص منه فيقال مثلا لو صدق قولنا كل
ما ليس بممكن عام فهو انسان ومعه فقضيتان صادقتان ليس لازم ما كلما ليس
بانسان فهو اما واجب او ممكن خاص او ممتنع وكل واحد منها ممكن عام لم لم ان يصدق
قولنا كلما ليس بممكن عام فهو ممكن عام وايضا الانسان اخص من الممكن العام لان
الانسان محدود بملكة السلب والممكن العام شامل فيها الانسان الذي لا انسان له
الانسان موجود كما سبق الشبهة بان الممكن العام شامل للنقيضين مطلقا لسبب ممكن عام
يكون خارجا عن النقيضين فاذا حمل عليه سلب الممكن الخاص كان محمولا على ما هو خارج
عنهما ولا شك ان النقيض والواجب الممتنع ما ليس خارجا عنهما فالحمول هو الصغرى سلب
الممكن الخاص من حيث انه صادق على امور خارجة عنها ولا اخذ في الموضوع الممتنع
ومنع من اجاب عنه بان ما ليس بممكن خاص يشمل الضروري الوجود والممتنع
والواجب والممتنع ولا الممكن العام اذ لا يتحقق لذهن سلب الضروري ايضا قال فان قلت
ما ظاهره ضروريان يكون متفقا وكل جميع ممكن بالامكان العام فلنا لم ان كل جميع
بالامكان العام من الجميع الذي يكون ضروريا لعدم صدق وكي يقول هذا العموم في الضروري الوجود

الظن وان كان محمولا كسب ما وى الرأي لكنه في الحقيقة بالبداهة العقل فتساوي ابعاد الاقسام
السلبية السهو ودكي لان ما يصدق في الوجود لذاته لا يصدق الوجود لذاته لان الاقتضاء
احد ما يقتضي المنع في الاخر والمنع في الامر سلم عدم اقتضائه فلو كان مقتضيا لهما لم
يقتضيا لهما معا وايضا فان كان موجودا او معدوما فاخذ لزم كلية مقتضي الذات
لذاته عينيا ان كان موجودا او معدوما لزم اجتماع النقيضين فلم يكن الانحصار المعلوم
في الاقسام السلبية صحيح قطعا وتخيل العلم الرابع يقتضي ما ذكر الصفات مرتبة الفعل ولا
ويكون عدم لفظنا نحو ما لا كفاية فقد الاقتضاء الموجود وان فرض اقتضاء الماهية خارجا
تشبيها او السلب لا كان مع ذكر حصر المتقدم عابة بالاربعة توهم المصنف ولا سوجه على كونه
بديهيا حرفا فظهر ان الممكن العام مثلا للموجبات كلها وعلى القاعدة سوا الان اخر
قد عرفت السوال الثاني من الامور الشاملة على قاعدة تساوي بعض المتساويين خاصا وعلى قاعدة
كون بعض الاعم اخص فتارة باعتبار مراعاة القاعدة الى قولنا كلما هو بعض الاعم فهو ينتفي
الاخص وتارة باعتبار ما هو مورد على القاعدة سوا الان اخر ان معلق بحكم عنها من حيث هو
مجموع والباء معلق بكل واحد منها فلن قلت ربما ان العقيمة لا ترد مع كون القاعدة
ليست عنها معتبرة اي ليست من القضايا المعتبرة والمعارفة ولا يكون بعض لا ترد
العقيمة ومن بيان القائل على الذي اعتبر صدقه ونوع قد يصدق على وجهين احدهما رفع
للقاعدة والثاني وهو المعتبر في بعض واختار فيه هذا بعض حمله صدقه وسواء الغير
وبان لنسبة اجاب بان ملكة العقيمة لا ترد مسلمة لقضية اخرى معتبرة في ذلك
العكس لا تعارض فيكون العقيمة مما يدخل في الانسلام ولا يكون العكس المذكور لازما
لاصله وحده لانا نقول بين والسلط في بيان الانسلام لا يوجد المذكور كسائر الوسط
فما ليس بتمام الملازمة واما الاعتراض بان القضية الكلية لا تنتج في السطر الاول فنسو

المعلول ودون الحاصل الدفع السؤال الاول والخامس وما السؤال الثاني فيدفع بانه لم يرد
بالجوهر واحد معين فيرد التناقض بل اي جوهر كان من جواهر الانسان وبعض السؤال بعدم
المانع فاورد على مسئلة الجوهر بقوله لا يكون وحاله في الشق الاخر فما السؤال بعدم
المانع واجاب عنه بالزام ولذلك قال ولا يمكن ان يدفع الا بسؤال ما السؤال والجواب
الاخر قوله ان المعلول اي السؤال ما يدل على ان يكون عن نفس الماهية لا ما لو وصف بصورة
فالحق ان المطالبة ان يذكر الماهية بعينها لا ما يوجب بصورة ما واحد اصلا ولا يكفي الاول
لان السائل قد يقصد ماهية جوهر ما ولا عن خصوصيتها والاخير ان يذكر بلفظ واحد فيقال
حيوان ناطق فيفصل مستقل عنه فاذا قيل ما الانسان فان لم يعلم خصوصية معلومة فيجب
مرادفه له ان وجد والا فيجب تعيينه لكنه من مباحث اللغة وان علم ما يكفي الذي هو تفسيره
معلومة او يقصد حقيقته بالمرادف وذكر لان الخصوصية المستفادة من حقيقة اللغة معلومة له فلا
يحصل مطلوبه بمرادف اخر ولا يزيد في موقف يكفي الخصوصية لان ذكر الجزئي والجزئي عبارة عن
ماهية المجرد والوطن لم يوجد بخصوصيتها الا باعتبار كونه معاير لها وموجبا لصدورها فهو
بالجواب الاخر حيث انه حد بل من حيث انه يفيد المجرد ووجوده ويمكن ان يدفع الساقط بين
كلامي المصنف واما جواز التحديد بالمعلول ذاته بان يقال المراد بدخول المحدود في ماهية المحدود وان يكون
كل واحد من اجزاء الحد داخلا في ماهيته ولذلك قال بل الداخل هنا كالمطارح والاكثر منها وحكم بانه
لا يدخل الداخل حد يكون مساويا للماهية الموقوفة في المعلوم وعلى هذا الماهية يكون الحد واحدا
لا ما في كونه تام ماهية المحدود ولا كونه مساويا لها في المعلوم كما لو علم وسكر على هذا الفرض
وما يرد عليه من ان السؤال ما صعوبة طلب وجود الحد يوجب السؤال الى ان الماهية السؤال
المنسوب اليها عين الماهية المسؤل بها وان يسبب الماهية الى الحالة الكبرى من الماهية والسؤال الى
الماهية عين تلك الماهية جوهرا ما ورد ما لم ان لا يكون الانسان من حيث هو انسان المسؤول الا

بان يكون الامور الموضوعية المسؤول عنها ليس الله ولا يكون الحيوان والانسان والناطق
وما يحس بها فاذا تباين السؤال بعض فقط بل يساركها في الذاتية العوارض الداخلة
في الاشياء من حيث هي اشخاص ووجد بطلانا لا يعاني فلا يصح اطلاق الذاتي على معنى
الله ولا يمكن ان الماهية من حيث هي هي عبارة بالاعتبار للماهية من حيث انها مقترنة بالتشخص
الماخوذ معها على وجه التقييد ودون التقييد كيف وهذا القدر من التغاير كاف لصحة السبب
عليها دون اللغة الا ان الشيخ لم يلتفت اليه لان المباين من الاشياء من الى اخر تغايرها
بالذات لا يصح تعدد الدال على الماهية بالذات الاعم وحده وعدم ان الدال على الماهية يعني
المعلول وجوبا سواء اخذ ملحوظ من الدال الاعم الماهية المحضة والدال على الماهية المركبة من
الجنس والفصل والدال على الماهية المركبة من المتضايفين في القسم الاول وهو الحد بالتمام
الى الحد وجود خارج عن اقسام الكلي لان كل من قصد تعريف علم يعني الا الاخران وما الجنس
والنوع وكل واحد منهما ذاتي اما ما الجنس فهو ذاتي بالمعنيين واما ما يقال عليه من الوجه
واما النوع فهو ذاتي باحد المعنيين واما ما يقال عليه من الاشياء من هو هو الظاهر
من المطلقين ان الدال على الماهية هو الذاتي الاعم وهو لا وان اصابوا في العكس
حيث اشتمل بعضهم كل دال على الماهية لكنهم اخطاؤا في الطرد حيث فاتهم ما ليس ذاتي
على الماهية اصلا كفصل طبيعي ما ليس ما هو ذاتي اعم بكل واحد من بعض الذاتي
وليس بمعلول لانه دال على الماهية المحضة كالانسان مثلا لانا المعلول في جواب
السؤال عن الماهية يكون اما عينها او مخبرا معها في الحقيقة كما وقفت عليه والاعم
الماهية المركبة والا لكان جنسا وحدا اصل النوع وما كان الاختلاف في الدال
على الماهية مثل هذا الذاتي الاعم او لا معلولا بالذاتي اشارة الى انه ليس مفرعا على الاختلاف
بالعموم بل هو اختلاف اخر مستقل فان فصل الجنس يدل على الماهية المركبة وفصل

النوع لا دال على الماهية المحضة وليس بلازم في ذلك يكون الاول جنسا والثاني نوعا لان ولا انهما
بالاعم لا بالخاص احسن لان الدلالة الالزامية لا تكون في اللفظ دالا على الماهية
على الاعم ان يكون دلالة عليها بالمطابقة كما لا يقال هذا جواب السائل الاصطلاح فلعل
لفظهم الساعد عليه لانا نقول لكن عليها ان النزاع عليه ارباب الصناعات ان يجعلوا
كعلوم الناس وما يجري مجراه من الامور المركبة من عناصر مختلفة المحضة فصولا لا جنس
لا دوال على الماهية المركبة بينها طبعا واما ما يكون الحال في الناطق وظاهره من اجزاء
الماهية الدوعية فانهم يجعلون فصولا لها لا دوال عليها كالانواع المختلفة وما ذكر من ان
الفصل مطلقا لا دلالة له على الماهية اصلا كونه اعم منها كيف المفهوم مطلقا من ما سلف
من ان الدلالة معرفة بكلها ومن ذلك الشرط في الالزام اللزوم العقلي لما اوافرت
بان ولذا اخلاسه في ان الفصل دلالة الزامية على الماهية المركبة او المحضة والفصل
والفصل على الماهية كيف يكون معلولا في جواب عنها لو صدق ان السؤال
بصورة بصورة كفصوصها وكنهها او الاعم لقوله ان يعم جوابا عنها وبه لزم ان يكون النوع
بالفصل وحده كالناطق في قولك ما الانسان والناطق دون الانسان جوابا ما لا يكون
في الجواب المتلازم لصورة الكلية دون سائر الصورة مع ان العموم في جوابا ما له ان يجيء
النوع مع جنسه كان جوابا فصل لانه لم يسقط له اي المعرف من الجواب الذي هو
الماهية ومن الواقع والداخل فيه الذي هو جزء الماهية وبيان ذلك ان اذا اسئل
عن الماهية المركبة كما في قولك ما الانسان والمراد ان الجواب الذي هو دال
عليها كالحيوان ويكون فصل الجنس واخلاق بالجواب لانه دال عليه بالنص فهو لا
ماهية والدال على الماهية كالدال الاعم لم يقوا من نفس الجواب الذي هو تام ماهية
ومن الداخل فيه الذي هو جزء تام جعلوا الزائد كالخارج لكونه معلولا في الجواب والاعلى

للماهية واما السائل عن الماهية المحضة كما في قولك ما الانسان كان الجواب عاما
على تمام ما يطلق الناطق ويكون فصلها جزء واما معلولا فيطرح لانه دال عليها
بالمطابقة وفي قسم الذاتي لذلك المعنى جعل الجزء الواقع في الطريق كالنوع في كونه دالا
الماهية المحضة ومعلولا في الجواب عنها فاحيث يكون تارة والاعلى الماهية المركبة وجزء
واخرى واقعا في طريقها هو جزء الدال على الماهية فتنه تام الماهية المركبة وجزء
من الماهية المحضة ومفهوم كونه جنسا معاينة كونه جزءا وان كان معروضها ذاتا واحدا
والفصل مطلقا لا يقال في جواب ما هو لان دلالة على الماهية التامة وكذا الصنف
يقال فيه لان دلالة عليها نص وفصل الجنس لا يصلح لان يقال في طريق ما هو سواء كان
سواء الماهية المركبة او المحضة بل يكون ابدا اختلاف الجواب الا واذا تم حد الجنس
معا مع علة فيه وفصل النوع حد يكون واقعا في الطريق كما في جواب لان ان يكون الجواب
وحد يكون واطلاق الجواب عنه بالاعم لان تقدير ان الدال الاعم حد يكون والا معلولا
في جواب ما هو وحد يكون واقعا في طريقه وحد يكون واطلاق جوابه فيه من وقت الدال لم
يتقطع بالمعرف من الدال ومن الواقع والداخل فيه جزء الماهية هو في الجنس والفصل
اي الجنس اذا دعي الماهية المحضة الجزئي عليها لان الكلام فيه واذا اطلاقها بما
للوسط والمعنى كما يصير به معنى كون الجزء الجنس جزء الماهية والماهية بمعنى
جنس مع الاجناس اعني الوجود فانه اللازم من الدليل لا كونه جزء الماهية كما سلف
سبق واما الاخر ان يقال ان اما كونه اخص مطلقا او مع وجه فلان الاعم كونه يكون وجوده الدون
الاخص فيمكن ما هو وجود الكل اعم من الماهية المركبة دون جزءه وسنوجه واما كونه مساويا فلان
الجزء الجنس على الماهية يصح ان يقال سائر الاجزاء الجنس عليها وانما لم يجز لانه لا يمكن ان يكون
المركبات اذ لم يثبت كون بعضها اجزاء لبعضها وتوجيه على وجه الكلام في الماهية المعلولة
لانه ان شاء في الماهية معلولا بالكلية والدليل المذكور على جزء الجنس والفصل لا يتم بالنسبة الى

وبما في صحة حمل الذاتي على الماهية ما عرفت من امتناع حمل احد المتساويين في الوجود على
الآخر وسلم ان يكون كل مركب العلم كما في الذات لا مع انهم جزء الكل وقد ما ذكرناه
خاصة الحق مطلقا فانه انما كان متعددا في الوجود والعدم بناء على خارج العلم معدوم على الماهية
في العلم لا في الذهن وقد لزم سبق ما ذكرناه ثمة وحاذرا لا يعتبر عن الطارئ زيد طول عنا
اعتبار العلوم المذكورة لتمتاز بعضها انفسا وقد بان الذاتي كما مطلقا لا يصح توقفه موجودا
مع عدم الماهية كالوجود للممكن لا يمكن ان يوجد ارتفاعها مع بقاء ماهية الممكن وجودها وانما يتبعها كذلك والوجود
يمكن توهم ارتفاعها عنها مع بقاء الماهية وعدم ارتفاعها مع بقاء ماهية الممكن موجودة فالماهية
المتصورة وحدها وسائر المتصورة والتصور معا والسر في ذلك ان ارتفاع الشيء هو بعينه ارتفاع
الكلي لا ارتفاع الجزء والمسمى ان تصور النفس الى الشيء بعد الحاق الارتفاع الآدم
فانه معاند لارتفاع الماهية ما له فامكن تصور الاشكال بسهولة السلب اليه وكذا ارتفاع عن
الماهية معاند لارتفاعها مستبعد له في ان تصور النفس الى احدهما لا يوجب تصور الآخر
لا يحتاج الى الجاذب عن علة الذات كلا في الوجود حتى انه يحتاج الى الذات وعن جاذبة عن علة
لم يوصل الى الشيء الا بالتوسط وتعالى انما يحتاج الى الماهية بالاحتياج الماهية انما في علة معانية
لذاتها فان التصور ادلى في ذاته لا الشيء اخر طبعا منفصلا بالوجود ولما لم يكن العلم بالماهية مستلزما عن
العلم لا خرجه وجودا في حد الماهية حيث لم يكن تصور الماهية بكنهها الا حاجة تصور الذاتي
موصوفا بها في الماهية الماهية حيث كان الذاتي معدوما على الماهية في الوجود الا من حيث وجود اسمائها
لو كان ان قول المص كيف معلوما عند العلم بالماهية ليس كلا مسامحا فكان اسماء من طاهره على
مدرك وما حاجة الى كنهه والمسبوق وما في العموم ان للعلم الناطقة بالتوسل الى كل معنى من
المعاني احوال الماهية لا يحتاج العلم انه اما فان او بعضها والساحرون فهو اخر العلم الاجمالي العلم بالشيء
مع عدم العلم بما فيه عن عرضه وبين العلم التفصيلي العلم به مع العلم بما فيه وليس بين الذات عنا
اختلاف فان التفصيل لكم بالسبق وما هو ما عساه انتهام علم اخر وعدم انتهائه اليه وكما يعلم العلم بالسبق مع العلم

يحمل لو بما وبعده ما حاصلها فيه
لان لوازم الماهية كلها حتى فان
الثلثة فرق حدوثا بالاسبق
اخر حرم

مع العلم بما فيه مع عدمه يمكن ان يعتبر مع العلم بان لازم او ملزوم كان له وجه علمه
بالخصائص في بعض الاجمالي والتفصيلي بما في تحقيقه من اولى كلام السيد ثم ان الامام
انكر العلم الاجمالي وقال ليس الغرض بالناس الى الاشياء الا حالتان العلم والجهل على
سبيل الترديد وله في بيان وكذا بيان احدهما وهو المذكور في الملخص وذكر
في الكتاب وهو مبني على ما ذهب المتاخرون من العلم الاجمالي والتفصيلي وهذا الكشف
حاليا وهو في بيان وتقرير والباقي ما ذكره في بعض تصانيفه وهو انه لو لم يحصل لبعض
الذات بالصورة في الذهن عند العلم بالماهية لم يكن العلم بها مسبوقا بالعلم بذاتها
وان حصل لكل ذاتي صورة فيه فهو العلم التفصيلي والاول يطلق بمعنى الثاني وهو ان
العلم بالسلم العلم خارجا مفصلة يوجد انه ان حصول صورة الاسلام كونها معلومة
تفصيلا اذ ربما كانت غير ملتفت اليها وكذا ان الانسان اذا قصد تصور شيء
حصلا اولا فاذا حصل صورة ذهنية لا يخلو ميزة عن غيره والتفات اليه مما زاد عنه
يستبعد الوجدان واذا لم يقصده كذلك حصل صورة ذهنية وما لم يلاحظه ولم يميزه عن غيره ولم يلتفت
اليه قصدا والاول هو العلم التفصيلي والثاني هو العلم الاجمالي ثم انه اذا قصد تصور شيء
فلا يمكن ان يقصد بالقصد الاول هو ذلك الشيء وما اخر اذ وجه من مقصود له
بالقصد الثاني على ما سبق الطارئ فان الموجدا اذا اراد الجاذب كان مقصودا الاول
وكذا اذا كان كلية لا بد له من الجاذب اخر فهي واحدة في قصده ثانيا فظهر ان الماهية اذا حصلت
في العقل . وكانت محفوظة مقصودة لذاتها كانت اخر انه يسبق فيه طفا الكلية لا كيف
ملاحظة منفردا بعد العقل بعضها بعض لما يكون عنده حالة السطح من جهة التفصيل
بلا كيف اخر بلا كيف عند الذاتي او تجه وكل المقصود بعينه الى الاخر اختلف فيه مقصودا
حولها كانا تشبيه ونظر كلام حوله وكذا السلف تمثل لما يحن فيه كما يرى في سائر
وجه ان يكون هذا الوجه على الوجه الذي صورة لانه لا مرد عليه يعلم ان المتساوي بين الكل

الاجمالي

والتفصيل ربما حالي بين العلم بالشيء الا في انفهام شيء اخر الى ما ذهب المعلوم فيه حد يكون
ملاحظا بالقصد مما زاد عنه اشياء اما وقد لا يكون كذلك مع كونه معلوما في الجملة
الاول الجهل الذي مع الفكر بالشيء تفرع فيه الذات بالسبب ولوازم الماهية بينة كانت
او غير بينة ولوازم الوجود كالسواد للجسم وحوالي الاشياء والعلة فقط والثاني يجهل
بالذات والذاتي والبينة بالمعنى الاعم ومن المعلوم ان ما تميز ارتفاعه عن الشيء من الجهل
انما يتبعه عند تصور ما كان للحكم عنه ما يجب الاول بالنسبة الى ما هو الى الفرق بالاول ان
عمم لكل كيف ما في بطل لام هو الا ارتفاع الذي فرق عن الجهد بالنسبة وليس كل ما يتبعه لكل
عن ما يجهد الشيء بحيث ان يميز دفعه عنها في الذهن فلو اذا يكون مدخل الاشياء معلوما كانا كافي
سائر ذوات الكلية كما عنهن والذي يخص بالذات في اللوازم البينة بالمعنى الاعم
فكل من هذين العلمين اخص مما قبله الثاني ان يكون الجهل بالشيء من الموضوع خاصا في مثل هو لما لا
بالعقل الانسان فاق هذا المعنى عرضه بالمعنى الاول لان الوصول وان كان اخص ليس مستغنا
لان يكون موضوعا للذات فيكون الجهل الموضوع بالكنه بالحكم عليه مواطاة موافق
بالعموم ومنه من فرقه فان كان فانه جهد بسواء ان حاصله الاعم معنى طبعا وبالتساوي كونها
لم يكن الجهل والوجود وما ليس كل الشيء عرضه كعولنا جالس ليس بسبب كان لزكاته
ليس خاصة بحصول الشيء بالسبب وهذا الشيء السؤال احيث يقال الساكن في السفينة الجهل
انه يكون بالعرض لا بالذات ليس خاصة ما ذكر بعينه من ان جهل ما اقتضاه الموضوع بطبعه وذاتي
وتكن عرضي وتسمى اما الجهل الاخص الموضوع الاعم اعم او اخص يسمى كما يحتاج اليه فان عرضا
فاذا سواء كان الاخص ذاتيا او واسطة او واسطة مساوية كان جهله عليه يسمى جهلا ذاتيا وجهل
ما يكون اعم او اخص يسمى جهلا عرضيا وحد سهما على ان جهلا واحدا واحدا يكون ذاتيا عبارة
عرضيا عبارة عن ما يتعلق والاقسام الثلاثة وكيفية اختلافها واقتضاء اما ان كيف يطبعه والجهل
يسامكن ان هذا التنافي وله خواص الاقسام الثلاثة اولى فاما الا ما لكن يخص موضوع واحد وجوه

تصور

الدليل الذي يمكن به الدليل ان تصور مطلق الملزوم يستلزم تصور اللازم لان الملازمة
كانت وجودية مقتضية له كان حصولها في العقل كافيا في حصوله فاذا لم يكن الاطار في
الاستلزام منافيا اصلا ولا اعتبار له وحينئذ اي حينئذ اذا كره وكل الزاع اعتبار الوسط بحسب
العقل فلا يلزم ان يكون بين اللازم والملزوم وسط كان ما يلزم الملزوم وجوده مقتضيا للازم
او اللازم من عدم الوسط بينهما في العقل ان لا يكون بينهما واسطة في الوجود لان اللازم حينئذ
اعتبار الوسط ان يكون الملزوم وحده مقتضيا للازم اعتبارا عقليا بحيث اذا حصل الملزوم
في العقل حصل لازمه معه وان يسلم اعتبار الواسطة والسلسلة في ماهيته لا اعتبارا كان
الواحد في الخارج والماهية اما اللازم في الذهن وليس يلزم منه ان يكون وجود اللازم متقدما
فان العلة من حصول العقل كان متقدما واذا ذوات لما عينا وبعضا يكون
يكون المساواة معلولا وكيف ان يتوقف لتوات يكون ان اذا واذا اذا الوسط كانت الماهية
مقتضية للازم في الخارج وهو مسلم لكنه لا يكون نفعا وان اذا واذا اذا اعتبر حصول الواسطة فيما
كيف واحصلت في الذهن حصل معها حينئذ حينئذ طرفا ان يتعقل اللازم على ام اخر معاير
للوسط ثم اعلم ان الذي يلزم الا محصل ان اكثر عنه بالسلام يصير الملزوم يصير اللازم كما
يشترط عبارة في الدلالة الالزامية لم نظر كونه احقى للاثبات لما الزمنية في العقل وحينئذ
يكون تصور ما معا كافيا في الالزام بدون كونه الملزوم وان اعتبر عنه السلام التصور للتصور مع
التصور مع الملزوم كانت بحقيقة ظاهرة وكذا الحال اذا اشترط في الاستلزام الاطار حاز اذا
كان اطار الملزوم وحده مستلزما لذكر المتصور يصير اللازم مع التصور يلزم ملزومه كان
اطارية معا معا مستلزما لذكر المتصور يطعا وان لم يعتبر عنه التصور يلزم يكون اعتبر
الاثار وكرياه واحتج الامام على ان كل لازم وربت بين ما يلزم الا محصل حيث حال في الملخص
حيث قال كل من تصور الماهية وحده ان يتعقل لازمها الترتيب موجب لان الماهية علة للازم
العربت والعلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول كما بين في الحكمة والاولى لما يلزم من العلم

العلم بالماهية العلم بلازمها الذي لا يتوقف الحصول لجميع لازم معلوم من معلوم متقدم
والمساوي من عبارة الفصل ان الايام اذا عرف ان الايام العربت لمن بالعلم الاعم وجوده
هذا صاحب العطاس وجوده لانه قال بعد ذلك الاصح ان الايام لازم الايام لازم
لذي الايام فكون الايام الذي بين الملزوم للشيء الملزوم في العلم بلازم الايام
عدم ان يكون جميع الملزوم بينه لانا نعلم انا لا ندعي ان كل لازم وجود من السوب
للملزوم الا بالحق مقصود بعضه في الذهن وهذا لا يكسب وكيف يكون اللازم
ناشيا بعينه وهذا صريح في ان العربت اذا تصور مع ملزومه حكم بطرفه وجوده لازم اخذ
الامر من بيان الزوم معلوم فالسبب وقال هذا ما نعرف الدليل الا بالغ في تحرير
معناه وتوضيحها واذا لم يكن الموضوع مقصودا لكنه جاز ان يكون ما يدل فاذا لم يجوز
السوب له وجوبه احتلت وان الدليل الناظر جوهرا واضح كونه مقصودا حين بان الجوهر
حيث لا كمية وحدة عرف ان عدم الاحتياج الى الوسط لاستلزام العلم بنسبة
المحمول الى الموضوع فاذا ان موضوع كل علم اما موضوع الوسط كالحدس والتجربة
وعرف ايضا ان محمول التصور في الشكل الاول قد يكون عرضا مفارقا شاملا
مع اتحاد الموضوع له الكلية جواز وكذا في التصور على والكبرى ايضا واشارة عرفا من
انتفاء المحمول اولى لا الاتفاق فاذا كان الاقرب الزوم عرفا من كان الوصف المفارق
كذلك محتاج الى وسط وبين لزوم الدليل لانا نعلم جاز ان يكون الوصف المفارق
اولى في مع كون الايام العربت عنها اي وسط ولو كون هذا القدر في البيان وسوان الايام العربت
اذا لم تنتهي احتياج الى وسط وبين لزوم الدليل لانا نعلم جاز ان يكون الوصف المفارق
اولى كان لا يحتاج الى وسط على تقدير كون العربت عرفا من تكون في اثبات اصل
الدعوى كما فرزه ولو نظر حواس الظاهر في كل جزء احد من الاعم والاخص وكذا اجوبة
الساذجة جاز فيها نسبة الى الاعم بعينها فانه يستدعي لا يحتاج الاعم الى لا يوان تعالى عنه الاعم
مقدم

من انتفاء الدين بالمعنى الاخص انتفاء الدين بالمعنى الاعم وما قيل له ولكن قال انه هو في ورده
عليه انتفاء الشكل ليس في بل الملزوم بل في الزوم معين ان تعارض الفص عرضه لفظ لزوم
وشكل ان الاعم اخص منه كما كان حقيقة يكون جيد بسبب الى طرق الاثبات الدين عشق
سواء يكون الشكل في احد ما عين الشكل في الا فرد لا ادا ان اورد بسبب يوجد
انتفاء ما يلزم الشيء فانه المشاور الى لهم من قولنا شكل فلان وكذا اورد الدين الى الحق
يلزم الزوم لانه فان قلت ما شكل ان الاسلام مدعاه عدم بين الزوم وكان
ما ذكره ابطال الدين بالنفي الاعلام بنفيه فلت يمكن ان الاسلام مقصود ايراد وجه على الزوم وذلك
لانه يحتمل كون بنفيه حين يحتاج الاسلام فان لم يكن ان ما فلا مقصود ايراد وجه على الزوم وذلك
ان الزوم ان لم يكن الا ان الشرط الملازمة من اصلا لكن وجود عرف ارتفاعه عنها وحينئذ لا يكون
ممكنا لم يلزم من فرض وجود عدم تحقق الى لكن وجود عرف ارتفاعه بسلام لانه لا ارتفع الزوم فيها
اولى لو اجتمع الانفكاك بينهما كان الزوم ما هنا والملزوم ارتفاعه فهو ممكن الانفكاك بينهما
مع ان لا يسبق حينئذ الاثر لا ولا الملزوم لم ما هو موجود ممكن ان ارتفاع الزوم انما يكون
لحصول الانفكاك كما يدل على جواز وجود وعدمه ارتفاع وان ان اردت ان تنفيه على امكان
الارتفاع وجوده قلت لا يكون الا ارتفاع انما يكون ما يمكن جواز الانفكاك لان الزوم اصلا
الانفكاك وجوده جواز الانفكاك فاذا امكن ارتفاع وكل الاستلزام الكلي موجب تحقيقه اي جواز
الانفكاك بالضرورة لكن جواز الانفكاك بين الاثر والملزوم في حكم الممكن ان امكان الطرفين وهو
ولان الزوم امتناع الانفكاك وحينئذ بان لسان ان امكان ارتفاع الزوم انما يكون جواز الا
سوء انفكاك ولا يرد انه لا يصح فرض وجود الارتفاع حين يمنع وجود الانفكاك والا فالاثر ما
امكان جواز الانفكاك كما ورثناه لا جواز وجوده ممكن الاحتمال على امكان طرفيه كما في الباب
المطلب الا ان الزوم لم يمنع فرض الوجود عند الطرف الكشف فاوجود لا فاجاز الانفكاك معلول الوجود من
وجود الدليل على ان الاستلزام الاول من الموجود كان الواحد لازمه كونه يتعلق الاستلزام الواحد بسبب الى

الى كل وجه من مراتب الاعداد والمراتب اما من حاذا اعتبر العقل الواحد وتوجه الى كل
ملك الى مراتب تقتضيه لنسبة لها فلا يمكن ان يكون المراتب منه حيث تحكيم نسبها بين
نسبة الواحد اليها ما لا اعتبار وكذلك اذا من يسلسل الامور لا اعتبار انها بسبب
لا اعتبار بالعقل في عرفنا انه لان العقل لا يقوى على اعتبار ما لا اعتبار معقوله
ان الاعتبار من ملك الامور الاصل الى جاذبة حيث قوة عنده ولا يمكن ان يجاوزها ويرتقي
كمعنى وحكمه اي الذي ذكرنا من تسلسل الموجودات بحسب الاعتبار وانتظام اعتبارها بعطاء وهذا
المعنى بما كشف عنه سفر بعد تمهيد مقدمة من ان نسبة الوجود الى حد كانت كنسبة البصر الى
مبصرة فكان الناظر في المرآة ويقال شكله ان الى ما كان رسم فيها من الصور ملاحظ بها ملك
الصور وقصد الحكم من اجراء الاحكام عليها وتكون المرآة ملحوظة تبعا على انها
الملاحظ ملك الصور وتوقف احوالها وتلك الحال بعد هذه الملاحظة ان تكون من الحكم
على المرآة بعطاء جوهرها وصفاته وجهها الى غير ذلك من صفاتها وتكون الملاحظة للمرآة قصدا
اليها باجراء الاحكام عليها كذلك البصيرة قد يجعل بعض مدركاتها مرآة ومشاهدة بعضها
لها اعتبرت الزوم ولاحظته من حيث له حالة بين اللازم والملزوم وسطه احدهما الاخر
والزوم هذا الاعتبار يعرف حال اللازم والملزوم كانه آلة للعقل في تعرف حالهما ومرآة
ملك الحال ولا يكون الزوم حينئذ مجيئا بالقصد ولا يتقيد العقل بهذه الملاحظة ان يحكم على الزوم
بشيء ولا ان تعتبر نسبته الى شيء على العقل على هذا التقدير انما ملاحظة ملك الحال الى الزوم اعتبار
ملاحظتها الى اللازم والملزوم جهة متوجه اليها قصدا ولو الى الزوم تبعا وقد تجعل هذا الاعتبار
بالذات مقصودة في نسبتها واصالة كانه اذا اعتبر سلسلة الزوم على الزوم الاول والملاحظة بوصف الزوم
في الموضوع فاذا اعتبر العقل الزوم على الزوم الاول تسلسل اصلا كما عرفت من ان العقل قصدا
لا يعتد على اعتبار نسبة الزوم الى حد الملازمة من حيث اعتبار الزوم بعينه وبين الزوم
وعلى الزوم على الزوم الثاني لا ملاحظة اصلا احد الملازمين ومعقول نسبة بينهما اعتبر الزوم

وسوء حوالا الانكار منها محققا والا ارتفع السببان عنه معا وعلى هذا السدير لا يكون الملازم
لازما في الخارج ولا المتلازم ملزوما فيه سقط الثاني من الكلام في الوارد الى وجه يقول
ايضا الاربعة لا يلزم ملزوم يكن الملازم لزوم محض في الخارج لم يكن لازما في الخارج وهو
بطلان الكلام فيما لو لم يكن الملازم في الخارج لعدول الا ان نوض معلوم الاسلام معا ولو الوارث شيئا الا
ان ارتفاع السببين كيف الوجود فيجابه ارتفاع القدرين كيف فان الامور الاعتبارية
وانما نفيها كالاصناع والا اصناع لا وجود لها في الخارج انما المتنع انما المتنع ارتفاع النقيضين
كيف القصد في اي السببين ان نفرض معدوم الاصدر وعلمه انه ممتنع ولا انه ليس ممتنع
وليس لهم هذا انصاف فكما المعدوم باحد هاتين الامرين او في الخارج ان يكون امرا
موجودا فيه وكما نريده ان بعض موجودات الاصناع موجود وهو وجود الاصناع بالنسبة الى وجود
لان الاصناع موجود وليس لهم هذا لعدم ارتفاع النقيضين في الخارج وارتفاع النقيضين في الواقع
كما صار اليه ثامن الفاضلين والمواضع عن السابع ام كحقه من ان اسناد الحدوث في الخارج
لا يستلزم اسناد الحدوث في الخارج فيه فلا يلزم من اسناد اللزوم في الخارج ان لا يكون لشيء لازما في
الخارج قوله وليس سلمنا ذلك اي عدم وليس سلمنا عدم اللزوم بين اللزوم العدمي وعدم اللزوم
حتى يتبين كون اللزوم موجودا في الخارج فلا يلزم السالبة الشيء فيما على عدم وجوده فيه جوابا
سهل لوجهان من طرق المدار او فوقه لان الشرط الناطق اما قام على السالبة لوجوب
اسباب الوجودات في العقل عدا في واحد الوجود وكلا وسائر السلسلات ان تبقى فيها ما يوجب
تطرق المنع الى السالبة فان قيل اللزوم من الملازمين يوقف على لزوم سائر بينه وبين احد
الملازمين لان لزوم الاسناد وكل السائر اسناد وسكذا كل لزوم لا يتوقف على لزوم سائر
سلسلة الوجودات الموجودة من جانب المدار فلنا لا نلزم من اسناد اللزوم الذي
سيتبعه السائر اسناد اللازم ان يكون ذلك السائر بعينه لازما لكون من لوازمه فيتبين انما

لازما في

وجود

ما سنانه وكيف يتصور كونه علة وموسوسه من اللازم واحد الملازمين فيكون معلولا له
ساحر عنه لا يكون السلسلة جانب المبدا واعلم ان الامام لعدم ما قرر السببية اخذ عضايا
يستلزم في الصور ما لا يتناهى لا يتناهى لا يتناهى وهو كما ترى في المواضع وذلك
بانه غرض عند المحصلين لا يمكن ان يتبين فساد ولسلم الصحة بالنقل والتعارض
وجه بحث لان مصادرة وفيه الشبهة للمدعى الذي لا يطرق اليها سكل بدل على ان
فيها خللا وان لم يكن متعينا كما ان تقضيا ومعارضتها في العلة الفرد بدل على
خلو كل علة وجه لها علما تتم حال السببية بيعين خلبا الى ترجيح الكلي فانه يوجب مع ذلك
بانه دعاها كالعالم للواجب الانسان فان ذات الواجب هو بعض لوازم اصناع الكل
معدوم العالم بالنظر عنه وذات الانسان يتقضى بواسطة جزئية اصناع الكل معدوم
العالم بالنظر عنه لان الصانع الاول الى الكلمات عنه وليس معدوم العالم متقضيا الاصناع
الكل كما عرفت من ملزومه الذي كون ولو فاتح كالعالم والتبعيض الواجب لكان الجهد
في الممكن فان ذاته بعض فاضه الكلمات بتوسط عالم الدين بتقضيه ذاته بلا واسطة
ومعدوم في الوجود بتقضي اصناع الكل كما عن الوجود بلا واسطة ومعدوم السلخ بتقضي
اصناع الكل كما عن الطبع بتوسط كونه ذا جسم تعلق وليس لسائر معدوم الملازم
يتقضي نظرا الى ذاته اصناع الكل لا لزمه عنه والعالم بقال كالعرض للجواهر والسلخ
للجسم كما ذكره بعضهم لان الظاهر في اللوازم تعلقه دون الاضافة وفي قوله نظرا الى كل
منها خلل لا لسلامة السنا ولزوم واحد الى متقيضين فما لعصوبات ان تعالى نظرا الى
مجموعها فان العقل كما جوز السناد الى احدهما وسط كجواز السناد اليهما معا وهذه
احكام ملزمة وكل واحد منها اما بواسطة او بغير واسطة فالمجموع ستة كما نبه عليها
بامثلتها واحكام اليها ما يكون لازم متصلا صار سالما بسيطا وسبعة واذا اعتبرنا
الملزوم وحده ارتقت الى اربعة عشر وهذه الاقسام لعقلية سواء كانت بعض

لا مسلمين م

من الشيء م

كانت احدها ما فيه من سلم لام اولا والمصنف فلا ذكره حد الشهير لا رعاية الطائر للواقع
فان قلت وكل الاشكال لا يتعدى فما تقصد بها واما اورد انما مثالين ما هو مستند الى المتصل
ثبت بما حاصل ان ذكر المتصل لا يكون متقيضا لا بالتوسط متصل احركة المدار الاول المتقدم
الوجود المعلول وحد يكون متصلا بواسطة كما فيها المدار بتوسط المعلول الاول لزوم الوجود
للفلك ومنهم قال لزوم الحول الموضوع حد يستند الى ذات الموضوع بان يكون طبيعته
مسببة بدون وكل الحول كانت طبيعة الحول جائزة بدون الموضوع ودلك اللزوم اما بغير وسط
كثرة طبيعة الجنس لتقول انواعا او بتوسط كلزوم ما فيه لتبيين لها توسط وحد يستند الى
ذات الحول بتوسط او بغير وسط له ان كان طبيعة الحول بسببه بدون الموضوع وكان طبيعته
جائزة بدون الحول وقال ولعل هذا غير جائز لان جواز الموضوع بدون الحول جائز في اللزوم
وحد يستند الى ذاتيها كلزوم المتحرك والضاحك بالامكان للانسان ولا شبهة على ان هذه
بالتسليم الشيء ما هو على قيد لا علم ما ورد ما من اللزوم حد يقتضيه ذات احد طرفيه وحده
وحد يقتضيه ذاتها جميعا ومنهم من لم يعتبر المستند الى الطرفين كما قال لزوم امر لآخر اما لذات
الملزوم او لذات اللازم وعلى التقديرين اما ان يكون بتوسط او بغير وسط والوسط اما
حال في احدهما او خارج له واما لازم متصل لازم بسببه سواء كان الملزوم بسيطا او مركبا
عام ورد لها امثلة اكثرها من الرياضيات الاصالية كلزوم وجود النهار مثلا لطلوع الشمس
يشبه ان المراد بها ما يعم لزوم الحولات الموضوعاتها وان كانت الاحكام جارية في
لزومات المتصلات ايضا الاقسام بتصور الوسط الحلي كان قسم عبارة المتن لا يتناول الشيء
الموضوع اللازم واللزوم ايضا فلنا السناد اللزوم الى احدهما مطلقا تساوا السناد
اليهما معا وحد نبه الشارح على كل بقوله حد يكون لذات احدهما فقط وحد يكون لذاتهما
فتنبه كما فيها العقاد الملازمة بين علولا ثانيا فان المعلول الاول يصح الملازم بين العقل
المعقول الثاني والعقل الاول ونسبة الاحاد بسببه فاصدا اليهما وان لم تعلمها بعينها واذا

حوزا حاد ذلك في اللزوم الاتصالي جاز في اللزوم الحلي ولو كان للسبط محمول الازم لكان متقيضا
لاصناع الكل كما عنه ووكل هو في كونه حد يصدق الكل الازم فيكون فاعلا لوجا ملا ما ووكل بطلها
وسيد مع الملازمة في الوسطين جواز اسناد اللزوم الى الازم او الى ما منفصل كما ذكره وجاز
ان يتبين الحلي الازم ام العاد بان كان السبق الكلي السابق في الملازمة الاول
كون السبط فالا وما فالا لسبق واحد وهو في الثانية كونه مصدر الحلي الاثرين والعاد بان
بما اسناد بين الثانيين ولم يهم الاسناد الى احدهما كما علم من موضعه الملازمة علم لتقوى
والاسناد بين الكثرين فرشت الحمل ان صح الملازمة او لا لم يتنزل على عدم تسليم الصحة
اسناد السالي والا لعكس كان منقاسا لعدا بهام سلبه وهو لا يكون السرعة مساسا
الكلام من ان الدوام حد يخرج الجزئي والمتناهي دون الكلمات وسريع الزوال
يكون سهل الزوال كالخجل وحد يكون عدمه كالعشق وكذا الجلي حد سهل في زوال الكلمات
وحد تعسر كالزنا فانه اعسر من سهم الكلي والدوام الى ما هو بمنزلة الاساس المعدة للتقيد
كالمحيط والعموم وحد عدمه كالمعدم الف وحد كعشقه سبعة السبع في السنا او محصوره ان
الكلي اما ان يعتبر حيث له عارض عن ماهيته بالنسبة عدالة مع عرضه او يعتبر حيث انها
منها فالاول هو الوضع الذي ان اعتبر حيث له فرض بطبعه واحد كان خاصه وان اعتبر من حيث
ارتسامه لمن طابع محمله للماهية كان وضعا ما والاول هو الدوام المتقيض الحلي الدال على ماهية
المدرك من الحاسة المتعلق وحد لمن الماهية المختصة بالعدد لا كملك الا بالعدد وهو
الوضع والاول الدال على الماهية وحد لا يعتبر ان يكون فصلا او لا يعتبر ان يكون اعم الاثنان
المدركة والاول على الماهية المدركة على ما يحكم ان يكون اخص منه فيكون صالحا للتمييز الذاتي عن
بعض الساكنات وهو اعم الاساس وهو يحكم لان الذاتي الدال على الماهية وان لم يكن
يكون اعم الاساس لكنه لا يجب ان يكون اخص مطلقا وان لا يكون لسلك الماهية هو اعم من
سائر الاجسام ان يكون ما كمه من امور كلها بما كمه متساوية او بعضها متساوية مع كونها اعم
البعض الاخر وهو ثم ان يكون مع اعتبار عدم هذا الكم كما صيره وعلى وجه ما فلا يدركه

قوله م

قوله فيتبين الحلي ان كيف الملازمة
او بعبارة اخرى جواب الاول ان الاول
ومن وجوه انه منع التالي طي مع الملازمة
لان خلو على مع لزوم التالي او على مع
كون التالي لا يساوي طرح خلو على مع اسناد
التالي وظلا نه يوجد التالي حرج وهو مع
بطلان التالي او لام مع الملازمة لكن
الوجه الثاني انه لا يتعدى ما فيه الملازمة
ما لم يتعدى بطلان التالي لاختصاصه
وجب الاول ولكن ان نسر منه
ايضا فان كونه مصدر الاثرين انما
يكون اذا كان متقيضا فالا لا يسلم

وضع

انه حسن له والاصح وعلى الاول انه صدوان موجب للاول ولكن لا يكون كذلك حسن لطيف من
معدوم المعلول من حيث انه حسن لطيف والاصح وعلى كل واحد من الاقوال انه معلول موجب لطيف
ولا يسمى في هذا بالفاضل ما يحتمل من ان الاعم الاخص من وجه واحد وان كان لكن معدوم المعلول
على كيفية حسن الحيوان للكتابة لكان معدوم حسن لطيف عارضا لمعدوم المعلول ولم يكن الا يكون
العارض تمامه عارضا لان معدوم حسن لطيف مشتمل على معدوم لطيف المشتمل على معدوم المعلول الذي
لا يصدر عنه وهو يسمى ملكة العارض بعد الذي يحدث ان يكون عارضا تمامه فلا اشكال فيه
او يحسب الى اواخر الاجناس العالية والمتوسطة الى الاجناس التي كيفما كانت لا يمكن ايها اجناس لها
كانت اجناس لها فيكون الموضوعات كثيرة وتحتها ولكن عارض لكن السدر لا يتناولها ما لا عنا لا اولى
وان تناولها ما عنا لكن وكل ما يتناولها على وعلى غيره وعلى غيره وجوازا هو موضوع
حسن ولكن لان اضافة لطف على السدر الذي ذكر انما اعتبر بالنسبة الى الشيء المطلق وان قيل الام
من حكم الاعتبار ان يكون كل حسن معلول على الشيء المشتمل موضوع لكن يلزم منه ان كل معلول
عليه لطيف موضوع حسن هو شيء لفظ من بات امام العكس ما ذكره من ان اضافة
لطيف انما اعتبر بالنسبة الى السدر مطلقا حتى يلزم كون لطيف غير الاضافي على الموضوع لطيف
بالنسبة ان يكون اضافة السدر المضاف من اذا كان حدا له وحينئذ لو فرض في موضوعه فان المعلول الاخر
موجود عن حسن الاضافة لا يسمى معلولا لا يعلل بالذات فاذا كان الموجود حد لطيف
كان موضوعه فان ما يعتبر ممكن كل يعرض اضافي يعرض حسن اعم من هذا الوجه وقف
على ان ما عرف لطيف حد له كما يستند عليه واما بانه لا يوجد بنيادة بسيط ما يوجد من الاضافة
ووجود لا يوجد كيف من المضاف من وبيان الاخر كان يعرف الاضافة تابع مسلما على
دور ظاهر وكره تعليم بالنسبة الى وقع لها افلا يعرض ان يعرض زيد حد وجود المضاف على
حد لطيف والنوع وكذا فيه لا يستقيم عنها حتى لو وجد احد المضاف من ما لا يمكن يدرج كل
منها في موضوعات الاخر على فرض المطلق والاقتران وكل ان كل واحد من المضاف من كالاب

الاب والابن مثلا له معلوم موجود اب معدوم كل منهما لا يمكن معلوله كعدم وجوده الا مع معلول معدوم
الاخر ولا يمكن ايضا الا معلول دائما فاذا لا يكد معدوم اذ هما وجدا له لا يكد عدمه الا مع وجود عدم
الاضافة واما كذا فاذا كان معلول كل الحد موجود موجود عليه واما يجوز ايضا ان يكون معدوم الحد المضاف لكن
الاخر في المعلول ووكرنا على هذا الوجه فرض من المطلق وجد ايضا ان لا يكد عدمه الا
الذي يتضمن ايضا ما هو الحصة لانه معا في المعلول صدوا سوا اما وان يعتبر عدم لطيفة لبعض
الشيان بذلك الموجود من حيث انه زيد تعرفه معا في عدم الاب مثلا صدوان سوا لم يعتبر لطيفة حيث
اخر من حيث موكد كل كما لطيفة ان الاول سوا الاب والحدوان الاخر وان الاب وحد الذي
عاد بين عن الاضافة كالابن ما هو الحسن معلوله وما يتساويه ولا يتساويه ولا يتولد من لطيفة
بعضا كذلك ما هو من حيث موكد كل كما زيد من بعض الشيان ما لا من حيث موجود ولا يتولد من لطيفة
للذي من حيث اخر وما لا وبعد الاضافة صدوان سوا لم يعتبر لطيفة صدوان اخر من يدرج من حيث
موكد كل مولد الاضافة غير لقصد والتوسط على بما حاصل الاب وست صفاته وما ذكرناه انما
يجيء المضاف ايضا الذي يعرض بقصد ما حقيقيا وانما وارد بعض بما بعض المضاف انما القضية
لقصد ما بعض موجودا دون حقيقيا بما عدد لا كيف فيما ذكر في الاضافة الى المطلق الى الكل الذي
فانه يدرج الحواس ان لا اطلاق جواب المعرض الى حيث يطلق الضاف الحواس الذي زيد الى السماء
فانه يدرج في الحواس ما اخاره من بعد ذلك المنتسب وسوان المراد بالنوع في موضوع لطيف سد
الى عليه ولطيفة واطلاق النوع على هذا المعنى سائغ وجوه سم الموضوع مطلقا في وجه ما كان فيه
موالمعلول على كيفية من محلين ما لما من سوا كانت عنه او حيث يدرج الاضافة والاخرى
في الموضوع لدلالة على الاضافة فانه كان لا فاعلت معلول على الحيثية ما طبيعة بعد ذكر وجه حواس
المضاف الاخر عارض الاضافة والاخرى واعتبر سبب المضاف بها وسوا المعلول معهم ان
الحيثية بالحيثية معلول عليه ان يعبر ان سائر صانع هو سائر ما في على الحال على الحال عام اخره منها وعلى
ما منه اخرى وجوانا ما موجود تحقيقا بتعدد الطبيعة من موضوعه هي ومعلوم النوع الاضافي جميعا

كما سوى الطبيعة حدود المضاف وكذلك اطلاق موضوع النوع كل موا النوع عليه وعلى غيره لطيف بعد جعل
لطيف معلولا على المحلين بالمعنى اذ لا اضافة وفي ان المراد بالغير هنا سوا المعارف فالحيثية موجودة
كل منها اسناد الى المضاف الاخر واما لم يكن الغير لطيف موجودا في الخارج سوا كان موجودا في
الذهن او لا امتنع بالقوة كونه معروضا لموجود الموجود في الخارج والتصور لان تعالى عليها في جواب
ما هو فان قلت وان كان الدوند موضوع لطيف المطلق كما ذكره من ما ابن ملزم مساوية بنسبة
من حيث ان ولكن العارض اعم معدوم لطيف المطلق بحيث ان يعتبر على وجه يكون صادقا عليه موضوعه
حمل وصفا عنوانا وما اخص منه يعدى الى موضوعه اخلت معا لتهم حاصل المعاني الاولى ان الطبيعة
على حد ما موجود في حمل الطبيعة فيها كما امر واحد فانه لم يعقل او يتحقق مصاريف الحد في
المركب منها معا او وصفا وسكذا فيه اسوا القول بوجود الطبيعة العامة المتعددة في وجودها ما
لا سيما في الخارج المسلم لا اضافي والام الواحد بعضا مصاريف وتكون ما ملكة مسمى الذي
به حكم الجود ما يتناله وحاصل المعاني الثانية ان الطبيعة المتعددة ما لوجود في الذهن كثيرة
بحسب الخارج تصارب حصص متعددة كل حصة منها موجودة في ضمن حيث وجدا سوا القول
بوجود الطبيعة الخاصة في ضمن الجزئيات وسيأتي البرهان السرهان وان الطبيعة موجودة في الخارج
متصفة الى حصول او يتصف بما ثبات منها في الخارج بحسب الذات واما انها مثل موجود
معا بوجود واحد او بوجودات متعددة وكذلك بحسب اعراض المقصود منها اضافة عنها لا ما سوا
اضافة عنها موجودا ما او لا علم الكون اي الامر ان وكل الاسناد المنسوب معلول على كيفية
فان قلت كيف اضافة على وكل المقدر ان جميع الشيون اعني قولك موجود في الخارج منسوبة
لان الخارج المركب من الطبيعة والمنسوب موجود في الخارج فلم يكن موجود منها المنسوب وما ذكره الشيخ في النوع
لطيف لذاته او حد في الخارج فلا يمكن موجود منها المنسوب وما ذكره الشيخ في النوع
يدرج له الدند بالنوع انما هو بالطبيعة كما في الحواس المرض عن الكيفية وكذلك الحواس
لما قال وكل لان الحواس الاولى بنيان على الكيفية الطارض وقد عرفت ان الحواس

بلحيه

اخر وسوسة انه الجنس لا يعقل مطلقا فلا يكون احد حاويا بالجنس فهو لا يكون ذاتيا فهو ساوى
بالجنس والخارج كلا الحصار السبع فانه لا يسد مقدم اجهاد الاولية في الاصالة لا يوجد
لان المعنى عرض للنوع فلا يعقل يصلح للاصالة بالان العارض لا يوجد مركبا فهو حاد عما يلزم الاكور
ان يكون اصلا في العوارض بالنسبة لام اولا الاصلا والمعروض فلما سنا فانا على هذا الاصلا
من كل العوارض لانا عبارة الوجود لهك الموجودات فاذا لم يكن وكل الاصلا وجودها لا اصلا
لانه كان مواجد فيها وجد اصلا عنه اذا كان الوجود ظاهر العبارة وسوان الاراد ان ما لكن
العوارض جملة لحاما كان حصل الاصلا لا عاصوا والا كان نوعا اخر الكون معوا على امور
متفقة الحقيقة وهو الكلي الصلح لان يقال على كثيرين سواء كانوا مختلفين او متفقين وهو
الكلي اعما ولا يساعد لمفهوم الكلي وسنت الكلي لا يعد ما لا اضافة سواء كانت كلية او جزئية
قوله اي المضاف حصل الاصلا من هذه السلسلة من المعدودات الاضافة وحصل الاصلا من
معدوم نوع الاول نوع معدوما رسم مما لا وم الذي يصدق عليه مفهوم الاصلا من غير حسن فرايه
من مبدا المعدوم فراسه كثيرة وان كان وكل الشيء ما عارضه المحدود من حصر من معدوم كما نبه
على اصالة فما سوى هذا الحيث في الاصلا لا يسا فسمان كل واحد من معدوما لطلب الطلب والوسط
الموجود عارض لو محلوله فان كان اصلا فيا موجبا الاصلا عن ارضا كان معدوم كل واحد منها لا
على امور محلوله الا بسه ولا يكون نوعا اخر بل موسطا والا كان نوعا اخر وقل المعدوم من يكون نوعه
مطلق لحسن من وجود المعلول على كثيرين محلولين بها وجود الكلي وجود المضاف والذي يدخل الاصلا من
ويكون كل واحد من معدوما الاصلا من العلة اما نوع الاول او نوعا موسطا وكذا الحال في سنت الكلي
فان معدوم النوع عارض ما سنا محلوله فان اصلا فكان معدوم النوع نوعا موسطا والا
فان اخر او وجود المعلول على كثيرين محلولين بها وجود الكلي وجود المضاف وعلى هذا لعطا النوع اي الشطر الذي
السعلة العلة سواء الدماء وعلى النوع كان في العدد الدماء من موصوفا لنفس وصفه وبعد المعلول
السعلة من موصوف الكلي من السعلة الاصطلاحي فان يكون اعدادها وجاز ان يكون احدها

اصلا فاما

نوعا

الاول واما وجوب الاجزاء عن النوع ولكن الاعتبار يعطي حكم الكثاف حكمه لا يعطي وسان الاوم ان
الوجود بنفسه عارضه لذات النوع الاصلا ما التعاشر في حسن فان اعرى هذه المدعا او مهما كون وكل الحسن
معدوما على وكل الواسطة لم ان لو زد مبدا العدد ويحقق به مع النوع ما لنا من الحسن المعدد لانه بدا
الاعتبار ليس من اجزاء النوع المحدود او الحسن المعدد ليس معدوما عليه الا موسطة لو الحسن القريب
كي سوره فيجب اخراجه عن الحد وان لم يعرض النوع وكل اي كون حسن معدوما عليه ملا واسطة لم يخرج
اي الحد وحده حسن خرج به الصنف عنه فان حسن كما لا يسمى اجوالان كما خرج اخراج الصنف عن الحد
لكونه خارجا عن المحدود وجود مبدا العدد ملا وهو خرج بالنسبة الى اجناسها المعدودة كما الشيء المعدود
الكسب حيث لا يوجد عليه ان نقال كسب كثير واحد ما دون الاجزاء السواء النسبة الى اجناسها حيث
ما يلزم ان يعرض النوع كون وكل الحسن الذي ليس السابق عليه وحسن اخر غيره معوا عليه ملا واسطة
موجودا الى ان يكون الحسن الذي العدد ما يكون اخر مالنوع معوا عليه ملا واسطة
وهذا معنى الصنف الذي يطلق والاصل على ان جعل العالي على الشيء توسط حمل الاصلا على ما تعلق للمعنى
قالوا اخر الى ان كل الطبيعي على الاصلا الا العدد صورته حيوانا فان الجسم الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان
ولكان كذلك كان حمل الحيوان عليه عدم حمل الجسم عليه فان قيل الانسان المحدود ليس معدوما جملة فلا يكون حملوا
طبعا لا نزاع وكل الاصلا فان يكون والمعاني الوجود عليه ليس المقدم من اخر على ان اعداد
العوارض الاولى بعد ان الاكثر اعتبار مبدا العدد من النوع سواء اعتبر اخراج الصنف اخراج النوع
بالنسبة الى حد العدد او اخراجها معا وكذا لان العوارض العشر الجنس اعم من ان يكون اولا او بواسطة
وحد الى يكون العدد او اخراجها النوع العشر على العوارض الاعم لمكون مضافا فاذا معدوما مبدا لا احصى العدد يكونه
اولا فان كان حصر وجاز ان يكون معدوما على النوع وجاز الاخر فوجد العدد يخرج عن الحسن الطبيعي والصنف
مدانا فيشا احدى وعوض النوع الاصلا في سورة الف الناشر وكذا العدد الاولى لكون الحسن المطلق
الوجود الحسن النوع اصلا عدد من على سلب اسلب لان كان صاحب ساحة عشرة فالسورة عشرة فانا
معدوم موضع الحسن المطلق بالتاخر عن الحسن المطلق الا تعالى فيه الحسن المطلق موضع الحسن المطلق

يعني على ما اجاره الشيخ من ان الصنف المعدود هو وجود بسيط الحسن المطلق فيه الاسكال واما اذا فسر
بالنسبة من حيث هو لا الاسكال لانا نعود الى ما اجرى عن الطبيعة بالنسبة الحسن كان معدوما الحسن الذي
من موضوعه لحسنه نوع لو يعرف عرضا لفظ الماهية والحقيقة او الصنف لم يوجد وكل الحدود وهذا اصل
اي اذا كان الحسن ما خوذا في الوجود الحسن المطلق من حيث هو هو وجود النوع الاصلا في المطلق
الحسن المطلق والنفس عليه ان تقال الذي كون في الوجود معدوم الحسن المطلق يمكن سد المعدوم
للنوع الاصلا المطلق وما عرف نظائر ما سوان ما حدود عليه الحسن الطبيعي من الطباع ليس معدوما
ملا واسطة من مبدا الوجود واذا نظر الموجود المذكور في الصفات والوجود كذلك ما نظر النوع عن مقصوم
والسعة وسوا انه اخص كاسم مولين وجاز ما كان صدوا ما كان نظرا في على الحدود وكيف
لسمها اذا كان كلها ولم يخرجه عن كونه مضافا لحسن مع اخراج الصنف الاعلى وجاز ما سوا
لا ان المراد كونه فاعلا من في كيفية على الاولية ما حسن من ان اخص الكلي المعلوم
جواز ما يعد الكون نوعا لا عما كان الصادق الماسي فانا كان والمراد على هذا الصادق وهذا
الى من ليس الصادق نوعا لا عما كان الشيء وكذا الاصلا من الحسن المعلول في الجواز على السبع في البصير
مع كونه اخص من الوجود في ذوات الحسن وان احدها الحسن الذي سوا الكلي بعد النوع الاصلا
والسبع في ما سوا اذا كان العارض مع ولم يوجد ما لكنه والوجه يحصل الان يعم منها الاخصية
ما لنسبة الى ذلك الكلي من حيث يكون اخص من كل منها وان يعم انها محلولة الوجود والاخصية
النوع والعارض الشامل هي وهذا المعنى الذي هو المراد لان النظر من فيها بعضه مع ما لنسبة
لا يكون كما ذكر الى في الصادق من الصادق الذي اخص الذي يعاد على ذلك وجاز ما موجودا لا يكون السد
جاز ان فسد عدم ارادة كونه نهما معلولين على سبيل واحد وجاز ان يكون الكلي واحدا منها ما لا
الحسية لا مشترك السعد وجاز ما كان يكون احدهما ما لا سبب الحسية الاصلا ما لا سبب الحسية
فيكون هذا الاصلا ما لا سبب الكلي من ما لا سبب الحسية خرج ما لا سبب ما لا سبب ما لا سبب
ان يكون طرفا ما لا سبب ما لا سبب كما ان احدهما اعم من الاخر كان الاخر حسيا لا عليه يزيد فيكون

قوله على ما اجاره الشيخ من ان الصنف المعدود هو وجود بسيط الحسن المطلق فيه الاسكال واما اذا فسر
بالنسبة من حيث هو لا الاسكال لانا نعود الى ما اجرى عن الطبيعة بالنسبة الحسن كان معدوما الحسن الذي
من موضوعه لحسنه نوع لو يعرف عرضا لفظ الماهية والحقيقة او الصنف لم يوجد وكل الحدود وهذا اصل
اي اذا كان الحسن ما خوذا في الوجود الحسن المطلق فيه الاسكال واما اذا فسر بالنسبة من حيث هو
لا يتعلق بالحسن المطلق والنفس عليه ان تقال الذي كون في الوجود معدوم الحسن المطلق يمكن سد المعدوم
للنوع الاصلا المطلق وما عرف نظائر ما سوان ما حدود عليه الحسن الطبيعي من الطباع ليس معدوما
ملا واسطة من مبدا الوجود واذا نظر الموجود المذكور في الصفات والوجود كذلك ما نظر النوع عن مقصوم
والسعة وسوا انه اخص كاسم مولين وجاز ما كان صدوا ما كان نظرا في على الحدود وكيف
لسمها اذا كان كلها ولم يخرجه عن كونه مضافا لحسن مع اخراج الصنف الاعلى وجاز ما سوا
لا ان المراد كونه فاعلا من في كيفية على الاولية ما حسن من ان اخص الكلي المعلوم
جواز ما يعد الكون نوعا لا عما كان الصادق الماسي فانا كان والمراد على هذا الصادق وهذا
الى من ليس الصادق نوعا لا عما كان الشيء وكذا الاصلا من الحسن المعلول في الجواز على السبع في البصير
مع كونه اخص من الوجود في ذوات الحسن وان احدها الحسن الذي سوا الكلي بعد النوع الاصلا
والسبع في ما سوا اذا كان العارض مع ولم يوجد ما لكنه والوجه يحصل الان يعم منها الاخصية
ما لنسبة الى ذلك الكلي من حيث يكون اخص من كل منها وان يعم انها محلولة الوجود والاخصية
النوع والعارض الشامل هي وهذا المعنى الذي هو المراد لان النظر من فيها بعضه مع ما لنسبة
لا يكون كما ذكر الى في الصادق من الصادق الذي اخص الذي يعاد على ذلك وجاز ما موجودا لا يكون السد
جاز ان فسد عدم ارادة كونه نهما معلولين على سبيل واحد وجاز ان يكون الكلي واحدا منها ما لا
الحسية لا مشترك السعد وجاز ما كان يكون احدهما ما لا سبب الحسية الاصلا ما لا سبب الحسية
فيكون هذا الاصلا ما لا سبب الكلي من ما لا سبب الحسية خرج ما لا سبب ما لا سبب ما لا سبب
ان يكون طرفا ما لا سبب ما لا سبب كما ان احدهما اعم من الاخر كان الاخر حسيا لا عليه يزيد فيكون

الاعم مسركا بينه وبين ما سواه اخر ومعولا اطلاقا في الجواب على المعدن بين اعم كون ذلك الاخص معولا
عليه الاعم وجوازا مسوقا سنده ولا الزامه خفية فلا يعد ساكا والورود فالا وثانيا بوجوه الاسوع الا
بما اضرب ما له كل معول وجوازا مسوقا عالى عليه وعلى عرة الكل اخر وجوازا مجرى الشخص بالكل والصنف
بالمعول في الجواب والاستاذ السيد معولا على عليه الى والاندراج ما عطف على الكل بانا كونه معلوم
للخص بطريق الاندراج وحصر النوع كما حصل معلومه كذلك من خارج الخص فان علت كون السلام ان
لعدم معلوم النوع بما هو من نوع الخص بل المدرج عنه جزء الكلي كونه معولا عليه كل اخر وجوازا
علت بعض اعتبار تعلقه معنا لعلى الخص لا ما يحسب جزئه الاول اعم كونه جزئه الجواب على الاصل من
الاعتبار الماهية فلا يكون فارقا لان الكلي بين الشيء لا لامر اخر من الاخر فان قلت لم يكن الخفية
الماهية بما معول عليه وجوازا مسوقا واعتبار معلوم الكل الاصلي لا يقتضي تسليم الماهية يكون معولا عليه
في الجواب على تحكم عليه مطلقا وان يكون الشيء بالمعول مسوقا سدا قلت فيه جواب الاصلي من
اعتبار معولية في الجواب لما ذكر عن الصنف مع الشيء بالمعولية بالتماس الى ماهية المعرف والخفية من
الشيء الى الاسنى من المسوق بالخصوص والعموم والاصلي اعم من ان يكون الى الاسنى من مطلقا او الى الانواع
والعدول الى الاسنى من العموم من المطلقين ان معلوم الاصلي نوعه كمعلوم وصفه حيث لم يكن الفصل
او جدا غير معلوم الاندراج معلومه معروضه يحسب حصل كما او معلومه للعموم ولما يكون كذلك لا وجه
كل حقيقي حكمت وهو لم يكون يكون للعموم جمعا ان فلنا ان سد الحكم سابق الماهية العدوم مسوقا
حكمها او مجمعه وان كان مسدودا وجه حصر العموم بان الاصل الماهية لم يكن مجمعه ومعه المعولات
فلا لو جدها حصل عالي غير ولم يلزم منه اندراج كل حكم مقابل الاندراج كل حكمه له حصل على ما يلزم
لا دليل على كونها اجناسا فان يكون كلها او بعضها اوصافا مما لا يكتبها ووجدنا حصر الوجود والعطف
بانهما من الاعتبارات وكلا منهما الماهية الخصيصة الخارجة والعقلية كونها تمام حصوله بالحسنة هم والسند
الاعم على ذلك الى على مطلقا وجه حصر فقال بان النوع الاصلي اعم مطلقا ونوعه ما ذكرنا من ان كل واحد من

مع يكون الى سائط نوع حصل لسد اصناف الاكان مركبا من الجنس والفصل والمقابل اصلا عن ان
يكون جنسا سابقا على ان السائط اذا لم يستلزم النوع على حد الفصل مطلقا كان السد اعم
لا خذ ما بعينه اولى بوجوه او عرضا اراده الخواص العرض العامة واسار معولا لا تعالى
الى السد الى اخر على وجود الخصيص بدون الاصلي واجاب عنه بان الخصيص افراد اعتبار ما بها اذا
اخذ من حيث ذواتها كان تابع عن الشيء على واحد العرض معها او فرانها ما موجود خارجه عنها كانت اخرا
له لا يحسب نفس الامر بل يحسب سد الاعتبار فيكون نوعيته لها ما الاعتبار دون الخصيص والعقل
بان السد يعني ما هو نوع في نفسه لا ما هو نوع باعتبار العقل جواز الامر لكن انما وجود الاصلي لو لم
الخصيص بل يكون الخصيص اعم من كل واحد من الكلي الاربع الباقية لا ما كلها انواع حصلت لعالمين
افراد على ان اعتبار الاعتبار الوجود حصصها واما كان فقد سلما الى النوع الاصلي او الخصيص كما ان
مراتب الخصيص الاجناس كانت اسالمين الخصيص الكلي مراتب النوع انما يكون الى النوع الى
النوع وفي قوله مراتب اربع على ما سواه على الخصيص على ان وجه السد المذكور سابقا جاء حيث
فعال النوع اما ان يكون موجودا وجه اخر كما ان المذكور سابقا على السد الى سابقا و
الكلام في حصة النوع المطلق لسد الان النوع الى النوع عليها كانه لم يكن من غير فرق فعال في النزاع ان
معلوم النوع المطلق اذا كان حصة للعموم الاربعة كان احد الواحد معلوم نوع الانواع وموجودا
بطبع مجملة كان ح والجنس حلا فان اوضح اصلا والمعلوم مما كما انها اصلا العوارض
كذلك كان نوع الانواع العارض للجنس عما العارض للفصل ما سوى عارض الاشياء فلا يكون نوع الانواع
نوعا اخيرا بل موسطا والا كان نوعا اخيرا وعلى التقدير من وجه مطلق وجه الكلي وجود الصنف
فهو في سلسلة عدد المعدودات الاعتبارية حصل الاصلي معلوم نوع الانواع اما نوع موسط واما
نوع الانواع كونه وصفه وعلى ذلك لم يكن انواع الانواع الباقية له كيف ان يكون وجوه نوع حصل وجوده لكن
النوع الاصلي واما حصل واما نوع حصل ولكن وجوه نوع حصل لزم على التقدير الاول ان يكون
المساوي للمعلوم اعم من ما شبه الحركة وعلى الثاني ان يكون مساويا مما سيان محصلين احدهما هو الاخر

ومن هذا تبين ان النوع المطلق يمتنع ان يكون نوعا وكونه نوع حصل واذا قسم ما بين الانواع الى اعم
الاخص حصل بينها كما سنت عشرة ونسبة فاشتبه عشرة منها بالسائر وازيد بالعموم من وجه كما كيفية
النوع حوله على المراد ان احدهما لنفس لكان وبيان ولحول ان النوع الى الانواع انما يحقق بان لا يكون
كمه نوع ويكون وجوه نوع والاول مسوقا مرجوه حصلنا والاستحالة الى شيئين احدهما ان يكون نوعه
حصل مسوقا ومرجوه نوعا اصلا ما والاستحالة ان يكون ولكن لنفس اصلا نوعا فلنفس اعم ومسوقا
مسوقا والا من كونه حصلنا والا من كونه اصلا ما والا من اعتبار حصل به مع كونه نوع الانواع
وما هو السابق كما النوع بساكن لان الناصية اصلا مركب من الخاصة والاصلية الا انها الساكن في
ان احد الاصلين المطلقة وان الفصل كان له معلول ولم عند المطلقين كالاول السبعة ونحوه لم يعلموا الى معنى
احد معلوم النوع في قوله فانه لا اصل الذاتي اي ما لنفس بعد حصل اما ان يكون معولا ما لا اي معولا في
جواب السؤال عن الماهية او لا فالاستسوا الفصل والاول اما ان يكون معولا على حمله من ما هو نوع او
ما لعدد وعدد اخر حصل الجنس النوع للجنس ودون الاصلي وطرح المعول على الجنس ما هو النوع الى تعالى
عليه حمله والى تعالى له حمله حصر النوع لن صاح لكن لنفس وجوه على هذا الوجه يحسب العبيد الاول الى عند
كونه بل حصل ما صار مسدوده ولم يحصر اصلا ما بل لان يحصر معه وجوه ما يكون حصل
فوقه حصل اخر وبين ما يكون وجوه نوعا حصلا وجه حصل حصر النوع للجنس اي يحمل عليها اصلا
السبع في السماء من النوع الاصلي اعم مطلق من الجنس لكن لنفس وجوه ما العبيد الى والا كان الاول
والاجلى لان يكون اصلا الى النوع للجنس لان العبيد الخرجه وقسم الكلي العاس اي موضوعا ما لنفس
من حرسا تهكي في اخراج جنس الاقسام والخرجه للاصلي حد اخر وبعض اقسام ما لنفس بعض الكلمات
بعضا العموم والخصوص والى الاعتبار ما في قسمة الكلي ان يقسم بحسب حاله الى لبعد الحاجات وذلك
لانه اعتبر وجود الكلي السابق لكن من حيث ما يقسم العاس النهاية باعتبار اذ ذلك الكلي
من حيث كلي بما يقسم ما فسار سد بعضها ان بعضها بحسب امور عرض فيكون الاول والاول اصلا
الوضع الطبيعي ان يحصل الاقسام او لا ما ينسب بعضها الى بعض فيحصل الاقسام من الشيء طلاق
بعضها

خلاف الطبع عند مرجح لكن حصل بوجه كما لنفس طلبه وما لم يكن مرجح امور مساوية وليس في ذلك
الكلي حصل اولى معلوما عن مجملا من الكلي من ولا اصلا لكونه معلوما وجوازا مسوقا وحاصلا
دارسا ولا اصلا ما لذلك لكونه معلوما على معين فعين انه نوع وليس عما واذا لم سد مرجح كيف
حصل جنس واذا حصل اصلي الجنس لكثير الصبيه الجنس وليه حصل احدها الاصلي لم يحصل قال
الشيخ وفي جواز حصل هذا الكلي احاطة ما احاطة قد سبق ولم يثبت ان السبب من الغير
بالعموم من وجه واذا كان الاصلي اعم مطلقا لم يحصل هذا الكلي ونقصد ان تعالى ان
اريد كذا جواز في الماهية الاعتبارية والمعلوم الوضعية على ما يرجع الى ان المعلوم
من حصل هذا الكلي والجنس الموجود واما لكلية الوجود وان اريد مطلقا الوجود اعني
احمالة الوجود فلا يكون مفيدا للعموم ولا مطلقا للسبب الجنس وان اريد امكان وجوده الطرف
كيف نفس الامر فهو موجود طرا كون الاصلي اعم مطلقا في الجنس كما اشار الى ما ذكره اصلا
الكشف فانه قال ان السبع من حيث احد لا يتبع الجنس بكلية حصل الكلي لا يدخل له الجنس و
بان الذاتي الذي لا يصلح ان تعالى وجوازا مسوقا ولو يصلح لذلك قد يحمل ما لا يعم
والخصوص فالاعم جنس والاخص نوع ثم ان كان جنسا ما فساد اذا كان نوعا احدها ولا كان
جنسا ثم اعتبر عليه ما على والسر في وجود مقدمة ما خص فيه والمراد هو ذلك الكلي العبيد ما هما جنس
هذا العبيد الثانية الجنس للنوع الاصلي فلا يكون اخره والجواب بانه مبني على احتمال السبع في
الشيء لم يكون لن صاح اعم مطلقا اي يعم لان كان وذلك الجار صدا ان لا يكون الاعم انه لا يكون من
الموضوع بالطبع محمول بالطبع كان فصل يحسن معول بكلية الصفات ومن حيث هذه معانيه موضوع بالطبع
ولا يكون في الموضوع بالطبع فيه موضوع بالطبع محمول بالطبع فلا يكون من حيث هذه معانيه
مصاف ومحمول بالطبع فلا يكون كلية للشيء صلاحا فالجواب ان تعالى كون النوع اصلا ما فيه جنس
مقسم الى الجنس الذي هو ونسبت حالة مخصوصة وبعد ما له جنسه اخر بالكلي ان يكون جزئيا
ولا يلزم مرجح محمول له طبعا باعتبار الجنسية الاولى عدم محمولية طبعا باعتبار الجنسية الاخرى ان ما

النوع المضاف وحيث هو مضاف موضوع بالطبع مقدم الى ما هو مجهول بالطبع مقدم الى ما هو
على النسبتين معا ولا السماء له وبسلم لكن كان العقل الاول فيما كان للمجهول بعد اصل العلم على عنه
بالاصطلاح الى معنى واحد او معدوده كما وكيفا او في فصل الجنس والنوع والمعلول الاول بلوط العقل
كان للمطلق بسلعوله فيه وهو ما يمر به لسن عن سن واسناها كما او عرضا لا ما او مفارق تشخصها او
وهذا المعنى سائل الفصل للشهود والى صدو والنعمن وعدد مرات عن عدو وقد مرات عن عدو
وهذا كما اذا اصلت حال ندو وعمر ما للسام والمعدود وعن وعدد مرات السن عن عدو وعدد مرات حسب
اصلاح حاله وهو فهام علوه الى معرفة ما وسوال الكل الدر بصيرة السن في دابه وعدد مرات الى الون بسم
الحمر الذي الحمر العرض بعوله وهذا الذي اذا اقرن الى وهذا الاقتران ان اعتبر بحسب العدد من كان بين
العدد في طبعه لحسب من اعتبر بحسب الخارج كان بين مبدا انها ان كان له مدا او مان ولكل الون الما
الطبعة لحسب كما السان جهة في العلل اي اصلها ان يكون السماء اكبر من عين كل واحد منها في الوجود و
عرضه محصلة اي الا بطاين مام ما سبه سن في مكل السماء فاذا اقرن به الفصل اقرن اي عمر مبرها وفيها
اي ازال ابهامها وقوتها وما اي حصلها وكلها وحصلها مطابقا ما سبه بوعيه وبعد كل مام ملك الطبيعة
المحصلة المعدوم بذي ما بلوغها في اللوازم الى ارجه ونوض لها ما موضحا في العوارض المفارقة وكذا مدلا
لحس على ما ان صلح لان تكون انواعا محلها فاذا انضم اليه مبدا والنفس يحصل لوعي معيا واستعد
للوم ما بلوغ منه وعلى في ما بلوغ فان العرض السماء ما سبب لها فعلها اعرب ما بلوغ المدلا به وصار
للحوان ناطق السعد بعد الى الاشارة الاشتر وحواصها ولولا اقران هذا العرض بها لما كان لها سلو
الاسعد اذا الحرية المعروف عليها كوانه كذا في الاجوه ومن العرب وطب عليه بوله سوا الذي اذا اقرن وان
الى عروفان من الحرين الذاتي والعرضي وحصل الاجرة ما لا اصلا في الاسبه بحسب السعادة هذا العقل
فتكون العرب اي منها لانها الاصلا في الناطق يصلح للحوان غيرها اي السوالين ودوالا في وليس
وليس سالي الاول ودلك لان كلا اي تطلب العمر اي في الجلد في المبارك في معنى ما اصبح اليه هذا الحكم
سواء كان معنى السنة او اصل او حصر منها فاذا قيل الى كس الالات فكل عمر عن مساكله في السنة

يصلح جرا الحين الخاصة العارضة فاذا اقبل الى السنة معنى ذاته او في جوهره فكل فصل الاسلح
فرما او بعد الصلح الجواب واما اذا اقبل الى جوان سوى جوهره ولا يصلح للمعدود الا الناطق
لانه الحيوان بمرا ذا ساسا كانه والجلوسه وحسن عارض كل جوهر لنا الى جوهر واي جسما واي جسم
هو في ذاته وهذه اي في العدد الاول لحكم انه ان اعتبر جوانب الى العبير عن جنبه الاعتبار عرض
المعلوم لفصل العدد معنى الا ما هو فصل العدد له وان كان واحدا فيه بالكل الما هو فصل
عرض له وهذه لكل نظير وان اسوا العبير عن العدد وجاء المعلوم لحصر النوع انصاف او كل واحد
منها من السنة في العدد والمراد الما كان ما لا كسوا هو مقول المراد من المعلول وجوانب الى المعنى الذي
لا يصلح الجواب ما هو جوهر لحصل النوع العدد الا اذا لم اعتبار الوصف العام في جواب الى السنة
او يصلح للعبير عن الكل عن بعض الكل كان في السنة او في جنس منها واحد الامر من الادم ما جاء به
الفصل المعلوم في العدد ما اعتبار الوصف العام في جواب اي ما لا يخلو عنه الانسان بقال الوصف
العام لا يمكن بساء عن سوى اصلا من جنسه وصف عام بل من جنسه خاصا فهي صاحبه كان الجواب
الناطق والسنة فالناطق جواب عن السوالين وكل عن الجنس وهو الكبار جوابا ما سبه الجنس
والفصل ان يكون بعضه جنسا وبعضه فصلا او يكون كلا ما جنسا وفصلا والامام لا يطلق
بالاصالة المذكور بطلان انها ما حال ان يكون الاسبه لها جنسا من جوانب واحد
من العبير كما جنس مع السنة والمحكي بالاناث اولا يقصد على السنة منها انه كان لو العبير بتلك
المرتبة لا تعالى لو جنس على سنة مرتبة بما من سنا وانما لوم هذا الكلام لا يدخل السوال
عن السنة والعادة وون يوتي الامام لبطلان بالاتصال الاجوا بغسار واحد العالي
في الفصل انما هو على سبيل منع الملزوم لا يجوز احدا عنه ما سبه او منع خصلة وهو
عن محصل الاسبه الحيلة لسبه لا كثر وجودا الى في الطالع الا بعد بعضها وذوالى انها
ما سبه الحيلة الفصل وانما لا يطلق على عام ما سبه الاشتراك الى كلها الا بعد انصافها لها كام
لا ما سوى الذي احد الامر من مسوى وهو من السنة احد الامر من الادم انما بطلان الاكتفاء او

او بطلان هذا السوى في كراء سوى في كل واحد من سوى الامام والعاقد اذا اعرب الذي على هذا الوجه
اصلي ذكر الطارق لكل حيوان الجواب ان سوى لما كان سبب الاسبه محاصة في ذاتها الى كل واحد من
الخصائص بما كان اسمار ما عبر انها مسماه ولمنها ولكون لها الاسبار الخاصة واحد ما معارف كل
بالاعرض مسمى وان اكد لوعا كلا في الاسبه البسيط او لا خاصة لها في ذاتها ولا وصاف الى حرف
ان سوى عدم الاولوية في بيان احد ما لا يرتبط باوكيا ه وانما نسب العقل للكل سوى الطبيعة الخصص
لا سوف على العقل احصاء كيف على احصاء صيغ يوعلى عدد ما يوعلى عليه كيف يعلم الاخصاص
معنى فاعلى يعلم لكل ما سبه الا يوجه ما ووجه الاسلام اشتراك عن جميع ما عدا اخر من ان يكون بعبر الى
مما جرى اعبا ما كذا في الحجر وجوزه به الاسلام الدور على انه كون ان يكون الاسبار في اصل فصل عنه
فلا لم يجوز اصلا واما قوله لا يخص فيه حد سلك كيفيه والمراد ما لعواقد العاقد المذكوره والسوى
وعدم تمام الدليل على الاختصار اذا اعبر الفصل ما مرى السنة فاذا هو مسلا لو ذكر منها اقرن كان منسوبا
كل منها اما جوهرا او عرضا طرين اجراء هذا الدليل في الكم مثلا ان تعالى لو ذكر من اقرن ما وبين
لكان كل منها اما كما او ليس بكم لا سبيل الى الثاني اذا لم يلم ان نقدر على الكم انه ليس بكم لان الكلام في الاجناس
الجوهر ولا الى الاول لانه اذا كان كما فان كون كما مطلقا لم يلم كون الكم جوهرا لجنسه او لما خاصا
عدم كونه جوهرا جنسه والواجب على ما ذكر في الكتاب ويزاد مسالة من اقرن وهذا تعالى
كيان ان جوهره ليس بكم اي يصدق عليه هذا المفهوم هذا السوال في حد وصل هذا الطرف على الكم لما
السبيل ان نصدق على الكم مفهوم انه ليس بكم الا وان ان جوهرا لا ان نصدق عليه انه ليس بكم
جوهرا لا نصدق على الكم انه ليس بكم وجواز ذلك ان سلبت الكم والا ان لا يكون
جوهرا على صدق عليه جوهرا لا جوهرا على سواه فاذا لم يلم ان يكون السوى يصدق ولا صدق موضوعه عليه
بالذات فان العارض الحجر جدا لا يصدق على الكل وكل مفهوم المعاني من الالوان مفهوم لكن منها
لان مفهوم المفهوم مفهوم ولا يمكن كلية على جزئيا فان بعض مفهوم الكلي مفهوم المعاني من هو الذي
كان معنى المعاني هو ذلك يعلم الناطق لهذا الى الاشارة وهو له لان معنى يعلم

بسبب على الحصلة في النوع الى ان يعلم الفصل على حسب حصلة النوع نوع واحد لا يوجد من كان يوجد
للموجود ولكن لان الفصل اذا اقترن بالجنس اقترانا ومزه وحصله نوعا كاعمه في حد هذا الفصل
ولو كان الناطق مثلا مما كان الحيوان الى يوعلى ومحصلا له فهذا لكان سوى حاصلا في كل منها معنى لها
لان المحصل يسلم المحصل والتسليم يوم ما يسلم الله قال الشيخ في السنة الجنس مع الفصول المعنوية مالا
يعتبر مع الفصول الجوهرية لنفسه في ظاهر الامر مالا يوم ولنس لا الفصول السنية الى ليست ناطقة
حصلا ما ذا حلما ان الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق ثم اشتق لغير ناطق فيما محصلا ما اراد ناطق
حد حمل الناطق فصلا منشئا معنى وحمل غير الناطق منشئا غير معنوم وحملها منشئ الحيوان الى
قسمين فيكون كل واحد منها مقسما الى جنس واحد وهذا هو الكلام في الحق وهو قال ان ما كيا ناطق
يقسم الحيوان الى قسمين اراد انه اذا اعتبر اسامه اليه وجوده وعدما التقسيم اليها وقد قسم
لذلك تقسيم هو ابن الجنس وانما علم ان التقسيم مطلقا هو تحصيل الطبيعة الكلية وهو من خلاف
مورد دون ما عرف سوا كان ذكر الورد دونها او مختلفا او غير ما كان مثل الفصل الجنس ما يكون
الى النوع حد كل خصه الذكر مثلا سا مطلقا والعالي على ما تعود لان عدد الفصل الجنس
العالي معناه كحصلة في نوع عدد كان كان حصل العالي في نوع حصل السافل في كل السافل لنوع
لنعني ان صلح كيف العالي حتى كيف حد تقسيم الكل ما تعلم العالي وهو مسلم ذلك بعينه لان الجنس العالي
يحصل في بعض حصة لمادة الفصل ويدل على الحصة عبارة عن الطبيعة فيه حصة انما معدوم بعد
موجود في نفسها ولا يمكن انها بما تمادة الفصل في تصور الطبيعة لجنسه كل الحصة وان معارضه كافية فيها
يكون الفصل على ما حصة النوع في حصة انما حصة اي خصصها والدلائل الواجبة فيه عرفوا ما الطرفين
لا الدليل الاعلى هذا المعنى وما كان الدليل الذي اعترضوا لوم الذي على ان الفصل على الطبيعة الجنس
الا يكون في قولهم لو كان الجنس عليه الاسلام واحد كنصر نوع واحد وهو نطقا فيه على ان المسلم هو
الطبيعة الجنس لا الحصة فانها مسارة وهو منه وكذا الدليل الاول ذكره الامام على ما وجد الشيخ فانه الذي على
معارضة هذا المعنى فان الحصة لا يجوز ان يكون علة لذات الموجود ويجوز ان يكون علة له من حيث انه منفرد

بالصورة لانه ما عدا وجود الجنس هو امران الصورة وهو طرف الفصل ومجموع ان يكون لطرف في الفصل الى الاجزاء
والوجود والا امتنع حمل احدهما على الآخر فلا يصدق رسمها عليه بكمال ذاته لكان الفصل علة لوجود الجنس
الذي لا يمتنع ان يصدق الجنس بدون فصل من فصول وسوط مطلقا فيمكن ان المراد بكون الفصل
علة لوجود الجنس اعني علة لمجموعه ورد وان اهمله كما ورد وكما فصلنا هذا النحو من رسالة
فحص الطبيعي فاذا قال سائل العلة في الصورة التي هو كذا وانما لا تتعلق على حد هو الماهية الموجودة فاذا
حصل قد صورة مطلقة لها انتفت سلسلة الصورة والصورة الجنسية ما فيه مكملها صورة الفصل ليس
من العلة الا حد التكميل وانما له الا ما هو ان مراتب التكميل والا الا التكميل بحسب مراتب الا حد كما ان
لكل العالي تحته اهمام كمه وتعيان يطبع فاذا انضم الى فصل من على اهمامه وصعد بعضا وتكمل اهمام
الاهمام ونزداد الكمال بهم فصل فصل الى نوع اخير مثلا اذا اضيف في منكر صورة الجنس ترتيب
بواعث فاذا انضم السبب وزال عاد البلد حصل صورة الجنس وزال وكذلك الاهمام العظم وتردد
والحاد والطوان فاذا اقترن به الا الما من الفصل الاهمام وسكنا الى النوع لا تعالى الاهمام والله ذو الفضل
ما هان في النوع تكميل سوى مد محصلة وليس عرضا مد محصلة لانه تعدد الاهمام والاحاسيس
بالنظر الى الاشتراك والتعاون الحاصلة في النوع لا الاهمام بحسب ما فيه اذ صار كل منه معينه بل بحسب الاحاسيس
والا سمى الحاصلة ما هو العارضة لها ورهم الاحاد والماهية كما ظن جماعة فانهم قالوا ان الناطق حيث
السلوك معها من الاشتراك والملكي وسوء مام المشكل منها فيكون جنسا لها والحيوان فصل عرضا
عنه وسوء مام المشكل من النوع الذي لها والناطق فصل عرضا من الانواع وهو له مدا الكلام اذا كان الفصل
علة لتحقق ما ذكره او لا من الحيوان الجنس لمدى علة الفصل لطبيعة الجنس وان مدا النوع انما هو على هذا التصور
العلة بعد كون الفصل علة لمحصله وسوط لا صح ان يكون لما مهم واحدة فيكون له رسم واحد
اي جنسان لا يكون احدهما جزءا له وحصاله وذلك لانه لما انضم الفصل الى احد منهما كان فصل نوعا الى
صار مطلقا لها مهم لما مدة النوعية بالنسبة الى ذلك الجنس الا حد فقصور ذلك النوع فلا يكون جنسا له وان لم يحصل
ما يصير نوعا كاملا لما كتب الله من احتياج في ذلك الى الجنس الا حد لم يلزم ان لا يكون الفصل وحده فصلا اذ لا

المجموع

فلا يكون الجنس

لا معنى للفصل الا ما يحصل ويتكمل به الشيء فصيه البهيمة على يكون المجموع من الفصل والجنس الا وحده فصل
متى علوا اقترن فصل واحد لجنس في مرتبتهم واحدة لكان وكل هو عين مباين
فلزم تخلف المعلول عن علته ولا محذور في افتراقه باحاسيس متعددة في مراتب مختلفة كالناطق
في نوع لا يكون بحسب احاسيسه النفسية والبعدية وسوء الا الاول على ذلك يبدان ما يثبت اسما من ان
الفصل لا يقارن في مرتبة واحدة الا جنسا واحدا لا الا ان الفصل من مرتبة واحدة لا يعم
الا نوعا واحدا لجواز ان يكون لكل الماهية الواحدة المركبة من الجنس الواحد والفصل البعض الذي
اضافة مقوما لانواع متعددة في مرتبة واحدة فيكون ذلك الفصل انما مقوما لها كذلك الجنس
فانه اذا اقترن بالفصل الما مر وحصل منهما الحيوان العموم الا وانه كان مقوما لها في مرتبة واحدة
ولذا يقال هذا ما لو احد لان العالي الفصل العديد الى العموم الا نوعا واحدا في مرتبة واحدة اذ لو قوم وغير
كذلك لجعلت المعلول عن علة لان الجنس الجديد لكل منها لا يوجد في الا مر ان المقوم ذكر لكم الكتاب
ما وارد فيها ذكر الحالة مع جهة السابق ما ورد فصل مسلك منها كما عرف عليك بتنبيه وعرفه
احرى ان السالب صنع الثاني على ذلك كما ورد بينه وبين ولده وتعدد الفصول المتعددة لا استلزام
موارد العلل على معلول واحد لان كل يعتد على المحصل لجنس في مرتبة ولا سكان طبيعة الجنس في مرتبة
احرى الفصل بما امر واحد الاب صحيح ان موارد عليها علمان كالواحد بالنسبة لا لسبب الى
السلام الى الا تعالى بعد التعارض اذا ما عدا الا الاول من الوجوه فان الاول من على اسباب الموارد
السابقان عليه جسمان على اسباب العلل وبعد مجلوا ان الجنس لا يكون عن الفصل اذ لا يصدر الفصل فالمعلوم
الجنس لعلة كان علة فاعلة لحاصل مع جهة اي مستعد بالمباشر بحسب عموم الا نوع مقوما معلولها وهو مرتبط
اسباب التعلق في الجهة الموجبة وكذا احرى الموارد على انا نقول لا يكون تعدد العلل الناقصة في حصول
واحد كالنا علة فاعلة وعرضا لانها اذا تعددت لم يرجح بعدم الاحتياج وعدم الاحتياج معا لان احدهما
باق العلل كما هو في المعلول فلا حاجة الى اخرى بما يعكس تعدد العلل الناقصة في حصول واحد مسلم تعدد
العلل التامة اذا يكت ما سبق من الجنس لو لا سعر كان كل منهما حصلا وفصلا ويتعاون حصلا

في مرتبة واحدة فالا يعني تعاون الحيوان والناطق والحيوان يتعاون الابيض والاسود
الاحكام العلة وتطلق ما دعوه من اسمائها وحولا وعرجا حيث وجاء الاشتراك ان ممان الكتاب يحمل وجوها
اذ يوجد لها في الحيوان احدا وان قال حد مطلقا عند العلة بعد اهم لعلة فان قال ما مر هذا الحيوان المطلق
لعسر الا تمام تطلق الى السراج انها فيكون الاسطقات اذا وجد عن التماس بالعلة والمراد ان قول وللماس
بالعلة يحمل توجيهين كل الاول انسب في الكسوف وجهان فاعلى العلة ان الفصل علة لجنس الجنس
منه ولا وجه مطلقا وذلك لان اطلاقها انما يطلب اذا كان مبنى على جنس او جنسه منه ولا يكون الفصل
علة وفي كون جنسه لا وجه ورمنها قال صاحب الكسوف تطلق على الاسم مان لكن والمعرفة بالارادة
وان كان كل منهما فصلا ورسما الحيوان بعد اخرجه منه وان كان الفصل الفرس مع كان يكون
منهما فصلا بعد اولا يكون فصلا لجنس الحيوان لما واذا اما يكون فصلا الفصل فاذن كل منهما فصلا
وعاد الاشكال ولا يجوز ان يكون الفصل مجموعهما لا حسب كون الشيء كمال الطرف الغير بالنسبة الى نوعه على كل
منهما قد بطل غيره واما الناطق بالعلة فلم ان يجوز ادخل لان العلة الوجوبية للجنس الفصل الوسيط ودخل
مجموعهما ان كان كل منهما فصلا ورسما لجميع فلا اسماع فصلا ليس جنسه جنسه جنس على المحذور
المذكور اي تواردا العلتين على معلول واحد او نحو فاعدة العلة بل كل ما لو كان مما امرين متساويين كل
واحد منهما كان كل منهما فصلا ورسما وكل ما كان من نفس جنسه وامرين متساويين لكان الفصل
كان الفصل العديد مجموعهما ويكون كل واحد منهما فصلا بعدا ولا يجوز فاعدة العلة ولا الوجوب
فعلى كل ما مثل لا تعالى مع نوع الفصل اي ما ذكره انما هم اذا كان الفصل في النوع والمخ وهو
كذلك بعد جزء معوم له في الرسم ومع نوعه انما ما ذكره من المطابقة فلا يجوز ان يكون فصل النوع الفصل
وجود ما الشيء مع المقسمين فلو يرد حصول المطابقة بما مر عدم كما فلا فهذا السؤال مستدل على منع يكون
اما على الجنس معوله بعد ان الفصل اي يجوز ان الفصل معوم للنوع في الخارج وكذا خصه المطابقة وتبين
عليه كلا من واذا اختر ما دست الله المطلق فلما في المسمى ان يكون الجزء من ما هو المقسم محمولا والفصل
والوجود مع النوع الفصل والخارج واما الحوادث النقوض تعالى ان اذ عم ان ما مثل ما ذكره

ذكر بوجه علام انه نوع محصل وان اذ عم انه لا ادم من لوازم ما مثله فلا يكلم النقض انه حرى لا لوازما
ما ان يحمل لحيوان العدد الناطق نوعا فصلا من الحيوان وحصا لكم ان العجم ومثل هذا يكون للحيوان قد
العجم جسم واحد معدا بالناطق علامة الى نوع وحسب ما فان السلوب لوازم لا الشاء بالنسبة الى
ما فان لسبب اذا ارادوا للوازم لا امور لها وجه فان السلب عند لا يكون لا لما كان اذا لم يكن السلوب
مع لسوب للسلوب سلبه وجد يكون لا ذا حصول السلب بالنسبة الى النوع الى الجنس لا يصح
والفصل بالنسبة الى نوع فلا يكون السلب فصلا لنوع بما يكون اسم محصل مضطر الى استعمال
السلب معلوم وجوده لعدم يحصل على لازم بالفصل في وجهه الى كل الازم كما اذا وجد ان
نوع من الاشياء في الحيوان ان الناطق وكان الناطق فصلا لنوع الحيوان لكن من اسم محصل بالنسبة
وارد له مع الناطق كان من الناطق وجود الا دلالة الفصل فاما معاه ولا اذا كان اعم من الفصل
واحد من انواع الحيوان كالمتوسط لجميع الدلالة شيء من كل الفصول فالسابع وعدد الذي
من اما معه عن الفصل معاه لا يحصل السلب بل يحتاج في الوازم الوجود به انفاذ اذا لم يطلق على جنسه
الفصل من عبر عنها ما ورد ما الحصلة كانت ناطق فلا فان الشبه بعدم اعدد الا ادعى على الا نوع
عنها بها جنسه من كل عدد الفصل في مرتبة واحدة كالا من الحيوان الجنس لا يكون الحيوان جنسه يمتنع ان
لكن فصل حصل جد سواه الا لجواز ان يكون للفصل جنس فاشار بها الى الا لا لجواز ان يكون للفصل
معوم لا يحصل الا بها واذا حصل الا جزء والا لكنه لا ما سبه من اجزاء مما يتعدد ويتوقع في الا ما المعوم لا
تكثر اما الفصل والا فان والا لكان اي عدم دخول الجنس في الا ما للنوع لان جزء الفصل
عدم ان يكون الا الا الجنس لا يعم من اجزاء المحصل ويتوقع لنفس كل جزء خاصا او فصلا عدم
من اجزاء محمولة اما ما ذكره تعيين اجادة او عرضه كالبيت من السقوف والجدران فلا يكون من
كل الا جزء خاصا ولا فصلا لكونها عرضا لكن وجد من اجزاء محمولة فيكون كل واحد من جزء
اما خاصا او فصلا فاما من ان الخاص لا اجزاء المحمولة فيها لكن لا يكون الا يكون بعضها خاصا وبعضها
فصلا بل جاز ان يكون كلها فصلا لا عامة من اجزاء مركبها من الامور المتساوية علة كل جزء منه

يكون لوكيهما من الجنس والفصل ولا كل ماسية مركبة مراجا بحيث يكون لوكيهما منها واحد اعلمه بان
الماسية لها لوكيت من جنس وفصل فلا بد ان يكون لوكيهما من جنس وفصل او الجنس احد الامرين
اعم من الاخر فقط واما ان يكونا مثلين لماسية مساوية لا جنسها وفصلها لان ذكر الجنس صادق
عليهما وعلى نوع ونوع عام لهما وكل منهما مع كونهما مختلفين ماهية فيكون جنسا لهما ولو لا الاعم فصل
لماسية الملزوم لانه جزء ماسيتها وللماهية ثم والماهية غير اذا تساويا وهذا الغير كما مع انتفاء جزء الماهية بين
جنسا عاما وفصلا عاما واجود بهم المقصود وهذا جنس الى جزء الماهية لا كمية لها او الاعم
ان لو ان بينهما اسار الذي يوجب السعة وهو ان الفصل اما يكون فصلا اذا كان عاما
سار في الماسية وهذا الجنس وهي عليه انا لا نعرف ان لو لا الاعم عرفا الماسية العاص الى وكل الجزء كيف
ومنوعا وعلى ذلك لو لا الصادق ان كان صدقا عاما وان اخذ كونه داخلا جنس ماهية
ودرد ان وصف الذاتية اما عاما في فلا يكون الماهية ومهيتها وفصلا للماهية الموجودة او وجود
وان حصر لو لا الفصل الى البطلان الذاتية يوجد مهيا لا ذكر على سبيل التمثيل
عما في وما الجنس الخ ردوه مثالا على مذهب الدليل والوجه العام يخرج عنه نوع الماهية بالعارض
والنوع وفصله الموت الذاتيان ولا الفصل المقصود لكل واحد منهما قال السيد والماهية
العقيدة عبد المطلب ما عن احد الله تعالى لعلى اسمى من نوع واحد وجوهر اي لسن موجودا بالذات
سواء كان نوعا احد اولا والاسعدان معنى اخذ ذاتا ماهية لكل عارض خاص ما كان ولو جنسا
لكن السعادة في الاخذ الماهية للنوع بالذات الفصل مجموع الجنس الاول وموجود اكثر
من جنس واحد يخرج الماهية وكذا خرج به النوع وفصله الموت بالعقد ان فخرج الجنس والفصل
المقصود لعلى المقصود نفس اصطلاحه وخصص الذاتي بحيث لا يعدوا وعرف ما يساوي لعلى ما يشمل
والا اسعد من اسم الماهية بالنوع ولم يخرج النوع الرسمي ما يعد الا ما ذكر ولم يخرج عرض
الوجود العام بالعدد ولو كما ذكرناه وحل العقاد ان ان الوجود العام احد قسمي الوجود الذي
تعالى الذاتي على خلق محمد والماء المسدد صار اسم الوجود من الله ومن ما موجب الوجود

للجزء صار عطية الاتحاد وحصيه الى الوجود سلكي لوجوه الى آخر ما مسطور فيه لا ان اراد جنسه
وكل الوجود العميم بالعكس الى موجودا شاهدوا النطقان وان اراد جنسه الجملة عبد الوجود
الذي كل منه اضافة يكون جنسا كالحيوان فانه عرض عام للناطق وجنس للانسان وكالماشي
فانه جنس لهما ايضا من الذي من والماشي على اربع قوائم فلا يكون نوع وجنس للماهية فارقا بينهما
فلا اعتبار في كل الجنس بحد العموم والخصوص يعني ان مرجع جنس اسم الماهية المطلقة بالنسبة
الاذهان موادر جنس الناطق الى الوجود العام مرجع في السبب العموم والخصوص كما هو حيث
على اجمالها حيث جعل المصنف عبد الجنس جارحا عن الماهية ومدرجا في العام وفي وجه مساواة
الرسم للرسوم كلام سيطلع عليه ولم يوجد الا بتباع بالموجود وجعل اما ذكر على ان الماهية لا يكون
بينه الاعد كونها لا ذهنه واما ان اللزوم فلان اللازم الذهني ما لازم من تصور الماهية تصورا لا
يلزم من تصور تصورها فلا يصح قوله ولم يكن الماهية لازمة بينه لم يلزم من تصورها موقوفا على
ماهية له فلا يصح التعريف بها لا يقال لو لم يكن الماهية موقوفا لما موقوفا لما
ووجه لا يدخل الماهية موقوفا لماهية موقوفا كما لا يخفى فان قلت يرد هذا السؤال ان تعالى الموجود ان
الماهية موقوفا فلا بد ان يكون تصورها مستلزما لتصور الماهية فيكون تصور جامعا كما هو من
لزوم اللزوم منها فيكون الماهية موقوفة لازمة بينه فالعلاقة وعدد من هذا الخلط وعدد من هذا التنوير
ان قوله الماهية ملزومة لماهية صدر في السؤال وانما ذكره ليتخلص ان اللزوم من جانب الماهية
لا من جانب الماهية كما اللزوم عرضا موجودا فان قلت هذا يرد السؤال ان تعالى الموجود ان
الماهية ملزومة لماهية اول المدعى غير الشارح عنان الكشاف في السؤال الى قوله فان قلت اذا كانت
الماهية موجودة للماهية فان تصورها مستلزما لتصور الماهية اي واما يكون كذلك لو كان الحد منهما
مقصودا ولم يوجد اللزوم ولا لزم منه محال آخر وهو موجود اذ لم يكن ان تصور الماهية مقصودا
ولم يلاحظ الفصل في حده فان له الحد منهما ولو جزء لا حظها لكان ان موجود في حد هذا اللزوم
على ان آخر سدى تصور لظهر والحد على هاس اللزوم الخاص وليس يمكن ان ما تعالى منها الذاتي

مرجوع الى ما هو للماهية ان تصورها لا يلزم تصورها مع التصديق باللزوم الذي منها على ما كان فاصل
مرجوع اللازم الذهني بالمعنى الاخص من ان اللازم ما لزم من تصور الماهية تصورها مع التصديق
باللزوم ثم ان الاولى الذي اشار اليه انما هو على طريقة العموم دون ما هو المختار عند الاستدراك
من ان اولى من الماهية الموجودة التي عرفت عن الفصل الاعتبار وقد فصل ذكر من الوجود العام فصل
من الماهية العرضية لكون اولى ولزم الخاص المركب ما ذكره في توجيه لزم من اذ موجود الذاتية موجود
لان الوجود ايضا من تصور على الوجود العام وكذا لا في موضوع لتصور وعلى العموم ولم اراد بالماهية
البسيط ما لا يكون حصوصها بالشامخ مركبة فصل جوابه الصادق الخاص بسيط لكل واحد يخرج
وكذا ماهية ما كان احد جزءيه ماهية والاخر اعم كما لا يكون الخاص فانه لا تعد ماهية مركبة بل لا الذي
تركيبها من كون السامي مما موجود لكل واحد منها اعم من جنس ماهية فلك ان تفسر الفصل بما ذاتا
وهو من كما نحو لمن على النوع في طرف ما موجود فان كان ما تعدين قد كان عليه كونه وجود
بالحالات في الجواب كلية العامة والموجودة والنوع اعم الجنسين والى ذلك العامة على
حكم انها كان على النوع في الطرف وما كان عليه من الصور وكان فصل السعدية اما كما
بالطرف ما سوا وجود اما وجوات ما موجود فانه يكون الى النوع يكون داخلا في الجوات من المسارات
من الجنس والفصل ان دفعها عليه لزم ما يجب اليه من الاولى وجوده الشارح ذكر ما ذكره في السعادة
ما عدا ما كره الجزء من الاصل اعني كون كل واحد منها جزء الماهية النوع منها والعدد
صاحب الكشف حيث يكون جنسا معه مما ما كره الجنس مع الفصل يكون جزء الماهية النوع وسعة جواص
للاعم في كونه جزء لها وسعة جواص ذكر في حيث الجنس على علة وجوات ما يعلوا ورد على هذا الجواب وما
او طرف ما هو موجود على النوع المقدم من طرف ما موجود الجوات كما يسمه الذاتي
انه احد جزئي الجنس العام وهي الماهية من الكثار من الكثار ليس بجوهر في مسمى ما كان
اعم واحد من الماهية الى كل واحد من الاربعة الماهية والاعم من الاربعة الى كل واحد من الماهية
والاعم واحد من السلسلة الى كل واحد من الاسمين الماهية والاعم واحد الاسمين الماهية

على الاعداد اما حصلا في موضوع واحد فاما ان يحصلا بالامكان وان لم يكن فاما بالفعل ومع
قوله من سوى ما ذكر اي من الطبيعة بعد الاعداد فيه قابله للفصل تقسيم الطبيعة بحسب ان تعارضه وكل المقابلين وجوده
او قد يوجد له الفصل المعين وقد يوجد له وهذا انما توجد للجنس موضوع خارجي والاول الموافق
لعبارة الشفاء بان يقال او قد يوجد للفصل المعين وقد لا يوجد له ومنهم من يسلك ما ذكرنا
المسالك من قال ان من الصور ما يتبع فاقد ما عاطبه الجنس فلا يكون فاقدا له ولا ادوم منه بحسب
الفصل لا بعاقه وذلك فيما الاسم مساو ومن فاقد فقط المزوج وفيما نطق وجود في الفاقد
العدد والذي هو صرح واصح عنه بانه فصل الروح هذا الاسم بالعقل الى مساو ومن ولسن جاري
العدد واعني الخط والسطح والجسم الاسم المعنا بالعقل وقوله عما حصلت من جهة الفصل
اما هو اسان الما عدم ان المعقول في حواس الحيوان الذي لا يعقل وانت ما موجود فلا تكون
اصلح عند من الوصفين في شيء واحد حسب الى امر واحد ما عسار من محلهما من قال الشيخ على
المساسة صحيح على ذلك الوجه الذي فعبارة تفهيم المعقول في حواس ما موجود المعقول في حواس الى ان من هو
لان اخر ما في قوة السلب واما على اصول هذا لا يخلو من ما في السلب ان لا يمتنع ان يكون ما العاس
الى ما يسار كه قد معقول في حواس ما موجود ما يعاس الى ما يعاد بلغه معقولا في حواس من وجد العدد لا يمنع
ان يكون حسل لس وفصلا له انما ما عسار من وان لس لو يسلك لكون الا واحدا الحيوان الى امر سه
كان فاقد ولكن الذي هو حس يس لا يكون الا واحدا الماهية من اجناس وحس من هو مرتبة اخرى اذا لم
تشرط حيوان يكون كمال لو الحيوة موجودة كالحس والحركة بالارادة فانها غاية الامر فصلان فرضان
للحيوان وان حس المدرك الذي يكون بالاخرة حس واحد الماهية وطبع الحس الذي فاقد وفصل
بعضها بعض صار بانضمام فصل الحيوان الى ما حس واحدا وهذا الحيوان والفصل الكثير
الى الاعداد اقل كالعاملة الاعداد والناس والناس والمركب بالارادة والباطن الاعداد فاقد
منها اصلا ولس كما قال اي العاس الى الهيولى والفعل كالصورة بالعاس الى العاس انما هما ولا يتناه
اي لا يطرد ما ذكر بعاصها الامان تعالى والذي كالماء الشيء الى الهيولى الصورة له اي بيانه الاسكان

لا يسمى لا ان يكون الشيء الواحد كالماء وكالصورة معا بالقياس الى امر واحد وذلك لان كونها
كالماء والصورة للنوع لان الطبيعة بحسبه عند الامر من قابله للفصل واذا الطبيعة الفصل صار اي
ان يكون حس لس موجودا معا متحصلا بالفعل في الماء والصورة المقتضى الماء تركب منهما وحد طبعه من هذا
الانسان اضافة الماء وهي المفصل الذي هو صورة الصورة له واما انها ليست ماده وصورة للنوع فلانها لا
يكون ما ذكرناه في الماء تركب منها ولا يكون في احدهما على الاخر كلا ولس الفصل فانها يكون على النوع
احدهما على الاخر ولان الماء الواحد لا يكون فيها صورتان متماثلتان كلا ولس الحس الذي يحصل منهما
تاما واحدا ولس ما من النوع بانه لا يكون ما الجسم الذي ذكر بسببه وبين الفصل والنوع كون الحس
وليس هذه المساسة في المساسات بالسلب في الاسباب اي اولى لا من ان السلوب تكون هذا الحد صورة الا يكون
كذلك فيس الحس في النوع والنوع لا يكون لكن هذه المساسة ان النوع لا تكافي الحس
فما الحس عين النوع وهذا لا يتبادر الا من محلهما وفي عليه ما موجود بطابعا وكل واحد من النوع
ولس يفصل على الاخر ولا يفضل بالاخر عليه فالحس يفضل بالعموم اذ ساوى موضوعا فاقد
عن موضوع النوع وهو يفضل على الحس بالعموم فان الانسان مثلا يعم من الحيوان وهو فاقد عنها
وهذا السطح والنوع معقول في حواس ما موجود والفصل واقع في طريق ما موجود في اي شيء هو لدون
النوع فان الانسان وان صلح حواسا في حواس ما موجود لكن ليس له ذلك الا والنوع له
بل بسبب السطح والفصل الا وهم من النوع لا يعقله ولا تنسبه الى نسبة الصورة الى المركب كما هو الحال
المساسات الوصفين بانما سعدهما لانهما اما ما يعقل بعد النوع على احد الانحاء المذكورة وما لا
الا بعد الزيادة والنقصان والشدة والضعف كما هو المشهور كما في الوصفين فانهما قد يعقلان بعد
النوع مع ان يكون كذلك من حيث الموجودات كالاول والعموم فانه قد يكون كذلك بعد عشر
مساسات بحسب المساسة فيها الاول المعروضا ما يكون من الاشياء من طبيعة مشتركة او عرض مشترك
فاعمه من واحد منها ومن الاول والثاني فانه وكذا الحال في سوى واحد مما هو
كل واحد منها الى امور متعددة فالحس فانه في النوع من المدرك وحس للسامع والمبصر وهكذا

للحيوان وخاصة للمدرك بالارادة وعرض عام للناطق وليس الحس فصلا للفصل ولا الفصل نوعا ولا الاضافة
الى فصل اخر فيكون هذا الفصل بالحقيقة وذلك لان الفصل الذي هو فصل للحيوان ومعين وغيره فلو كان
الحس فصلا فيه لكان فصلا وخصه الا العدد الاخر وهو ان الحس لا يحصل له الاغراض ودرنية عاقلة
وقوله فيه بالمثال وقال لو دخل الحيوان ومعدوم الناطق لكان قولنا حيوان ناطق بعبارة قولنا حيوان
موجود ان ذو نطق وموجود نطقا وهذا بعينه جاء في الاصلة وما المسعود الى كل واحد من الاقسام
عند الفصل اما موجود على النوع يعني ان الكلمات الاربعة ما فقد في انفسها اما نقصان الوصف فظ
واما نقصان لحق الفصل فلانها لا يوجد ان السعادة والماسة على الكامل المسعد من الفضيلة وجزء
فلذلك اذا حمل بعض الكلمات على بعضها حمل معارضا كان ذلك الحمل لا يعاد الى النوع واذا اراد الشيخ
الوجود فاذا علمنا كل حيوان ماشي كان معناه كل ما صدق عليه الحيوان من الانواع واذا قلنا
واذا قلنا كل ناطق كاتب بالامكان كان وجه الى الجنس واذا ان وصف عارض وكذا نظائره فيما
الاحكام المتعارفة اما سوى النوع واذا قد ذكر من ان ولا يحس على الفصل ولا الوصف العام لما كان
كذلك لانه الى معدوم الفصل واذا حصل الفصل عسوانا وحال الحس على كان حال الحس متغيرا بالنسبة
الى ذلك الوصف العدولي الى ما القياس الى ما عليه صدق الحقيقة على النوع واذا وكذا الى ما عداه
وهو من ترك الحقيقتين والحصول الحيوان الحكم اما واذا لسوء حالة كان الموجود عليه اذا ما ساوى
الفصل ولا خاصة وذا الاذا السعوية والسوعتان كان حس او نحوه من الاعراض الكلية والوصف العام
بالقياس الى الحس لا يكون خاصة كالمسعول الارادة فانه عرض عام لان خاصة للحيوان وكذلك
خاصة الشيء من الاحساس اذا كان قد يعرض لغير ذلك المعقول كما مساوي قول السعدة والضعف فانه عرض
عام لكن خاصة الشيء من احساسه واعلم ان سعدة لا يحدث سر كيف بعضها مع بعض طرق الا
ما صاوفا فليس يركب مع الفصل فيقول الفصل ليس كحيوان يكون حس ما قد يكون فصل حس
فان المدرك كمثل الناطق وكذلك وهذا الذي مع ان كل واحد منها فصل لمعقول احساس الانسان ومهما كثت
وسواء حس الفصل عن معقول قطعي كما سلف بحثه وانما قولنا يمكن ان يكون حس ما يقع من
لس

ان حس الفصل يجوز ان يكون حس النوع وهو مناف لما مر من قوله الاعرض عرض عام للفصل
اذ لم يجز ان يكون حس النوع وحسا ما الفصل ومعناه انه انما لا يقال ما مر لنا سوى الحس ليس
لانا نقول حس الفصل لا يخلو حس النوع فانه ان يكون حسا قبلنا او بعدنا او الاول لا يخلو ما ذكره
وكذا الثاني لان الحس بعد حس حس الوجه الذي هو عرض عام للفصل فيكون مناقضا لما ذكره من
ان حس الوصف لا يجوز ان يكون عرضا عاما لما للمعلوم فانه حس لا يحس الذي هو عرض عام لان
وذلك لانه لو لم يكن عرضا للنوع لزم ان لا يكون العارض بما هو عارضا حتى وان العموم النوع لا يكون
عارضا له بل العارض هو العدد الاخر فان حس الشيء الذي هو الاكثر من الوصف العام والحس عرضا عاما
النوع قلنا ان الكلام في الامر الاخر الحسية لمن هما جاء فانه النوع يكون لكل الاعراض الحاصلة
منها لما لا يعرض الا بعض موجود الحقيقة وان كان عارضا للنوع الا انه امر غيره العقلي واحد لا يحصل
له وحس الوصف العام بالقياس الى النوع حس النوع فلا يكون عرضا عاما بل خاصة فان المعلوم
خاصة لبعض احساس لان وصف الخاصة فيكون خاصة للمعلوم فانه حس للاعرض الذي يكون
خاصة للموجود لا يكون لكشف الذي هو حس المتعلق المخصوص لان خاصة الحس قد يكون
النوع وقد يكون عرضا عاما له وسط وكذا ما يكون خاصة النوع خاصة للنوع فان العقل اذا
له خاصة فارقة للنوع لها خاصة له انها لان افراد العقل من افراد النوع لكن خاصة العقل
قد يكون خاصة في النوع لا افراد ما يكون ما سبه مما من مساو بين او كان ما سبه واحدة وحصلان
من النوع لها حس والمركب بالارادة وكذا واحد منها خاصة لان وهو مقوم للنوع وعرض للنوع
للنوع بلا شبهة مع عكس لها لان من الاعراض العامة للنوع ما يعد خاصة للمركب من النوع
بالنسبة الى العقل من حيث كلما كان الحس عرض العقل ومقوم النوع هذا لا يحصل من
كلام الشيخ في المباحث والمباحث لا يعلم الاعتبار والامين ان لنظر لكن هو عرض فيما
الاعتبار ما عدم من فاصل الحيوان الطائر سلوبا بعاما ان اولا خاصة لا الحيوان الطائر
اما سوا السلوب الاعتبار لحسبه الاعتبار لم يوجد ما المسعة ما يكون موجودا في الخارج والاعتبار

ما هو تابع لما اراد ما يكون مرده بحسب الحقيقة دون الاعتبار وان كانت موجودة كما فرد الفقاء وحلا
كلاف حصص الكسارة فانها ليس طباعها وكونها اوادا الها الا بحسب اعتبار العقل حيث اعتبر تقدمها
على حصصها من الامور الطارية عنها المقارنة لها واما قد الذاتية وعبارة الفرق فان ما اول ما ذكرناه
او كما على ان المقصود الاصلي موجود اجزاء الطبيعة الجارية مجرى الى افراد الجنس وغاية الصورة فانا
اعتاس على الجمالي شبيها عرضيا وحصولها بخواصها والتمييز بها ما ذكر من خواص الذات مستقل
حد الكسر امر كونه بها وبين الاعراض الذاتية وهذا سوء مراد السيد مع حصوله موقفها فلا ما
ما وعد اليه ابو البركات من سهولة موقفها ما نسبة الى المعاني المعقولة من حيث هي معقولة مساوية
مالية الكسر وصفة وكذا الحال في موجودة الطرد وحال اعتبارين فان صاحب الكسر في النظر في المقولة الى
موجبها التعبير كما يبين لكم حصول البرهان الذي هو المقصود الاصلي من هذا الصور ان فان ما من
من مقاصد الكتاب كانت مقصودة من حيث موقف عليها العول الشارح وما ذكره واحتج ان الاقطار معدات
فيقال بوجه السؤال ان الحال الموجود مكن والعكس معدل ليس بسبب وان يجعل الوجود سببا وبه وعلة ان
الوجود ما يعلى المقدر من كل ما يعلى العرف الذي يعلل بوجود سببا وبوجه ما ذكره من الوجوه ان الاقطار
حال الاعتبار في انعقاد ما ثانيا وعلة ما ثانيا وبين الطرف من المعدات فيفيضان الطالب من المبدأ الفياض
على النوس الناطق كما ذكره الاعلام الرئيسة فانها ليست معدات لها حروف كونها جاعلة للطالب
المعد للنوس الا الاحوال الساري بعد الوارد بطور وبان العلوم الرئيسة ليست مبادي موجودة لها بالطرف
والا وجب حصولها ما دام العلم بالمطالب حاصلا وليس كذلك لانه لا يعلم الطرف منها كثيرا ما تلاحظ النفس
ولا تلاحظ معه كل الامور المرتبة ان المبدأ يكون زوالا التكلف مساوية لما تعلمه مع غفلة
عن المدة التي كتبنا منها فكذا الحال في الصور الكتب فان كل العلوم معدة فلو وجب العول بالطرف ولا
امتناع في كون المعد التام بحدوث النفس في معالية مع انه لا يجب حصول الموجب عاجلا فلذلك يكون لنا
عند الخواص الى جواز تعلق ان يتم وبعد اسود ذات بعد الكسار ثم انه زاد في بعض المقام
فان قلت النوس وان كان سوق عليها وجوده من علل الوجود الى قسمين الى الارادة المشهورة وهي ارادة الله

ان يكون اسعاد السرعة اسعاد النفس دهنا واما ان سوق عليها حدوثه لا وجوده من العلل المعدة ومن
لوازم جاء انه لا يجب ان يستقل النوس باسعاد الا انه يجب اسعاد عند وجود المعلول ثم لما كان المعد بعيدا
وجب ان يستغني عن وجود المعد الذي هو محدث المعلول واما المعد الذي هو محدث فيجوز ان يكون مع المعلول
وان لم يكن يلتبس من ضرورة المعد ان لا يكون من ضرورته انه لا يلزم من اسعاده اسعاده ازلا
يمكن ان البناء مع علل البناء المعد عليه وليس من علل وجوده والا اسرع باسعاده بل من علل وجوده
الى من المعد اسرع انه لا يكون موسعة مع البناء على حاله ولنا بل ان المعلول اذا كان مادة
فالمستند مدة الى الفاعل وجوده واحد وانه اعني كون وجود مسبوق بعدمه او كونه مادة هو العقل
الى الوجود فضلة لازمة الوجود اولى اذا وجد بعد عدمه ولا يصدر ان يكون الموجب مدخل فيها
اصلا كما تقرر في موضعه ولا يكون العلة المعدة انما يوجد فيكون ما يوجد مسدا الى الفاعل وهادية
فالمعدات انما علل الوجود فالمحصل ما اورد في بعض كتبه من ان وجود النوس انما ان يوقف على
وجود ليس اخر كان فاذا وعلى عدمه مطلقا كما نازع او على عدمه الطارئ على وجوده فان العلل
لا تنقبض عن سبب من هذه الاقسام والا خر منها سواء المعد هو اسعاده عند وجود المعلول وان كان
وجوبا وكونه لا يسعد الوجود الا بسعد اذا السام الذي هو النفع الذي اعني ان تنبيه الفاعل للمقبول
تنبيها الى قبول المعلول معارا لعدمه حين اذا وجد فيه العلل لم يوجد بسعد اذا اناه بل ما كان الا
لا اضاف به فانه لا يلزم الا العارة واذا عرفت هذا فقول النساء ما عبارة عن الموجودة المتقدمة
لحركة الالات على وجه مخصوص معدلا وضع متقدم فيما من ملك الالات الترتيبية اذا البناء و
بدعاء فوذا مع هذا الاعمار ليس موجودا حال وجود ذلك الا وضع اولا لا يدرا اسماء حركاته وحركات
الالات حين يوجد ذلك الا وضع كما نظرة الاخرة حصول الباقي في الكان الذي هو وجود المعدة والا
واصلا في جزء المعدة المعلول كما لا السماء في اسعاده معه وكذا الحال في العلوم الذي يقع فيها الاسعاد اعانا
هذا الاعمار معد للعلم بالمطالب فلا امتناع في اجتماعها مع اسعاده فان قيل النوس جزء السرعة
وكذا جزء المعد معد فلنا وكيف كان جزء السرعة فما سوق عليه وجود النوس وليس جزء المعد موجبا

قوله يوم حيث يوجد
في حيث ذاته الاول جزء

للاسعاد وحين يلزم من ايقاعه الاسعاد عند الوجود ما المعلول اسعاده فكذا اسعاد ان يحصل الطالب لنوس حصل
له الى قوة الزام الزام كاسعاد الجدار والدخان للنار وقد الان للنار وقد الان مع قبول الانسان ان يكون الا الان ما ولا
لزمن الجدار وقوة النار واسعاد رسم العكر الى ما عدوه مع قولهم بوسب امور اياه ومنشأ هذا السؤال
عدم امكان السطر كما هو العموم والمعنى فيما قصدوه منه ودعوى انهم قسموا العلم الى الصور والتصديق
وبينوا ان كل واحد منهما يقسم الى ضروري ونظري وانه يمكن اكتساب النظري من الضروري بطريق السطر و
ان الموصل الى النظري ليس جزءا ساريا ومعنى وان المصدر بين السطر من وجود ولا يلاقي ما يلزم معاقبتهم
منذ علم ان مراد بهم ما ذكروه منها من ان معنى النوس ما يكون تصوره سببا لتصور السطر لتصور النوس
لذكر النوس وعلى هذا فلا يلزم الامتناع الثالثة من طرائق الشارح وكان ان فرق حصول
التصديق بحسب ذلك بحسب طرق حصول التصور لذهن وحد الكتاب ان المحمولات كانت مقولة
عند تحصيل معلومة على وجوه مختلفة الا ان جزئيا ثانيا ظاهرا والتصديق تابع التصورات اسباب في
الطرق وذكر طريقا ما طريقا كسبيل التصديق فيما الاسباب معلومة لتحقق ان لنفس كل جزء من التصديق
وجدا ساريا كما ذكره ونظر فيه الظاهر ان مراد بهم ما ذكروه الى ما ذكره ولا يلزم ان التصديق
بحد نوعه التعلق وجلاء حساس لتصديق كما في التصديق الا ان حصوله من المبدأ بحصول الطرق والعلة التي ذكرها
لان حصوله منه اما ان يكون بحسب قصد مساو له فالبيان بطريق الجزئي على الاول والجزئي ان يكون للمبدأ
الذي يستند اليه قصد واحدا او متعددا الا ان تفسير السطر على راي المتقدمين ما ذكره الاول ان يحسب
سبا ولنا او لم يكن السطر على راي المتأخرين الذي يحسب منه من يكون ما حدا لا من قوله وليس السطر ما ذكره
الاول وان كان الاسعاد فيه من المبدأ الى الطرف مساعدا اي الاشارة فواحد صالح الاكتساب فيه حد
تعلقه ان يعلم وكل الاسعاد وعدم وجود كتب الضبط كلا والطريق المالي فانه كثير منضبط والمصنف و
لا صار حيث فيه حد على الاسكرع اعلم انه وان اريد به ان المبدأ الموجود عند وقوع بطريق مبدأ الاسكان الذي الذي فيه
على حد ذلك فالاسكرع اعلم انه وان اريد به ان عدد وقوع بطريق مبدأ الاسكان الذي الذي فيه
لا اشارة على تعريف السطر فان الكتب لا يعلم ولا يحسب تأويله لكن النوس الاشارة على الموجود وان لم

قوله

لم يلتفت اليه وحسب كتب لا اشارة لم يكن النوس الصناعي الموجود اشارة الى المبدأ لم يتصوره وفسر السطر
بحيث يكون اما بالتعريف المذكور مع جواز الشارح وتصوره فاسد ولكن اورد عليه بعضهم وانه يمكن
حصول الشيء لمدعيه او حدوثه ان يكون النوس معلوما ما اشارة حصل كذلك بعد معلومة ما اشارة فحينئذ هو
ناجز الاعتبار من حيث له الاعتبار لا الحاد والكلام منه فيه حدوث الاعدام على تعريف بمعنى اوجد انت
الطالب تعالى وتبيين اوجد انت كان النوس الدور من بدء يسلم مقدم النوس على تعريف بمعنى نعم
تعريف النوس تعريف يسلم بعد من بدء واحدة وثانيها ان يكون ما وما قد عرف ان المشترك
واحدا في موضعين كان من واحد بها فاذا من صدق الموضوع بكسر الراء على ليس صدق على المعرف
وجد امتنع الاطراد الذي هو السلام من وجود الاول لو جود الاول ولا يلزم المنع اي يجوز ولا يلزم وجود وان
هذه الوجه الثاني عكس بعكس الى بعض الى جانب من الصدق والموضوع الذي على ليس لم يصدق عليه
الموضوع لا يساوي الموضوع ليس ما ليس من افراد الموضوع وجود معرفة كونه ما فان قولنا انعكس هذا العكس
الى صلة لكن مسبوقا له انعكاس وجود طرد الانعكاس ملازم الموجبة الجانبية كما ذكره ولنا ما لم يوجد ولا
الاولى واحدا كما فالصواب ان يقال هذه الموجبة كان الاطراد عن الموجبة الاولى لا الكلية اعم
او اخص وما انما هذا ولنا على الشرط المساواة في العموم وجود يوجد معلول على تقدير كونه ما
ان الشرط المساواة ليس موقوفا على وجوب تعدم موجبة المعرف كما ساوى في الشرح على ما في ذاته
ظاهر العبارة من الكلي على سبيل موجبة على كون موجبة عليه لموجبة النوس فان هذه الامور الكلية ليس موجبة
سببا لموجبة النوس كما حصله فكل الاول جوز يلزم له لكن السان الذي ذكره لساوى وجود العدم الذي
يلزم عليه من بطلان وصاحب الاول والعلة المستدعية للشرط المساواة على ذهب جماعة منهم كالعلة والعلول
فانهما امران متساويان متساويان عبارة يعني ان يكون احدهما تابعا على الاخر لا الاخر وجود الاول العكس
على جميع وكذا الوجود اسباب لعدم اعتبار الوجوب المخصصة لكم من حيث الاطراد اعتبار العموم
العلة المخصصة مع العلول والمعلول فانه بناء على ان عدم كل منهما اعم من الاسباب الموجبة بها خلاف من يكل التوقيف
لسلول منها الرسمي التعريف ما ذكرناه مثال لان كلا منهما في الداخل خلاف المقصود وحول الوجوب العقلية

فانهما في حيث

الى اصله كانا مثلا من
ثلاثة مثالين وثانيهما قولنا
من صدق الموضوع على صدق
الموضوع ستكون الى قولنا من
لم يصدق الموضوع لكن صدق
الموضوع وجود مع الانعكاس الذي
عاد الاطراد اعني السلام اسعاد
الاول اسعاد الثاني وما انعكس
هذا العكس

باب الحد

يمكن ان يكون قوله وهو قسم منه هذا وان كان ط الا انه قد يصدر ربما انه اراد فانه لا يكون هو ولا
شيء من اجزائه داخلا في حد الماهية والمركب من الداخل والخارج كان اخص لعلما الاقسام والمركبات
اخرى او سدس في السؤال الاول والثالث وحال اما خارج او عرضا خارج او عرضا خارج اما خارج لا
لا يدخل في السؤال الثاني لصحة ان قد يدخل ما اراد داخل ما يكون سؤال وكل جزء منه فلان كان
فصل ايضا لم يصر واحدة الاقسام اراد يدخل في السؤال الثالث والرابع الذي هو الكتاب والاحد
على ذلك الاحد الاخر لصحة اي اما او جنسا في الثاني ان يكون خاصة لان المركب من العرض العام والخاص
عرض عند هم وكذا المركبان الاخران عرضان فلا اعتداد بما يذكرها فيما تميزه الرسم الناقص
او احد جنسيه على ما هو الاسم لان الحد يعني ما يعلم السبب بعد تصور نوعه ما الا ان يكون الملك الذي
ما الذي معلل او اراد به تميزه عنها فقط ان يكون الشيء مشكل مفتقر اما ولنا تصور نوعه عبارة عنها فان
لم يحلوه معرفا فسد بتوقف المعرف لان هذا الاجزاء داخلة في نوعه وما ليس من اجزائه وان حلوه
معرفا لزم امران احدهما بطلان السؤال الثاني والثالث عدم الحصار المعرف بل الاقسام الاربعة
خارجة فيكون الحد الذي اعتبره فيما يأتي وكره هذا الفاضل المصنف لم يراده صاحب المطالب
فانه ذكر في مطلع كتابه في الرد على الاجزاء ثم عام والمصنف وما يلزمه هذا الا صار ان الاصطلاح
لا مشاحة فيه فلكن يكون الاولى التي تلتئم العقول بالعقول بلا هو دون مسمى بلا حد من الطلاب عند
المحصلين ادخاله الاصطلاح وحلها لما يكون سرى الاول بلا ضرورة داعية اليها فاحتاج اسبابها اي
كالبيت المصدر ان الى يكون لو حدا ما وعرضي ومعه البيان كمرجوه او موضوع عليه المحصلين لا يوجد
بدونه كالبيت وعلى المعدودين لا يصدر يكون الثاني مصدرا فلا يحرر الموضوع اصلا وقال كان المصدر
المكتب لا يحمل على ظاهر ان السؤال الواضح قد يحصل منه العلم صور يحلونه فيها صورة عرضية اما عامة على ما هب
معناه وما اما خاصة ومنها صور دائما كذلك والحد الدائم لا خاصة فيكون منطبقا على كل جميع السؤال
وقد ان يطرح ان مدة الصور الكثير يحصل ان بلا فكر كما اذا حصلت الاشياء او ما لا يعلم العقل
وحصل اخرى ما كسب فكر في مرجع لا ان يحلب كواسبها موقوفا وان الشركة في كونه غير

كسب بعزع عبره وكسب بعزع اه المطلوب مرادة عليه بطرا الطبود الذي فاعد عنه بحيث لا يبقى بينا كريد فان
المطلوب معلوم ماعدا بالمصور الذي هبرنه عما عداه المصور ان ماعدا المصور لا يحتاج فوقه على
وكون الوجه كما كحر على فرض غلطه واعرض الامام سرد الذي اخراج جوا المصور بالامام المذكور وحاصل
ما ذكره ان هذه السبه اذا ردت الى الواحد المطلقه كانت ساسا معا مع مصدله ذات جس و
جلس مساركي كل منها احد جزئي الانفصال كلما المطلوب الربط ما معلوم واما ليس معلوم وهي معلوم
مع طلبه وكلما ليس معلوم مع طلبه غالطا بالربط مع طلبه ولا شك ان هذا الاسناد الى الناصح
اذا اصبح فان للمثبتات على الصدق ولكن دليل الاصابة مع جوهر من احد حالان فكل من كل منها
سكن الاستناد الى ما شاء الاخرى وقد قصار السرح في العقيدة الاولى واما العقيدة الثانية فانها اذا
صدق صدق كلما لا يسع طلبه وهذا معلوم بعض كلما هو معلوم لا يسع طلبه وهو مناف للعقيدة الاولى
وثانيها ان يكن بعض كل واحد منها ينتظم مع الاخرى فما ساء منها الى ما لا يسع طلبه لا يكون
معلوما وكلما غير معلوم يسع طلبه مع كلما لا يسع طلبه يسع طلبه وكذا الوصل كل ما لا يسع طلبه هذا معلوم
وكل معلوم يسع طلبه فلا لزم كل واحد منها يسع احدهما مع الاخرى
وهذا ما ساء بحسب ان الوجه الكلية لا تكون
الطرفين في كان عكس بعض العقيدة الاولى
وسكت الاستناد الى هو لنا بعض
العقيدة الاولى العاملة كل ما ليس
لا كذا ان يكون سالبا مطلقا لان
كان محصل الجزئي ومعدوله لا يصدق

فكذا ما ذكره واما قال الكبر
كيف ما تركت الى موضع سالبه
هو لنا كلما ليس يسع طلبه وهو ليس معلوم
ليس معلوم ليس يسع طلبه لكنه لا يسع
معلوم يسع طلبه لان موضوع السالبة
لا يجاب الكلي السالبة الموضوع اذا
شرع في المواد كما سبق

بل كيف ان يكون معدولا او سالبا محصلا كيف يخرج عنه المعاني ويكون اخص من موضوع
وكذلك العكس ولا ما فاده من اثبات شرط الكلي افراد الاخص واثبات مسلمة لبعض افراد الامام وكان يكن
بعض العقيدة الثانية هو لنا كلما ليس يسع طلبه وهو ليس غير معلوم وسكت الاستناد في هو لنا نعم

بعض ما ليس غير معلوم ليس يسع طلبه وموضوع هذا العكس اعم من موضوع العقيدة الاولى لا ما فيها
وكذا عكس بعض كل واحد منها لا يسع مع الاخرى لعدم اتحاد الوسط بينهما وهذا ما ذكره وهذا اذا كان
موضوع الحكم الثاني ماخوذا على كل الوجه وجب ان يكون احد جزئي المقدمة كذلك لا يصلح وايضا
للمدين جزئيان المطلوب الجانب الحصار في العلوم وما موسلت مطلق كلام السبه وموضوعه
الغرض وهو المصور العلوم اعم من المصور العلم العلوم لانه مع ساوله اياه ساوله لا يكون تصورا
حال حاصل الكسب هذا الاستدلال الذي ذكره اورد على هذه السبه عام الورود على قياس منتج حمل موضوعه
واحد على متاملين والجواب المنع على حصر المعلوم وهو المعلوم بالتصور بحصر سقوط الصور لا يكون
قالها الاستدلال ثم النباوي وهو بالكلية اما فصلناه لكن من ان موضوع العقيدة الثانية معدول
او سالبة بحصر حرف وقد عرفت مما قدمه من البحث والاحاطة منه الامان يكون ما وضعه للمقدمة الاستكبر
مع اخذ شاء اخذ في المجلس على كل الوجه الخاص فيكون جزئي في هذه السبه المذكورة الى مقدمة
الخط بعد تحرير في موضوع المجلس من هم بوزنا وتوجيه المطران الفرض المعاملين لا بد ان يكون
لها موضوع واحد في المقدمة الواحدة في العاس المسمى عند الموضوع هو المصدر المسمى منها فاذا اخذ
في المقدمة وفي المجلس اندفع الاستدلال كما اذا قلنا حصة الملك مع واسطة العلم بعارض مع عوارضه كذا
محلوما ساوما او مستزا للاحرى على الرسالة على حد تطلب مع لمط معين ولتنشر بشيء ما حوالة الكلية
مسرى بذلك اللفظ وليس هي المسمى بوزن الكلي بدون بوزن اخراه اي ما هو ان يوزن الكلي بدون موضوع
يجاد ما كان لا اعتبار في الوزن والكلي معدوم الكن لا يكون بوزنه معروف ذا الكلي فلا يسع بوزن
الكلي بدون بوزن افراده لما المسمى موزون الكلي يكنه بوزون موزونها مطلقا فاصل جزئي وذلك
لا يكون وجود معوقا ما عنه على موضوع غيره والمعدوم حلاه لا ما تعدى في الاستدلال فالحاصل الكسب
من ان موجود الكلي موجود لشيء فعدم لانه ان اريد بوجود الكلي موقف عليه وجوده كان صادق
ظاهر اذ يلزم في افراد كلي جزئي الامر وان اريد بالوجود الاسم المسلط لا كما ولزم تراخي الاستدلال
السبب لما سام او تقدم المسبب على السبب فما اذا كسب المسمى في جزئي مسمى احدهما الاخر وما لزمان

لا حال حكم مما سلف من بوزن السبه فان موقوف ما سبه الكبه اذا لم يكن موقوفا لسبه اخراها امتنع ان يكون
موقوفا لها واسارا الى جوابه ثم اما في جميعها موقوفا ما يدعو الى الموقوف موقوفا اما على هذه من هي السبه الرسمية
من لا يكون بعوبه وبين البعض عن جميع وكل حيث كسب كلما لانه الذي سواه ما يقصد ما يقصد من بطلان السؤال الاخر وهو
ان يكون موقوفا لكل موقوفا لبعض اخراه فقط وهذا العقد الذي ذكره السيد خاف في مسلوكه
بعض الاخراء موقوفا لا ما عنه كما سوطاف في بيان امسلوبه ان لا يكون الكلي موقوفا لشيء من اخراه وهو كسب
والاحاطة في حصر على ما هذا المسار در الى الاذهان ميزان كل واحد من الاخراء خارج على الاخراء مع ان الوجود
واحد في الحدود والعلة العاملة لوجوه الوقوف هو في الذهن هذا الذي العاصي الى الموقوف كيف قد تكلم
العقود على الاخراء وجزء الشيء لا يكون فاعلا له وهو وكل من نظر في كتابه فانه صميم على الذي الى علة
ما سبه الذي من اخراه الماهية والصورة والى علة وجوده الى من العلل العاملة والفاعلة ثم اشار الى ان
قال الفاعل بعوله العلة الموجودة لشيء الا والى بيان قال العلة العامة بعوله والعلة العامة الى الاخلاق
السبي على ما سبقها ومعنا العلة العلل العاملة ومعلولها لها في وجوع لا ما سول الى الاذهان لحصوله ان
عليه وجود الكلي اذا لم يكن عليه لشيء من اخراه كان جميع اخراه اي كل واحد منها حاصلا بدون عليه
على العلة له فيكون الكلي حاصلا بدون عليه فيكون العلة لشيء من اخراه بلا بدون عليها له والكتاب
لانه حلال المدرود والاول ان البسيطة الاحتياج الى الوجود الصور الكبار على لما وليس على الكل
من اخراها وقول ابن سينا اشار بجميع كلمة من عنان العقو المراد سنة الامام حوار الموقف بعض
الاخراء وقول على بصور لما سبه باطلة الخط من السؤال وقول من ان العلل على بصور في من قسمة الاسبب
سنا كلا ان يدل الكلي او في جوابه او على بصور ما هذا متصلا بالواو ومن جوله واما ما لم وذلك لزوم
كذا احد الامر من الذكور من اخراء الدور والاحاطة ما لا سنا على وثمرة مسمى له فان قلت اذا لكان
جميع اخراء الشيء ما كان موقوفا بها موقوفا الشيء سبطا فكيف سلم الاول ومع الكتاب قلت لا يسكر
ان جميع اخراء بعينه بحسب الذات فان اعتبر من حيث هو مجمل كان عينه بحسب الاعتبار ايضا وكان
بصور هذا الاعتبار بصورا واحدا هو بعينه بصور الشيء فلا يصور كون احدهما سببا للاخر وان

کتابخانه
مجلس شورای ملی
۱۳۰۲

الظاهر بون سرد ما لم العرض في القدم هو التغير
فحسب او لكل خلوه كل جزء نظر و سكت على الثاني
جدا له شرح اشارات است

سواء كان الكيف
العدد من الوجود
او من الكم صدقا
او منهما ج

٢٥١

معالوا الوجود الحكم بحسب ان الاعلوم
المجموع لا الوجود معلوم بحسب الجمعه
فرفعهم رفعوا ان ذلك الوجود ربع
الجمع معلوم ورتب انا بهم لا الوجود
منفكه عن الوجود فلا موجوده
عدد وهم معا فلا مكلوم العود
بان المعدوم مسمى الوجود ما اتا
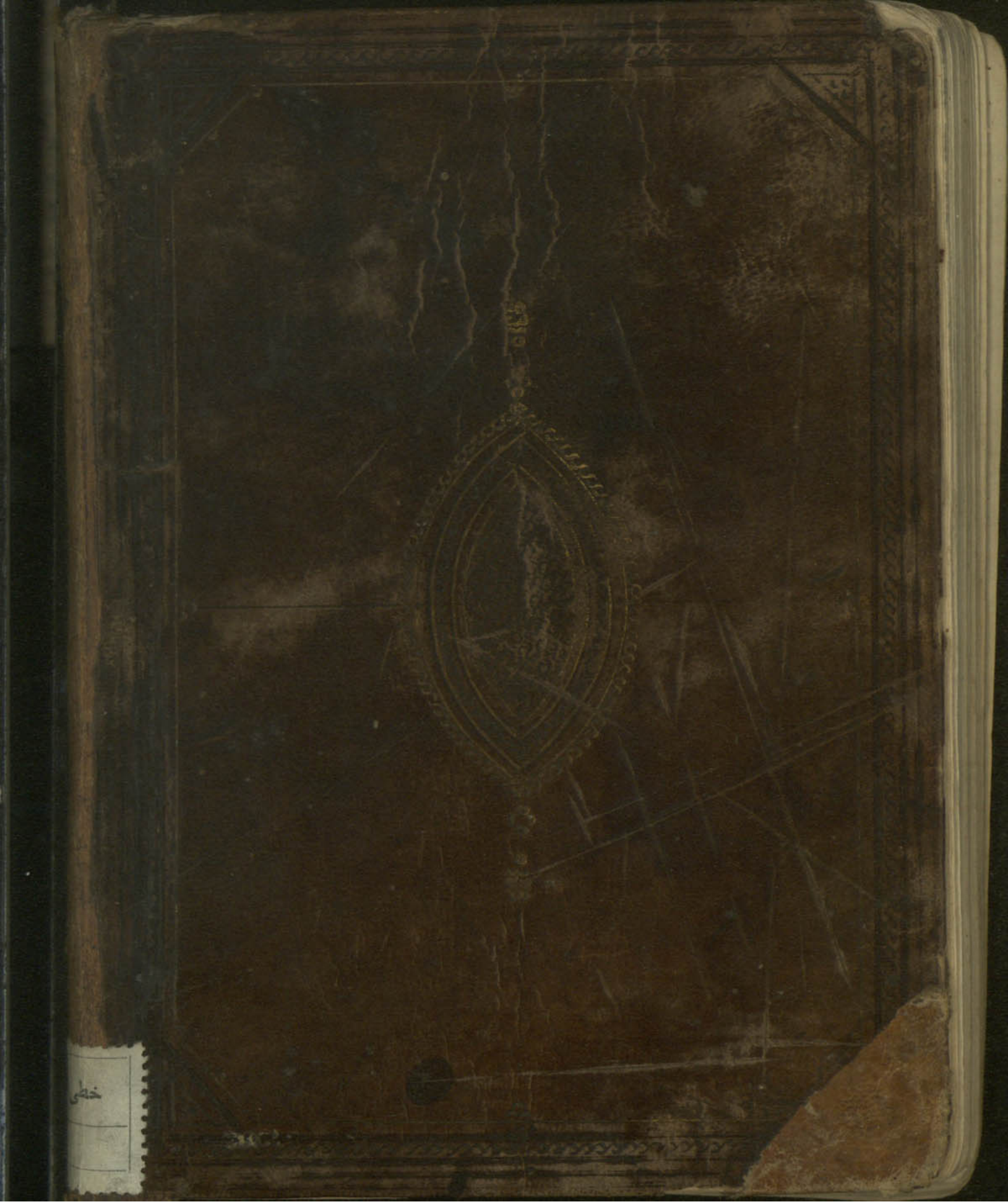
بوسه بخشه مارا زان دهن
و مرجن نمی زنی خشنی